الجمهورية اليمنية
رئاسة مجلس الوزراء
المجلس الأعلى للمرأة
اللجنة الوطنية للمرأة

التقرير الوطني للجمهورية اليمنية

المراجعة الوطنية الشاملة

للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين + 30

2024-2020

بدعم من

PEACE TRACK initiative
مبادرة مسار السلام

المحتويات

المقدمة 3

النقاط الرئيسية 5-4

القسم الثاني: الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق 8-6

الأولويات الخمس الرئيسية لتسريع تقدم النساء والفتيات 12-9

منع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات 15-12

أثر حدوث الأزمات المختلفة على تنفيذ منهاج عمل بيجين والتدابير المتخذة..... 19-15

الأولويات لتسريع تقدم المرأة والفتاة على مدى السنوات الخمس المقبلة 23-20

القسم الثالث: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر

البعد الأول: التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق 27-24

البعد الثاني: القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية 45-28

البعد الثالث: التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية 63-46

البعد الرابع: المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني 70-64

البعد الخامس: المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد 76-71

البعد السادس: الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها 81-77

القسم الرابع: المؤسسات الوطنية والإجراءات 83-81

القسم الخامس: البيانات والإحصاءات..... 84-83

القسم السادس: الاستنتاجات والخطوات القادمة - التوصيات..... 85

المصادر والمراجع 86

المقدمة

تأتي مشاركة الجمهورية اليمنية في المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين +30، ومازالت ترزح تحت وطأة حالة الصراع والحرب؛ وتواجه أسوأ أزمة إنسانية في العالم؛ ومع ما ارتبط بها أزمات جائحة كوفيد-19 وعواقب ما بعدها وما تبعها من أزمة تغير المناخ؛ فضلاً عن التحديات المتعاقبة في السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأوسع، فأن هذه العوامل والظروف شكلت مجتمعة فرضت واقع تراجع كبير في المؤشرات الرئيسية للتنمية؛ نتيجة ما يشهده من مستويات تحديات غير مسبوقة وظروف بالغة التعقيد والصعوبة جراء استمرار الحرب والأزمات الإنسانية والمعيشية؛ التي شكلت أبرز ملامحها ارتفاع معدلات الفقر والعوز والبطالة، وتراجع مستوى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الضرورية، وتدهور الأوضاع الأمنية، وضعف الالتزام بحوكمة المؤسسات. وتصنف الأمم المتحدة اليمن ضمن أقل البلدان العربية نمواً.

ولطالما جسد إعلان ومنهاج عمل بيجين إطار استرشادي لليمن كما هو للنهوض بأوضاع المرأة والطفلة؛ والمضي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين؛ فإنه وبناء على سبق ذكره أعلاه؛ للظروف التي مر بها البلاد وما زال يعيشه من وضعاً هشاً على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي؛ أن المرأة والطفلة في اليمن تعتبر من أكثر شرائح المجتمع تضرراً؛ الأمر الذي يقتضي التزاماً كاملاً بمقتضيات تنفيذ اعلان ومنهاج بيجين وأجندة المرأة والسلام والأمن ودمجها بشكل أفضل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030،

لا شك أن حرص اليمن، على الرغم من كل تلك التحديات، على تقديم تقريرها حول بيجين +30؛ يمثل بمثابة الفرصة لإعادة تأكيد التزامها السياسي الكامل بتعهداتها نحو العمل على النهوض بأوضاع المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة 2030. وبهذا الصدد حرصنا قدر الامكان الاتساق مع المنهجية المطلوبة لإعداد التقرير بموجب المذكرة الإرشادية لتوجيه المراجعات والتقارير الوطنية، والتي تشمل مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر في منهاج عمل بيجين وما يرتبط بها من أوجه التآزر مع وضع خطة التنمية المستدامة 2030؛ في تنفيذها بمراعاة منظور المساواة بين الجنسين.

تم تشكيل رؤوسا وأعضاء فريق عمل ضم عدد من المختصين والممثلين لعدد من الوزارات والمؤسسات الرسمية، ذات الصلة بتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لإعلان ومنهاج عمل بيجين، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة، وذلك برئاسة خبيرة وطنية متخصصة بقضايا النوع الاجتماعي، بهدف اعداد التقرير وفقا للمنهجية المطلوبة خلال ثلاثون يوماً.

تم استعراض التقرير من خلال ورش عمل على مستوى العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً؛ بمشاركة العديد من المختصين والمسؤولين الحكوميين؛ وممثلين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان وحقوق المرأة على وجه الخصوص؛ والأحزاب والتنظيمات السياسية ووسائل الاعلام المختلفة؛ بهدف استعراض مسودة التقرير ومناقشته وإشهاره؛ وخرجت بتوصيات مهمة تم استيعاب الملاحظات والتوصيات حول التقرير.

إن اللجنة الوطنية للمرأة تغتنم فرصة مراجعة بيجين+ 30 لجذب الانتباه إلى الحاجة الماسة للوقوف على الثغرات الحاسمة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات لضمان التنفيذ الفعال لمجالات الاهتمام الحاسمة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. ومع الأخذ باعتبار الأهمية البالغة للصلة المشتركة ضمان إحراز تقدم حقيقي في مجال أهداف التنمية المستدامة.

ختاما نعرب عن شكرنا وتقديرنا لكل من ساهموا في اعداد هذا التقرير؛ وفي مقدمة ذلك منظمة مبادرة مسار السلام التي قدمت الدعم المالي؛ وللجهات الحكومية وغير الحكومية؛ الذين وفروا البيانات والمعلومات؛ ولكل المشاركون في ورش العمل على إثرائهم للتقرير؛ وكذلك الشكر والتقدير موصول لفريق اعداد التقرير وصولا الى النسخة النهائية.

اللجنة الوطنية للمرأة

القسم الأول: النقاط الرئيسية

التقرير الوطني لمستوى تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين+ 30، يُعد أحد التقارير؛ الذي تُعنى اليمن بتقديمه؛ وتُمثل اللجنة الوطنية للمرأة باعتبارها الآلية المؤسسية الرسمية المعنية بإعداد هذه التقارير بموجب المهام والاختصاصات المناطة بها. من خلال التنسيق والتواصل مع جميع الجهات المعنية التي تجسد مجالات الاهتمام الحاسمة الأساس المشترك والتي ترتكز في عملها عبر القطاعي للنهوض بأوضاع المرأة والطفلة؛ عملاً بمبدأ التكامل والتعاون في تحقيق النتائج المثُلى للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

يهدف التقرير إلى تقديم نظرة شاملة حول أبرز الجهود والانجازات المحققة، والتحديات والعقبات التي واجهت عملية تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين خلال مدة الخمس السنوات الماضية؛ وركزت عملية المراجعة الوطنية الشاملة بشكل أساسي على تقييم الأداء على المستوى الوطني مع ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة في إطار التزامات اليمن.

علاوة على ذلك؛ فأن عملية المراجعة الشاملة على المستوى الوطني تأتي متزامنة مع تقديم اليمن تقاريرها الوطنية التي شملت التقرير الوطني الرابع لآلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، وكذلك التقرير الوطني الطوعي الأول المقدم إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وبالتالي ساهم ذلك في إعداد هذا التقرير بالاستناد الى مؤشرات البيانات الواردة فيه.

من جانب أخر؛ إطلاق تقرير نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لليمن MICS، التي تم تنفيذه بين يوليو 2022 ومايو 2023 من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن، كجزء من البرنامج العالمي للمسح العنقودي متعدد المؤشرات. بتوفير الدعم الفني من قبل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبتمويل حكومي وبدعم مالي من اليونيسف.

كذلك؛ إطلاق التقرير السنوي 2024 "مؤشرات التنمية المستدامة في اليمن" التي جسد التزام الجهاز المركزي للإحصاء منذ إعادة تفعيله في العمل مع جميع الجهات من أجل بناء قاعدة بيانات حديثة ومتطورة تستخدم في بناء مؤشرات التنمية المستدامة التي اعتمدها في 2015م؛ المكونة من 17 هدفاً من أهمها القضاء على الجوع والفقر والحد من عدم المساواة؛ وقد أستحدث الإدارة العامة للتنمية المستدامة تماشياً مع معايير العمل الإحصائي والمتغيرات الإقليمية والدولية في عمل الجهاز؛ وتابعت الإدارة مختلف الإدارات والجهات في جمع البيانات ذات العلاقة. وتمثل هذا التقرير الركيزة والمنطلق الحقيقي للتنمية من خلال معرفة مكامن الضعف والانعدام للمؤشرات؛ وكذا؛ تحديد أن يقف اليمن من أهداف التنمية المستدامة 2030؛ والمضي نحو تقليص الفجوة بين الحاضر وما يراد الوصول اليها. ومن خلال تظافر الجهود المحلية والوطنية والعربية والدولية في دعم الجهاز المركزي للإحصاء في بناء قاعدة بيانات حديثة ومتكاملة.

مع ذلك؛ فأنه بالرغم من هذا التقدم في العمل الإحصائي؛ الا أنه بوجه عام لا تزال إشكالية توفر البيانات الإحصائية؛ وعلى وجه الخصوص الإحصاءات والبيانات الدقيقة والمناسبة المصنفة على أساس النوع الاجتماعي على المستويين المركزي والمحلي؛ مما يؤثر في نهاية المطاف على جمع البيانات وتحليلها لتوفير صورة واضحة على قياس أداء اليمن في التقدم وتحقيق في تنفيذ إعلان منهاج عمل بيجين المتفق عليها وطنيًا ودوليًا.

على صعيد الأزمة الإنسانية؛ أقرت الحكومة في 4 يناير 2023 تحديث السياسة الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي والتهجير القسري كإطار وطني عام للتعامل مع ملف النزوح ورعاية النازحين في مراحل النزوح المختلفة (قبل النزوح، وأثناء النزوح وعند العودة)؛ حيث أسندت مسئولية تنفيذها للوحدة التنفيذية للنازحين.

اعتماد الحكومة خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن تستفيد منها مختلف الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأممية والدولية والإقليمية. بما يعزز تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "1325" وأجندة المرأة والسلام والأمن؛ وأهمية جعلها ذات صلة أوثق في توسيع دائرة الالتزام في تنفيذها، بالتحديد في العمل على معالجة عدم المساواة بين الجنسين القائمة وتمكين المرأة؛ وكخطوة إيجابية جرى تنفيذ الخطة الوطنية اليمنية للمرأة والسلام والأم؛ من خلال إطار دعم السلام، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفعيل خطة العمل الوطنية في اليمن بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي تم الموافقة عليها بقرار وزاري في عام 2020 وتم تنفيذها تحت قيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالشراكة مع الوزارات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني.

- **العوامل التي أثرت على نجاح أو فشل التقدم في المجالات الحاسمة**

العوامل التي أثرت على النجاح؛ التقدم البطيء في المجالات الحاسمة لإعلان ومنهاج عمل بجين؛ وتتمثل في تراكم إنجازات لكنها ليست كافية لإحداث فرق حقيقي في النهوض بأوضاع النساء والفتيات وفي العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين.

العوامل التي أثرت على فشل التقدم في المجالات الحاسمة وتحقيق التنمية المستدامة خلال السنوات الخمس الماضية؛ فقد واجهت اليمن أوقاتا مليئة بالتحديات تمثلت بحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي منذ اندلاع النزاعات بين الحكومة والجماعات المناهضة للحكومة (جماعة الحوثيين) والتي بلغت ذروتها في سبتمبر 2014 بحل البرلمان من قبل الجماعات المتمردة ونقل الحكومة في 2015 إلى عدن التي أعلنت بعدها العاصمة المؤقتة؛ ثم اندلاع الحرب في مارس 2015 والمستمرة الى الان؛ والتي جعلت اليمن يعيش ظروفاً سياسية وامنية واقتصادية غير مستقرة؛ والذي تأثرت معها كل جوانب الحياة وانقسمت المؤسسات الحكومية وتراجعت الموارد العامة وتدهورت الخدمات العامة وتراجعت مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية. ومن جانب أخر تعثر إنجاز عملية السلام التي ألقت بظلالها على عملية التنفيذ واعاقته وتسببت في تراجع تلك المكتسبات التي تحققت في المجالات الحاسمة؛ بالإضافة الى غياب دور السلطة التشريعية "مجلس النواب اليمني" عن أداء عمله ودوره الهام في التدابير التشريعية والقانونية: وهذا ما نلحظ تأثيره بأنه لا يوجد أي تحديث للقوانين أو سن قوانين جديدة تتطلبها المرحلة.

ضعف أطر الشراكة في تقاسم المسؤولية والتعاون المؤسسي فيما بين الجهات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات التي تقودها النساء؛ ووكالات الأمم المتحدة؛ والمنظمات الدولية ومجتمع المانحين. على النحو التي يقتضيه أهمية تنفيذ المجالات الحاسمة وبما يتوافق مع الأساس الذي تقوم عليه خطة 2030 للتنمية المستدامة؛ باستخدام النهج التنموي-الحقوقي كإطار معياري أساسي لأهمية هذه الشراكة؛ في رسم السياسات العامة والخطط الوطنية والمحلية وتنفيذها وتقييمها؛ وضمان المساءلة المجتمعية.

الضعف الملحوظ في ترسيخ المجالات الحاسمة وأجندة المرأة والسلام والأمن في خطط الاستجابة الإنسانية وتمويلها. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الإنسانية والتنموية التي تعمل على تقديم خدمات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي لا تتعامل دائماً من منظور حساسية النزاع أو منع النزاع.

- **المجالات التي تحتاج فيها البلاد إلى الدعم من حيث التمويل وبناء القدرات والمشورة في مجال السياسات، وجمع البيانات وتحليلها، والتكنولوجيا، والشراكات، من بين أمور أخرى.**

هناك كثير من المجالات التي تحتاج فيها البلاد إلى الدعم تتعلق بالتمويل وبناء القدرات والمشورة منها، الاستراتيجيات، الشراكات، الأدوات، التكنولوجيا والتطبيقات، الموارد، دعم التنمية واتخاذ القرار على مستويات متعددة، والمتابعة والتقييم وقياس الأثر الإحصائي والتنموي. ويمكن تحديد احتياجات مجالات الدعم على النحو الآتي:

1. بناء نظام معلومات احصائي للنوع الاجتماعي فعال ومتاح للاستخدام ونشر الإحصاءات الرسمية الموضوعية ذات الجودة العالية وفي الوقت المناسب وتحديد آلية تداول البيانات بين الجهات أولا بأول.
2. تطوير آلية واضحة لجمع البيانات الإحصائية المصنفة على أساس النوع الاجتماعي؛ وفهم دور الإحصاء والبيانات في دعم مؤشرات التنمية المستدامة التي تتسم بالشمول والتشابكية والجودة والمصداقية والقابلية للمقارنة على المستويين الوطني والمحلي.
3. دعم الجهات المنتجة للبيانات والإحصاءات ومؤشرات التنمية المستدامة؛ من خلال وضع دليل لمبادئ توجيهية ملائمة وأدلة عملية تتضمن التصنيف على أساس النوع الاجتماعي والمنهجيات وكيفية المعالجة الاحصائية لمؤشرات التنمية المستدامة.
4. بناء القدرات المؤسسية في تنفيذ المجالات الحاسمة لإعلان ومنهاج بيجين وأجندة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك الميزانية المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي.
5. تطوير السياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة بما يتماشى مع إعلان ومنهاج بيجين وأجندة المرأة والسلام والأمن بشكل كلي وتكاملي مع خطة اليمن للتنمية المستدامة 2030.
6. تطوير سياسة وطنية للتدقيق على أساس النوع الاجتماعي.
7. بناء نظام المتابعة والتقييم لتتبع التقدم وقياس الأثر؛ وتحديد التحديات والعثرات في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحديد مجالات التحسين في تقييم تنفيذ الإجراءات بانتظام مقابل الأهداف والمؤشرات المحددة؛ واستخدم النتائج لتوجيه عملية صنع القرار؛ وتكييف الاستراتيجيات؛ وضمان المساءلة.

القسم الثاني: الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق

1. أهم الإنجازات والتحديات والعثرات في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية

صدور القرار الجمهوري رقم (21) لعام 2022 بشأن إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى قضى القرار بتعيين رئيس مجلس القضاء الأعلى وأعضاء المجلس بينهم امرأة عضوة؛ هذا لأول مرة في اليمن، ان يتم تعيين إمراه ضمن عضوية مجلس القضاء الأعلى بعد ان كان ذلك حكراً للرجل. بالإضافة الى القرار الجمهوري لسنة 2022 قضى بإجراء بعض التعيينات في السلطة القضائية تضمن تعيين عدد ثمان قاضيات. أيضاً تعيين وترقية ومنح درجات للنساء في محافظة لحج في مواقع عليا مثل رئيس محكمة الحوطة -عضو في نيابة النقل والمحكمة العليا.

كما برز تواجد المرأة في السلطة القضائية خلال السنوات الاخيرة بعد ان فتحت كلية القانون بجامعة حضرموت؛ وكان لالتحاق الفتيات للتعليم في هذا المجال قد اعطى نتائج وتقدم ملحوظ بتواجد المرأة وحضورها في السلطة القضائية حيث صدرت القرارات الأخيرة لمجلس القضاء الأعلى بتمكين عدد اثنتان نساء قاضيات؛ واحدة بدرجة رئيس شعبة النيابة الجزائية المتخصصة بمحكمة استئناف حضرموت والأخرى رئيس لمحكمة الاحداث بالمكلا إضافة الى عدد 4 قاضيات بدرجة عضو نيابة بساحل حضرموت وقاضية واحدة في محكمة سيئون الابتدائية بالوادي.

تم تعيين لأول مرة في عام 2023؛ عميد كلية العلوم الإدارية امرأة في محافظة لحج. كما تم انشاء مركز المرأة للدراسات في جامعة لحج.

في محافظة حضرموت الوادي تم تعيين مدير عام إدارة تنمية المرأة بديوان وكيل المحافظة وهي المرأة الوحيدة في منصب مدير عام. كذلك تمثيل المرأة بنسبة 30% ضمن فريق التسهيل الميداني لمشروع المرونة المؤسسية والاقتصادية (SEIRY) بدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP. بالإضافة الى استحداث إدارات المرأة في ثلاث مديريات سيئون وتريم والقطن وتكليف نساء مديرات إدارة تنمية المرأة. أيضاً إشراك المرأة وتمثيلها في اللجنة الرئيسية واللجنة الفنية لإعداد مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمديريات الوادي والصراء للأعوام 2025 – 2027.

كما تبذل جهود كبيرة ضمن الاستراتيجيات والخطط الوطنية والبرامج الحكومية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات.

فعلى سبيل المثال، تهدف المدارس الخاصة بالفتيات في المناطق المحتاجة؛ والقوانين التي تفرض التعليم الأساسي الإلزامي للجميع، إلى معالجة الفجوة بين الجنسين وضمان حصول الفتيات على التعليم. كما تهدف التدابير الإضافية إلى تحسين فرص التحاق الفتيات بالتعليم الفني والمهني والجامعي، وقد تم تعزيز رصد العنف ضد المرأة في المناطق الريفية والحضرية على حد سوا ء.

ويُعد إعادة تفعيل العمل المؤسسي للجنة الوطنية في 2020؛ من أبرز الانجازات المحققة بعد أن توقف عملها بسبب الصراع والحرب 2015؛

وعلى الرغم من ذلك؛ لم تشهد الخمس السنوات الماضية إحداث أي سياسات أو برامج فعالة لتمكين المرأة وتوسيع قاعدة مشاركتها في الحياة السياسية وصنع القرار؛ واتسعت الفجوة وزاد التهميش والاقصاء في ظل واقع الحرب الصراع؛ وقد زاد العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ وزادت معه متطلبات تلبية احتياجات الحماية.

السياسات والإجراءات: وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء:

تم الاهتمام بشكل مباشر ببيانات الصحة حيث كان هناك فقر شديد في تلك البيانات من خلال بعض المسوحات المنفذة واهمها في عام 2022-2023م مسح الـ(MICS) المسح العنقودي متعدد المؤشرات حيث تم تغطية العديد من المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي؛ على مستوى جميع المحافظات والخروج بمؤشرات وطنية تعكس الحالة الصحية للسكان وبالأخص النساء.

هذا بالإضافة الى السعي المتواصل من قبل الجهاز المركزي للإحصاء للحصول على البيانات من قبل المصادر (وزارة الصحة العامة والسكان) وتم تزو يد الجهاز ببعض التقارير السنوية التي تصدر من قبل الوزارة.

هناك ضعف الى حدٍ ما في بعض البيانات كالإعاقة والمصابين بفيروس نقص المناعة الايدز؛ وبعض الامراض التي تصيب الأمهات والنساء مثل (فقر الدم) ولكن جاري العمل على تحسين هذه المؤشرات وتوفيرها عبر مسوحات صحية ومسح وفيات الأمهات.

كما تم الاهتمام ببيانات التعليم المصنفة حسب الجنس من خلال المسوحات التي تمت مؤخراً بالإضافة الى السجلات الإدارية لوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والتدريب المهني، ولكن يوجد الكثير من النقص في بيانات معدل الامية بين الشباب ومعدل الامية بين البالغين ونسبة السكان الغير ملتحقين بالتعليم او العمل او -التدريب، نظرا لعدم وجود مسح للتعليم يغطي تلك المؤشرات.

هناك مشكلة عدم وجود ميزانية لتغطية المسوحات المصنفة حسب النوع الاجتماعي حتى على مستوى المشاركة في القوى العاملة تم اجراء مسح القوى العاملة في 2014-2013 وهو اخر مسح اجري ولكن أظهرت الحاجة الى إقامة مسوحات حديثة لمعرفة الفجوة النوعية في هذه البيانات.

التحديات والعثرات التي تواجه تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

أما بالنسبة للتحديات التي تواجه التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة متعددة الجوانب والأوجه؛ التي يمكن تأطيرها وفقاً للآتي:

أولاً: السياسية والتنفيذية

- الظروف الناجمة عن الصراع والحرب؛ والمتغيرات وعدم الاستقرار السياسي التي عاشتها اليمن وما تزال تعيشها وخاصة من بعد اندلاع الحرب 2015 اثر انقلاب جماعة الحوثي على الدولة؛ أثرت سلباً على تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الموجهة للنهوض بأوضاع المرأة من حيث توفير البنية التحتية للبرامج والمشاريع الخدمية والتنموية وتعزيز القدرات.
- الأزمات الإنسانية والنزوح والتدهور الاقتصادي؛ جميعها أثرت بشكل مباشر على النساء والفتيات في الحد من قدرتهن على الوصول الى الموارد وسبل العيش وعلى الفرص المتساوية مع الرجل.
- توقف عمل المجلس الأعلى للمرأة واللجنة الوطنية للمرأة لأكثر من أربع سنوات؛ وحتى مع استعادة عمل اللجنة الوطنية للمرأة لا يزال المجلس الأعلى للمرأة معلق أعماله.
- التزامات نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تشكل هامشا محدودا ضمن الأولويات على مدى السنوات الخمس الماضية في التوجهات العامة والسياسات والاستراتيجيات.
- غياب الدورالرقابي على الأجهزة التنفيذية من قبل البرلمان وغيره من المؤسسات الرقابية.
- لا تزال العقبات التي يفرضها تعزيز المعايير الأبوية بين الجنسين للحفاظ على سلطة الرجل في اتخاذ القرار ومكانته على مستوى صنع القرار؛ كما ان للحرب والصراع بين الجنسين تأثير سلبي كبير في تقلص المساحة المتاحة للمشاركة السياسية الرسمية للمرأة؛ على سبيل المثال المشاورات الرمزية مع النساء والدعوات الموجهة للمشاركة في بعض لقاءات واجتماعات عملية السلام واستبعادهن من منتديات صنع القرار السياسي الرسمية؛ والاستخدام المنهجي للعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ التلاعب بالمعايير الجنسانية والخطاب الديني وفي الوقت نفسه والاستفادة من ذلك.

ثانياً: التحديات الاقتصادية والأمنية

- إن الاقتصاد اليمني والتنمية البشرية يعتبران الخاسر الأكبر من الحرب والصراع؛ خاصة وأن اليمن تعتبر من الاقتصاديات الأقل نمواً ويعاني من حالة فقر؛ وفيما أدت الحرب إليه من تعميق حالة الفقر وزيادة معدل البطالة؛ وكذلك ارتفاع معدلات التضخم. وتزداد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية تدهوراً في اليمن؛ كذلك

التدمير الواسع لمرافق البنية التحتية ومنشآت الخدمات العامة؛ بما في ذلك المنشآت الاقتصادية والخدمية المملوكة لمختلف القطاعات الاقتصادية (العام، والخاص، والتعاوني).

- حفض الانفاق الحكومي؛ والاعتماد في تمويل برامج ومشاريع الاستجابة الإنسانية الطارئة على التمويل الخارجي؛ وبشكل عام فإن مشكلة التمويل تعد من أهم عقبات وضعف الدعم الموجة لمشاريع النوع الاجتماعي في مواجه أوجه عدم المساواة وتمكين المرأة.
- أن ما تواجهها اليمن من صعوبات وتحديات في ظل الصراع والحرب وحالة عدم الاستقرار؛ تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وعلى وجه الخصوص بما يتعلق بالتمويل الذي يقدم لليمن من المجتمع الدولي والذي يتم تخصيص الجزء الأكبر منه بشكل مستمر في تلبية الاستجابة الإنسانية والطارئة؛ بالإضافة الى تضاؤل دور البنوك في تعبئة الموارد اللازمة للتنمية؛ ومع انهيار العملة المحلية للبلد نتيجة عدم استقرار سعر الصرف وكذلك توجه القطاع الخاص بجزء من استثماراته خارج البلد. بالتالي يؤدي الى صنع مزيد من الصعوبات والتعقيدات في توفر التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- تهميش المشاركة الاقتصادية للمرأة، بما في ذلك الاقصاء من المشاركة الفعلية في صنع القرار الاقتصادي، وبالتالي فأن ساهمتها في الحياة الاقتصادية ضعيفة للغاية.

ثالثاً: التحديات الثقافية والاجتماعية:

- ما تزال سياسات وخطط وبرامج التنمية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تشق طريقها في وسط ثقافي واجتماعي بالغ التعقيد، إذ ما تزال هناك عادات وتقاليد اجتماعية وثقافية سلبية، وبعض الرؤى الدينية الضيقة تتقاطع مع هذه السياسات والبرامج وتحد من نجاحها في ارض الواقع العملي نظرا لرؤيتها الضيقة تجاه المرأة ودورها في المجتمع.
- ارتفاع معدلات الأمية بين أوساط شرائح المجتمع من الجنسين.
- زيادة معدلات الفقر وعدد المتأثرين بها وخصوصاً من النساء الأمر الذي أدى الى تراجع مستوى التنمية بشكل عام في البلاد؛ وبشكل خاص في تمكين المرأة.
- ضعف أداء المؤسسات الإعلامية والثقافية والتربوية في التوعية الهادفة إلى تشكيل رأي عام داعم ومساند لحقوق المرأة.
- هجرة الكوادر والكفاءات اليمنية (هجرة العقول)؛ لا سيما أصحاب الكفاءات والمهارات العالية.
- القصور في فهم دور منظمات المجتمع المدني؛ أدى إلى ضعف مستوى الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ومنها التي تقودها النساء؛ مما يجعلها تواجه صعوبات وتحديات عند تنفيذ إي نشاط او مشروع من قبل الجهات المختصة.
- ضغط البيئة المجتمعية على فرص الحماية اللازمة للمرأة والطفلة وقدرتها في الحصول عليها، بما في ذلك عملية الإبلاغ عن العنف المنزلي والعنف السيبراني (الإلكتروني).

رابعاً: التحديات المالية والفنية:

- عجز تخصيص الحكومة الموارد اللازمة؛ خاصة وأن الحكومة كانت قد اعتمدت الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن دون تخصيص ميزانية لتنفيذها.
- عدم تخصيص الموارد والميزانيات من جانب الحكومة؛ لقضايا المرأة والنوع الاجتماعي على كافة المستويات ومختلف المجالات؛ ومن خلال حشد موارد التمويل للبرامج والمشاريع من المنظمات الأممية والدولية الا بالجزء اليسير الملحق بها.
- على الرغم من توفر بعض الدراسات والأبحاث التي أجريت حول عدم المساواة بين الجنسين في اليمن، وعن تأثير الحرب على النساء والفتيات بشكل سلبي، الا انها لا تزال ضمن نطاق ضيق أو محدود جغرافياً.
- لا زالت البيانات الاحصائية أغلبها قديمة وتتسم بالعمومية أي غير مصنفة بحسب الجنس، بالرغم من أهمية توفير البيانات الاحصائية الدقيقة والموثوقة وذات الجودة؛ مع ضعف معالجة ازدواجية البيانات والمعلومات من منظور النوع الاجتماعي وتناقضها أو انعدامها تماماً لدى كثير من الجهات الرسمية وغير الرسمية.

2. الأولويات الخمس الرئيسية لتسريع تقدم النساء والفتيات على مدى السنوات الخمس الماضية من خلال القوانين والسياسات و/أو البرامج

احتل الملف الانساني المركز الاول ضمن أولويات الحكومة؛ فأنشأت كيان مؤسسي اوكل له تنسيق جهود العمل الاغاثي وحشد التمويلات الانسانية والاغاثية والاستجابة للتحديات الإنسانية، فقد أصدر رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم 26 لسنة 2016 م بتشكيل اللجنة العليا للإغاثة برئاسة وزير الادارة المحلية رئيساً، وعضوية الوزارات المعنية وممثلين للمجتمع المدني والقطاع الخاص.

تبذل الحكومة جهود للحد من الفقر وتشمل هذه الجهود ما يلي:

استمرار المشاريع من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) ومشروع الأشغال العامة (PWP) ؛ مما ساعد على بناء القدرة على الصمود والتكيف، وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات، وتوف ب فرص عمل مؤقتة.

تقديم المساعدة النقدية غير المشروطة وبرامج الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة، التي استفاد منها 1.5 مليون يمني؛ وفي حين أن المساعدة النقدية وحدها لا يمكن أن تلبي الحد الأدنى من متطلبات المعيشة؛ إلا أنها يمكن أن توفر الحماية للأسر المعرضة لخطر الوقوع في براثن الفقر لكنها تظل غير مستدامة على المدى الطويل.

مشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة الممولة من المانحين وبرامج سبل العيش التي توفر الدعم للأسر الفقيرة في المناطق الريفية.

وضعت وزارة الزراعة والثروة السمكية خطة استراتيجية للأمن الغذائي 2023 - 2027، تهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية والسمكية. وتركز الخطة على زيادة إنتاج الحبوب، لا سيما القمح، وتوسيع نطاق زراعة المحاصيل النقدية، إلى جانب تحسين مستويات معيشة المزارعين والصيادين. ولا تقتصر أهداف الخطة على ذلك؛ بل تسعى أيضا إلى تعزيز البنية التحتية للمؤسسات الزراعية والسمكية، وإعادة تأهيل شبكات الري وتحسين إدارة استهلاك المياه. وعلاوة على ذلك، تهدف الخطة إلى تهيئة بيئة استثمارية جاذبة في القطاع الزراعي والسمكي وتنمية الصادرات الزراعية والسمكية، وتنويع أسواق التصدير.

مسا رات النظم الغذائية للجمهورية اليمنية نحو نُظم غذائية مستدامة 2022

إن مسارات النُظم الغذائية للجمهورية اليمنية هو تتويج لالتزام الحكومة لقمة النُظم الغذائية للأمم المتحدة 2021 وهي نتاج مزيج من البحث وإستراتيجية ومراجعة السياسات والحوارات الوطنية لقمة نُظم الأغذية التابعة للأمم المتحدة في اليمن التي عقدت خلا ل الفترة من نوفمبر 2021 - يوليو 2022؛ وقد تم تنظيم الحوارات وإعداد مخرجاتها من قبل السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن – وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ وبدعم من الشركاء في وكالات الأمم المتحدة (اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي)؛ وكذلك بتوجيه من مكتب المنسق للأمم المتحدة. وشاركوا في الحوارات من جميع القطاعات الحكومية والشركاء من الأمم والمتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتركز الحوارات على أهم القطاعات الحيوية من الزراعة والثروة السمكية والصناعة والتعليم والحماية الاجتماعية والمياه والبيئة والصحة.

إذ يعد القطاع السمكي من القطاعات الواعدة التي يعول عليها المساهمة في تحريك الاقتصاد الوطني وتعزيز ا لأمن الغذائي ورفع مستوى التغذية في اليمن؛ وتسعى الحكومة لتنفيذ حزمة من الألويات التي تم تضمينها في إطار خطة إستراتيجية تستوعب كل المراحل بدءً بمرحلة الصمود والتعافي لتوسيع فرص العمل والدخل لكافة الصيادين للوصول إلى رزق مستدام يمكنهم من التعافي لتوفير مستلزمات النهوض، نحو تنفيذ مراحل أخرى إستراتيجية تستهدف إعادة البنى التحتية وتنشيط الدورة الاقتصادية، ولتوفير سبل العيش للسكان في السواحل من أجل جعلهم أقل عرضه وأكثر قدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية.

أما في قطاع التعليم والحماية الاجتماعية، تحاول الحكومة الاستجابة للحاجات الملحة والطارئة والمستجدة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية عبر حزمة من السياسات والإجراءات الكفيلة بتوفير الحلول والتدخلات المناسبة، إذ تنتهج سياسات تهدف لإدماج مجموعة من البرامج المراعية للتغذية، منها "تعزيز الجانب التوعوي والتثقيفي، تطوير المناهج لتحمل رسائل ترفع من مستوى الوعي بأهمية التغذية، وكذا تقديم الحوافز التغذوية"، كما تسعى زوارة التربية والتعليم

لتوسيع نطاق التغذية في المدارس من خلال توسيع تقديم الوجبات المدرسية إلى جوار توزيع البسكويت للطلا ب وتوفير المكملات الغذائية للفتيات اليافعات. بالإضافة إلى إعادة تأهيل المرافق الصحيّة في المدارس وتوفير المياه الآمنة والبيئة الصحيّة في المدارس والحد من انتشار الأمراض.

ومن أجل زيادة تدخلات المياه والنظافة والصرف الصحي، تعمل الحكومة بالتنسيق مع المنظمات الدولية والطوعية العاملة في هذا المجال لتوفير الدعم اللازم لمؤسسات المياه والصرف الصحي للخروج من أزمة الوضع الراهن من أجل توفير الدعم لتشغيل وصيانة منظومة المياه والصرف الصحيّ وإيصال المياه الآمنة للمشتركين.

وفيما يتعلق بالصحّة العامة، يؤكد الفنيون على ضرورة توسيع نطاق تدخلات التغذية في القطاع الصحيّ لتشمل كافة الفئات الهشة من خلال تعزيز تدخلات التغذية في المستشفيات عبر توفير اختصاصي التغذية، والرقابة على المطابخ في المستشفيات؛ وكذلك توفير التغذية العلاجية والأنبوبية والمكملات الغذائية للمرضى وبناء قدرات الكادر الصحيّ على ربط التغذية بالبرتوكولات العلاجية، في حين تتوجه الوزارة نحو تعزيز تدخلات السلامة الغذائية والرقابة على غذاء الأطفال وتعزيز تدخلات صحة البيئة.

وتشمل تدخلات خطة التغذية متعددة القطاعات ما يلي:

- تحسين قدرة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة على التنسيق متعدد القطاعات والاستجابة للطوارئ.
- زيادة توافر المياه الصالحة للشرب مع إعطاء الأولوية للسكان المعرضين لسوء التغذية.
- تأكد من إجراء اختبار المياه بانتظام.
- تحسين الوعي والممارسات الصحية للمجتمعات مع التركيز على النساء.
- دعم التشغيل المستمر لنظام معلومات إدارة الموارد المائية.
- توفير المياه الصالحة للشرب للنازحين لـ 3 ملايين نازح؛ من جراء الحرب.
- إعادة تأهيل وصلات / خطوط شبكة المياه التي تضررت جزئيا.
- زيادة الوصول إلى خدمات الصرف الصحي الآمنة للنازحين داخلياً (IDPs)
- زيادة الوصول إلى الصرف الصحي المحسن والبيئات الآمنة والصحية بيئات، بما في ذلك تحسين إدارة النفايات والبيئات الساحلية والبحرية.
- مراقبة جودة محطة معالجة مياه الصرف الصحي عن طريق اختبار غلات محطات الصرف الصحي وتقييم مدى ملاءمة استخداماتها أو التخلص منها بأمان.
- إنشاء وحدات معالجة مياه الصرف الصحي للمستشفيات والوحدات الصحية بطريقة علمية سليمة بيئيا قبل تصريفها إلى شبكة الصرف الصحي.
- إجراء اختبارات جودة مياه الشرب المنتظمة للجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص التي توفر مياه الشرب وربط الاختبار بالآليات (حسب الأنشطة الأخرى) لمعالجة مخاوف جودة المياه؛
- تدريب للفرق الميدانية في مجال الكلورة والإصحاح البيئي والتوعية المجتمعية مع التركيز على المناطق الريفية الأكثر حرمانًا من خدمات المياه والصرف الصحي، مع التركيز على تدريب النساء.

قامت وزارة الصحة العامة والسكان بتطوير الاستراتيجية الوطنية للتدخل التغذوي 2022 -2030 لتبني السياسات ذات الأولوية لمواجهة أزمة سوء التغذية وتعزيز الاهتمام بالعق في الغذاء في سياق خطط التنمية الوطنية. وتبذل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصحة والسكان جهود كبيرة مع الشركاء الاقليمين والدوليين والمنظمات الأممية لتعزيز تنفيذ برنامج الإدارة المجتمعية المتكاملة لمواجهة سوء التغذية الحاد.

المرأة الريفية وتأثرها بسوء التغذية

تحظى المرأة الريفية باهتمام وطني خاص ينطلق من كونها التي تتحمل معظم أعباء العمل في المنزل كما ان لها دوراً مهما في العمل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني؛ حيث تقوم بأنشطة واسعة النطاق تشمل إنتاج الغذاء والتصنيع الغذائي والتسويق. وهي أكثر تأثراً بنتائج نقص التغذية أو انعدام الأمن الغذائي؛ وتشير الاستقصاءات الى ان هناك تحديات هامة تواجهها النساء الريفيات في مجال الزراعة منها:

- عدم توفر مياه الشرب الكافية، وصعوبة الحصول على مياه الريّ.

- عدم تقديم خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الأخرى بالمستوى المطلوب للنساء الريفيات؛ ومحدودية التدريب.
- محدودية التمويلات والأنشطة الحكومية لبرامج تنمية المرأة الريفية.
- صعوبة حصول النساء على قروض ميسرة من اللواتي لديهن ملكية رسمية لقطع أرض.
- العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة والتي تحدّ من مشاركة النساء في المشاريع، والجمعيات؛ والتعاونيات التنموية.
- محدودية الدراسات والبحوث والبيانات المتعلقة بدور المرأة الريفية في الزراعة.

بالتالي؛ فهناك حاجة إلى تمكين المرأة الريفية بشكل يؤهلها للمشاركة بشكل أكثر فعالية حول القضايا التي تؤثر على حياتها خصوصاً في الجانب التغذوي؛ وهناك حاجة للتوعية بدور النوع الاجتماعي في عمليات المشاركة الفعالة في المجتمع بما يحقق الاكتفاء التغذوي الأسري والمجتمعي على مختلف المستويات.

الدليل الوطني للترابط التنموي الإنساني في الجمهورية اليمنية 2023

تم تطوير المبادئ التوجيهية الوطنية لتوسيع نطاق الاستثمارات والعمل في مجال التغذية متعددة القطاعات في اليمن؛ من خلال نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP) من قبل سكرتارية التغذية (SUN-Yemen) بدعم من فريق التغذية من أجل التنمية (N4D) من خلال عملية تشاركية تعتمد على "اللبنات الأساسية" التي انبثقت عن اللقاء الوطني لحركة التغذية في اليمن الذي عقد في يونيو 2023؛ والعديد من الاجتماعات التشاورية مع الحكومة والشركاء، والمجتمع المدني خلال يناير إلى ديسمبر 2023.

تعد هذه المبادئ التوجيهية (دليل الترابط) أداة لترجمة مبادئ الترابط التنموي والإنساني والسلام إلى إجراءات وآليات تستعرض تطبيق التحليل المشترك والتخطيط والتنفيذ والتنسيق والرصد والتقييم من قبل الجهات ذات العلاقة على كافة المستويات.

سيتم بعد ذلك تحديث الدليل (المبادئ التوجيهية) **في يونيو 2025**؛ ستتم إعادة النظر في الدليل في ضوء الدروس المستفادة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة التغذية متعددة القطاعات.

تهدف هذه المبادئ التوجيهية (دليل الترابط) إلى إثراء سياسات وممارسات جميع الجهات ذات العلاقة في المجال الإنساني والتنمية والسلام الذين لديهم دور يلعبونه في تحديث وتنفيذ خطة التغذية متعددة القطاعات وتحسين الوضع التغذوي للشعب اليمني في جميع أنحاء البلاد، حيث توفر خطة التغذية متعددة القطاعات السياسة الشاملة والإطار الاستراتيجي لجميع الإجراءات عبر القطاعات وعبر الترابط الذي ينبغي لجميع الجهات الفاعلة في اليمن مواءمة استثماراتها وإجراءاتها معها.

وضع التغذية في اليمن

على الرغم من سنوات عديدة من المساعدات الإنسانية الحيوية، لم يتم إحراز تقدم يُذكر في مؤشرات سوء التغذية "التقزم والهزال"، حيث يعاني ما يقرب من نصف الأطفال دون سن الخامسة من التقزم؛ بينما تعاني 1.3 مليون امرأة حامل ومرضع و 2.2 مليون طفل دون سن الخامسة من الهزال، ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن 17 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ولا بد من العمل الجماعي القطاعي من أجل معالجة هذا العبء الكبير لسوء التغذية وأسبابه المتعددة والإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والانتعاش الاقتصادي والنمو.

إن إنهاء الحرب والوصول إلى سلام عادل ومستدام هو الحل الأساسي لإنهاء معاناة ملايين اليمنيين، ومع ذلك، وفي ظل السياق الحالي، يمكن العمل على إيجاد حلول أكثر استدامة وتأثيراً وكفاءة لتحدي سوء التغذية؛ إن الاستجابات القصيرة الأجل المنقذة للحياة تعتبر حيوية، ولكنها وحدها لا تستطيع إحداث التغييرات المطلوبة، وبدلا من ذلك، هناك حاجة إلى التحولات التالية في النهج:

1. توسيع نطاق البرامج طويلة الأجل التي نفذُت محليا عبر القطاعات/ المنظمات التي تعمل على بناء القدرة على الصمود وتعزيز المؤسسات العامة ومجابهة سوء التغذية بالترادف مع التدخلات المنقذة للحياة.
2. زيادة المواءمة والتماسك بين جميع الجهات الفاعلة مع خطة العمل الوطنية للتغذية المتعددة القطاعات.
3. تمكين الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية والمجتمعية من تطوير السياسات القائمة على الأدلة وتنسيق الإجراءات وتقديم الخدمات وتعزيز المساءلة المتبادلة.

4. زيادة الاستثمارات المتعددة السنوات والمرنة والتي يمكن التنبؤ بها في البرمجة ذات الصلة بالتغذية المستدامة عبر القطاعات.

وتتماشى هذه التحولات مع الالتزامات الدولية ذات العلاقة بالبلدان المتضررة من الأزمات الممتدة، بما في ذلك الالتزامات في بناء القدرة على الصمود وتعزيز التماسك عبر العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وزيادة توطين المساعدة الدولية.

خطة التغذية متعددة القطاعات في اليمن

تكرس خطة التغذية متعددة القطاعات في اليمن (MSNAP) المناهج ذات الصلة الترابط التنموي الإنساني والسلام، بالإضافة إلى بناء القدرة على الصمود وتعزيز التكامل وتقوية الأنظمة الوطنية، وتوفر خطة عمل التغذية متعددة القطاعات الإطار الشامل لجميع الإجراءات التي تساهم في تحسين التغذية لجميع الناس في جميع أنحاء اليمن؛ فهي تدمج الإجراءات الإنسانية والتنموية والسلام ذات الصلة عبر القطاعات من قبل جميع الجهات ذات العلاقة؛ وتشمل القطاعات الرئيسية للتغذية: الصحة والزراعة والثروة السمكية والتجارة والصناعة والمياه والصرف الصحي والبيئة والتعليم والحماية الاجتماعية، وفي المقابل، يجب أن يتم دمج الإجراءات ذات الأولوية المحددة في خطة عمل التغذية متعددة القطاعات في الخطط الوطنية الأوسع نطاق والتماسك معها.

إن خطة عمل التغذية متعددة القطاعات هي خطة مملوكة وطنياً، تم إعدادها من خلال عملية تشاركية متعددة القطاعات تضم الجهات المعنية وذات العلاقة، وهي محض توافق لجميع الجهات المعنية وذات العلاقة على مواءمة استثماراتهم وإجراءاتهم معها، وهي ليست منفصلة عن خطط الوزارات التنفيذية القطاعية أو مجموعات العمل الإنسانية، بل تدمجها في خطة شاملة ومتماسكة ومتعددة القطاعات، تقوم خطة عمل التغذية متعددة القطاعات بتوجيه وتعزيز تكامل الاستثمارات والإجراءات التغذوية ضمنها وتُنفذ تدخلاتها وأنشطتها من قبل القطاعات، تم تطوير خطة العمل الوطنية (MSNAP)من خلال عملية متكررة بين القطاعات وهياكل التنسيق الوطنية المتعددة القطاعات للتغذية، وتتولى الوزارات التنفيذية قيادة التخطيط والتنفيذ بدعم من المجموعات الإنسانية وآليات الدعم القطاعية الأخرى، توفر الهياكل متعددة القطاعات التوجيه وتجمع الخطط القطاعية في خطة عمل مشتركة "خطة العمل الشاملة."

3. الإجراءات المحددة المتخذة لمنع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات على مدى السنوات الخمس الماضية

- نفذت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان استجابة إنسانية ميدانية لتقديم الدعم الإنساني ومنها دعم للمتضررين من حريق المنازل العشوائية للأسر الفقيرة في حي البساتين الشيخ عثمان لعدد 120اسرة عدد ذكور (220) عدد اناث (300) تم تقديم المساعدات النقدية والخيم والمساعدات الغذائية للمتضررين وأيضا احالة الجرحى والمصابين الى المستشفيات الحكومية في عدن (دعم قطاع خاص). كما قامت الوزارة بتقديم التسهيلات لانعقاد مؤتمر الأقليات الأربع (المهمشين/الطائفية اليهودية/المسيحية والبهائية) بتنسيق مع وزارة الخارجية وسفارة بلادنا في جمهورية مصر القاهرة. وكذلك نفذت دورة تدريبية لتأهيل خبراء في وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان والجهات الحكومية والمجتمع المدني لعدد 25 منهم (5) إناث حول مفهوم العدالة الاجتماعية وعملية ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان في السياسات والخطط والبرامج العامة في اليمن نظمتها الوزارة بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الاسكوا القاهرة في ٢ مارس ٢٠٢٢م.
- هناك جهود كبيرة من عدد من المنظمات المحلية والدولية لمساعدة عدد من المهمشين للحصول على بطائق مدنية وقانونية لتسهيل وصولهم للخدمات بما فيهم المجلس النرويجي الذي قام بتقديم مساعدة الفئات المهمشة للحصول على وثائق ثبوتية وقانونية في إطار محافظات عدن، أبين، لحج وتعز.
- أغلب النازحين من الفئات المهمشة في المخيمات ويتم التصدي للعنف الواقع على النساء والفتيات على حد سواء لجميع الفئات والطبقات دون استثناء كون القانون اليمني لا يفرق بين المواطنين ولا يوصم الفئات.
- وتقوم الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين أيضا بالنسبة للنازحين بالتنسيق مع كالستر المأوى لضمان توفير مأوى آمن؛ ويوفر الخصوصية للنساء النازحات في المخيمات إذ تشرف الوحدة التنفيذية على 20% من المشاريع لتوفير مأوى آمن وملائم ويوفر الخصوصية؛ و17% من المشاريع التي تشرف عليها الوحدة التنفيذية لتوفير الحماية والمساعدة اللازمة للنازحين في المخيمات.

أهم المشاريع الداعمة للمرأة في مجال التمكين الاقتصادي وسبل العيش اثناء الحرب

على الرغم من وجود بعض الآليات لتمكين المرأة اقتصادياً، الا انها إجمالاً تعد محدودة ولا توفر الأمن الأسري للكثير من النساء في ظل الأعباء الكبيرة التي تحملتها في الوضع الراهن ومنذ بداية الصراع والحرب، ومن أهم هذه الآليات هي التمويل الأصغر المدعوم من الجهات المانحة والمقدم من عدد من المؤسسات الوطنية أبرزها: الصندوق الاجتماعي للتنمية عبر وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وبنك الأمل للتمويل الأصغر وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي والتي تدعم مشاريع صغيرة تمكن المرأة من مزاولتها داخل المنزل منها الخياطة وصناعة البخور والعطور وبعض من الأعمال التجارية البسيطة. حيث بلغ عدد العملاء المقترضين النشطين 89,208 فقط حتى نهاية أبريل 2020 تتراوح نسبة النساء فيها ما بين 10 – 34 % فقط؛ في مؤسسات التمويل الأصغر الرئيسة كما هو موضح في الجدول.

جدول رقم (1) نسبة النساء المقترضات للعدد الإجمالي من المقترضين النشطين حتى نهاية أبريل 2020 لعدد من مؤسسات التمويل ا لأصغر

البرنامج	اجمالي عدد المقترضين النشطين	نسبة النساء
بنك الأمل للتمويل الأصغر	35,031	%34
المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	12,577	%25
مؤسسة نماء للتمويل الصغير والأصغر	6,640	%23
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	6,325	%10

يُعد الصندوق الاجتماعي للتنمية أحد المؤسسات الوطنية الرئيسة التي تولي اهتماما بتمكين المرأة من خلال استهدافها في جميع أنشطة وتدخلات الصندوق بنسبة لا تقل عن 30 % من إجمالي عدد المستفيدين وقد وفر الصندوق العديد من فرص التدريب والتأهيل قصيرة وطويلة الامد وكذلك فرص العمل المؤقتة ودعم مشاريعهن الصغيرة؛ كما هو موضح في الجدول (كما استهداف النساء الحوامل والمرضعات من خلال المساعدات النقدية والتثقيف الصحي وذلك بهدف التخفيف من حدة الفقر عليهن وتحسين ظروفهن المعيشية والصحية والنفسية.

جدول (2) إجمالي المستفيدات من مشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة

البرنامج / المشروع	نوعيه التدخل	عدد النساء المستفيدات
برنامج التدريب والدعم المؤسسي	مشروع تدريب المهارات الحياتية لمساعدة النساء في إيجاد مشاريع مدرة للدخل من خلال التدريب على بعض المهارات منها الخياطة والتطريز وتربية النحل وصناعه الألبان.	23,500
	توفير فرص عمل مؤقته لخريجات الجامعة دون سن 35 عام للعمل كميسرات ومناصرات للتنمية في مناطقهن.	2,059
وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	حماية المرأة وتمكينها في ظل الأزمات.	196
	مشروع دعم استمرارية قطاع سيدات الأعمال.	546
	مشروع دعم التوسع المالي وغير المالي في مناطق التدخل المتكامل – التنمية الاقتصادية للمجتمع.	589
	مشاريع دعم استمرارية الأعمال في قطاع الثروة الحيوانية.	2,899
وحدة التعليم	توفير فرص عمل مؤقته للعمل كميسرات تعليم.	1660

	توفير فرص عمل مؤقته للشبال والشابات/النقد مقابل الخدمات التعليمية.	2,181
وحدة الصحة والحماية الاجتماعية	توفير فرص عمل مؤقته للنساء كمثقفات مجتمعيات.	7,501
برنامج المنشآت الصغيرة والأصغر	تمويل مؤسسات وبرامج وبنوا التمويل الصغير والأصغر.	61,000
	مشروع دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر والمتضررين في الحرب.	1000
	مشروع مجموعات الادخار والتمويل الريفي وتدريب وتوعيه وتحفيز المستفيدات على الادخار.	2000
	برنامج ضمان التحويلات.	481
	المشاركة في برنامج المعرفة القرائية والمهنية للتخفيف من الفقر.	376
برنامج الأشغال كثيفة العمالة	توفير فرص عمل مؤقته ضمن برنامج النقد مقابل العمل متمثلة بمشاركة المرأة في الأنشطة والمشاريع.	73,015

أولى مشروع الأشغال العامة في جانب التمكين الاقتصادي للمرأة وتوفير سبل العيش في اهتماما المشاريع والأنشطة وبدرجة أساسية من خلال مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة الإنسانية في اليمن الممول من البنك الدولي عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل على توفير فرص العمل لمئات النساء، كباحثات ومهندسات واستشاريات، وعاملات في أنشطة إنشائية مع المقا ول في الميدان، كالقيام بالطبخ للعمال أو عملية التنظيف وحتى رش أعمال الصبيات بالماء، حي بلغت إجمالي المستفيدات من برنامج الأشغال كثيفة العمالة 73,015 امرأة.

عمل مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة الإنسانية في اليمن YECRP الذي تبلغ تكلفته 400 مليون دولار أمريكي على تقليل العديد من الحواجز الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المرأة. والذي ساعد حوالي 40.000 امرأة على أن يصبحن شريكات متساويات في تلبية الاحتياجات العاجلة لمجتمعاتهن المحلية من خلال مشاركتهن في 3,700 مشروع. وساهم ما يقارب من 800 من هذه المشاريع في توفير فرص العمل والتحويلات النقدية لأكثر من 63000 بتدريب وتوظيف أكثر من امرأة والذي ساهم في توفير مصدر دخل للحصول على الاحتياجات الأساسية، وساهم المشروع أيضا 3600 شابة لمساعدة مئات الآلاف من الأمهات والأطفال المحتاجين من خلال توفير الخدمات التعليمية، ودعم البرنامج حوالي 3200 شركة تملكها وتديرها سيدات. كان العديد منهم على وشك الانهيار جراء تداعيات الحرب منذ العام 2015 وتدهور الوضع الاقتصادي.

تعد المرأة قوة أساسية لخلق فرص العمل وتحقيق الأمان الأسري والتماسك الاجتماعي؛ وبالتالي فإنه على الرغم من وجود بعض الآليات والبرامج التي تعزز تمكين المرأة اقتصادياً في أغلب المشاريع إلا أنها تعد محدودة جدا مقارنة بما تعانيه من قلة الإمكانيات والفقر والوضع الاقتصادي المتدهور.

برنامج المساعدات النقدية مقابل التغذية

عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية باليمن في العام 2015 على تنفيذ برنامج النقد من أجل التغذية الذي تم دمجه في المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات، والذي يستهدف النساء الحوامل والنساء اللواتي لديهن أطفال دون سن الخامسة، حيث يمنحهن المال لشراء الطعام ويعمل على توعيتهن بشأن تغذية الأطفال. من خلال المشروع تم الوصول إلى أكثر من 165 ألف امرأة حامل أو مرضع، و175 ألف طفل، ولتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة يوفر المشروع نساء حاصلات على التعليم الثانوي، أو تعليم أعلى للعمل كمرشدات حيات في المجتمعات المحلية. وتلقت نحو 4 ألف مرشدة صحية التدريب على توعية المجتمعات المحلية بأهمية التغذية وإجراء عمليات مسح في تلك المجتمعات لاكتشاف حالات سوء التغذية.

مشروع الحوالات النقدية الطارئة

يعد مشروع الحوالات النقدية التي تنفذه اليونيسيف ضمن مشروع الاستجابة الطارئة الممول من البنك الدولي أحد الأدوات لدعم الفئات الضعيفة، التي تضررت من الحرب منها النساء وتوفير الأمان الاجتماعي للأسر الفقيرة والأسر التي تعولها النساء، ويستهدف هذا المشروع 1,5 مليون أسرة تمثل النساء منها 40 %، إذ تعمل اليونيسيف على إزالة الصعوبات التي تحول دون ضمان حصول المرأة على المساعدة النقدية بسبب القيود التي يفرضها المجتمع في بعض المحافظات، ومنها منعهن من الخروج وتكليف شخص أخر للاستلام مما يعرضهن للنصب والاحتيال، ومن هذه الإجراءات: تعزيز التواصل المباشر مع المستفيدات من خلال إنشاء شبكات نسوية لتسهيل نشر المعلومات حول المشروع كوسيلة للتغلب على معوقات المشاركة الفعلية لهن في اللقاءات المجتمعية التي ينظمها المشروع، إضافة إلى إشراك النساء في عمليه الصرف كجزء من ضمان مساعدة النساء في الحصول على التحويلات النقدية إضافة إلى التمكين الاقتصادي لهن.

4. أثر حدوث الأزمات المختلفة معاً على مدى السنوات الخمس الماضية على تنفيذ منهاج عمل بيجين والتدابير المتخذة لمنع أثرها السلبي على التقدم المتعلق بالنساء والفتيات

يشهد اليمن واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية والتنموية على مستوى العالم؛ نتيجة عشر سنوات من الحرب والصراع؛ وهي أيضاً من بين البلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ، وهي النقطة التي تؤكدها الأضرار والاضطرابات الناجمة عن الكوارث الطبيعية الأخيرة، بما في ذلك الفيضانات والسيول الجارفة. وفي الوقت نفسه، فهي من بين أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم. ونظراً لأن تحديات التنمية في اليمن معقدة ومتعددة الأوجه بالفعل، فإن تغير المناخ يعمل بمثابة عامل مضاعف لعدم اليقين مع إمكانية تقييد مستقبل البلاد بشكل خطير.

أدى الصراع والحرب إلى ارتفاع نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر الوطني من 48.6 % عام 2014 إلى 78.8 % عام 2019 ومع استمرار الوضع الحالي المتردي فإن معدلات الفقر مرشحة للزيادة في الارتفاع. وترتفع نسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء إلى حوالي 72.0% على مستوى الريف مقارنة مع 58.2 % بين الأسر التي يترأسها الرجال، وعلى مستوى الحضر نجد أن نسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء 20.1.% ويرسم هذا الوضع خلال العام 2020 صورة متفاقمة فوفقاً لدراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبتمبر 2019، فإن اليمن سيصبح أفقر بلد في العالم بحلول عام 2022 إذا استمر القتال؛ حيث سيعيش 79% من السكان تحت خط الفقر.

ويبلغ عدد الأسر التي تعيلها نساء على مستوى الجمهورية 416.8 ألف أسرة تمثل 11.4% من إجمالي الأسر في الجمهورية، في حين تبلغ عدد الأسعر التي تعيلها نساء في الريف حوالي 274.3 ألف أسرة تمثل 11.1% من إجمالي الأسر في الريف، وتبلغ عدد الأسر التي تعيلها نساء في الحضر حوالي 142.4 ألف أسرة تمثل 12.1% من إجمالي الأسر في الحضر. وطبقاً لتقرير صدر حديثا فإن ثمة ما يقارب الـ 50.000 ألف امرأة متزوجة، فقدن أزواجهن، من عسكريين ومدنيين، خلال خمس سنوات مرت من الحرب، بمعنى أن هناك خمسين ألف أسرة بدون عائل، تشق طريقها نحو المجهول، في ظل أوضاع إنسانية كارثية. وهذا يعني أن النساء في اليمن تعيل ما يقارب من نصف مليون أسرة. وقد يكون العدد أكبر من ذلك في الواقع.

النزوح الداخلي

إن النساء بين الفئة العمرية 18 و60 سنة؛ هن أكبر مجموعة سكانية من حيث عدد النازحين، وتتأثر النساء بشكل غير متناسب ووخيم بسبب النزوح الناتج عن الحرب، حي يقدر عدد السكان النازحين داخليا بحوالي 4.5 مليون شخص، تشكل النساء والأطفال ما نسبته 80 %؛ إضافة إلى أنه حوالي 30 % من الأسر النازحة تعيلها نساء حالياً مقارنة بـ 9% قبل عام 2015م.

بلغ عدد مخيمات النازحين أكثر من 1500 مخيم عشوائي غير مخطط ويحتاجون إلى الدعم لتلبية احتياجاتهم الأساسية؛ حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي 93 % من المواقع توجد بها نساء حوامل ومرضعات و84 % منها أسر تعيلها نساء. لذلك فإن النساء النازحات هن أكثر الفئات ضعفاً وأكثرهن حاجة للتدخلات العاجلة. وتتغير المواقع وحجم السكان وخصائص هذه المواقع بمرور الوقت وطبقاً لظروف الحرب. وتقع معظم هذه المواقع في حجة 35%من النازحين يعيشون في أماكن شبيهة بالمخيمات (والحديدة 19 %، ومأرب 15 % والجوف 7%، وتعز 5%. وتشير البيانات إلى أن 76 % يفتقرون إلى عقود إيجار رسمية مما قد يؤدي إلى نزوح ثانوي وتهديدات بالإخلاء، ويمكن أن يعرض

الظروف المعيشية للخطر. كما أن حوالي 32 % من المواقع معرضة لخطر الفيضانات، وحوالي 48 % من الأشخاص في مواقع استضافة النازحين هم على بعد 5 كيلومترات من مناطق الاشتباكات العسكرية، وافتقارها إلى الخدمات، حيث تشير البيانات إلى أن الجهات الفاعلة الإنسانية لم تصل إلى أكثر من نصف المواقع، وأن 93 % من الأماكن الشبيهة بالمخيمات في جميع أنحاء البلاد تفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل توزيع المواد الغذائية وخدمات الحماية والمياه والصرف الصحي والتعليم، منها 83 % تعاني من فجوات حرجة في الخدمة. وتتحمل النساء النازحات عبئا مضاعفاً وخاصة من هن بدون عائل؛ حيث يتحملن عبء رعاية أطفالهن في ظل العديد من الصعوبات بما فيها فقدان سبل المعيشة والكسب؛ والإصابة بالأوبئة وصعوبة الحصول على الماء والغذاء؛ فضلا عن الحصول على المأوى الملائم. حيث تشير البيانات إلى أن 93 % من المواقع تفتقر إلى خدمات صيانة المأوى والمساعدة؛ وتفتقر 89 % إلى الخدمات الصحية الكافية، وتفتقر 91 % إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الكافية، وتفتقر 82 % إلى التوزيعات الكافية للغذاء.

وعلاوة على ذلك؛ فأن عمليات النزوح المرتبطة بالمناخ زادت بنسبة 93 بالمائة في عام 2022 مقارنة بالعام السابق (تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA 2022) كما يمكن لتغير المناخ أن يحفز المزيد من الهجرة الداخلية والنزوح سواء من الآثار البطيئة الظهور أو من الكوارث الطبيعية؛ ويمكن أن يؤدي حتى إلى النزوح الثانوي للسكان النازحين بالفعل. والنساء معرضات بالفعل للخطر بشكل خاص ويتعرضن للمعاناة بشكل متفاوت من الآثار المحتملة لتغير المناخ على الصحة والجوع والفقر.

مع زيادة أعداد النزوح بين النساء والفتيات تزداد الحاجة إلى الحماية. وبالأخص مع محدودية خيارات المأوى وانهيار آليات الحماية الرسمية وغير الرسمية؛ وتعاني النازحات داخليا أكثر من غيرهن من قلة الخصوصية، وتهديدات متعلقة بالسلامة والأمن الشخصي، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما في المراكز الجماعية المكتظة. إن النساء والفتيات النازحات من الفئات المهمشة أو ذوي الإعاقة يكافحن أكثر لضمان الحصول على الخدمات. وتعاني النازحات من مشقة للحصول على سبل العيش لها ولأسرتها خاصة وأنها معرضة للعديد من المخاطر الصحية والنفسية وحتى العنف والاستغلال، وجميعها ظروف قاهرة وغير مواتية لتتمكن النساء من تحسن مستوى معيشتهن.

شكل رقم (1) المؤشرات الديموغرافية

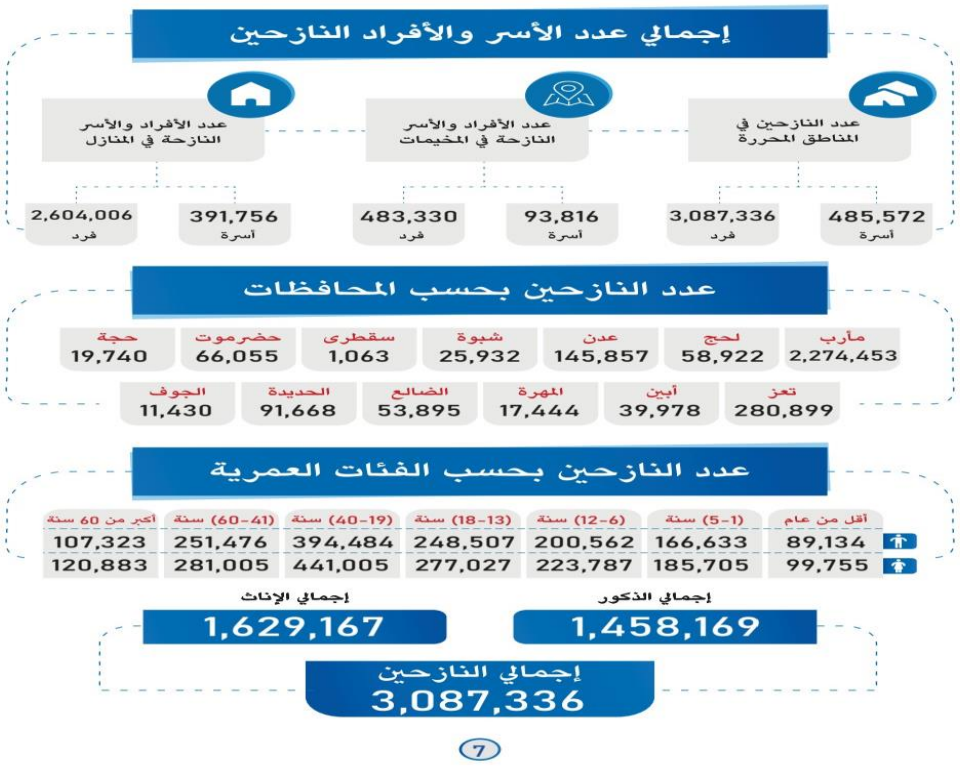

شكل رقم (2) حالات الضعف

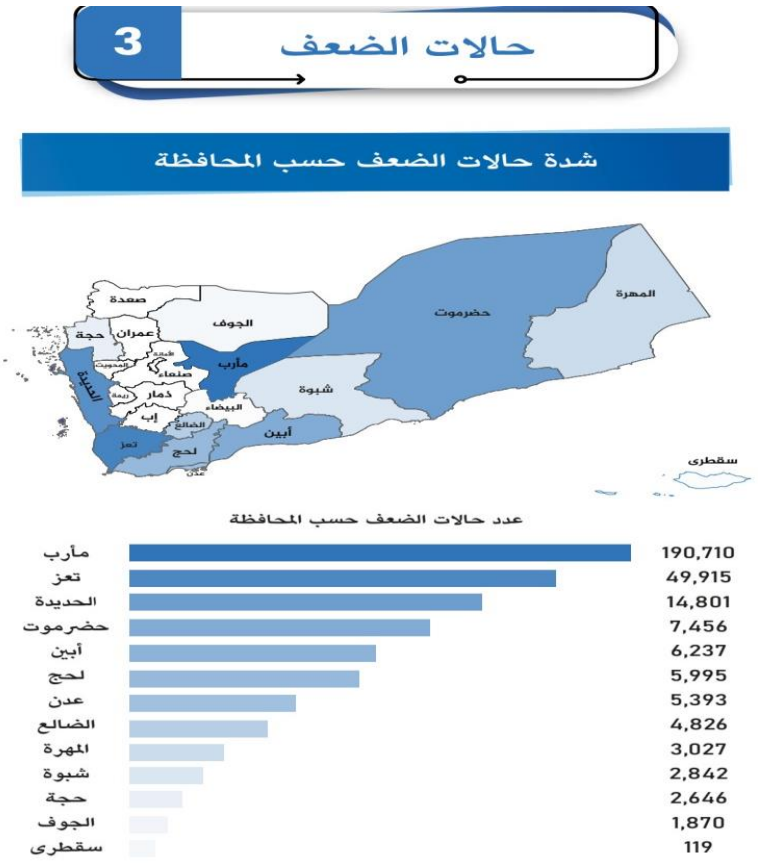

شكل رقم (3) اجمالي حالات الضعف للنازحين

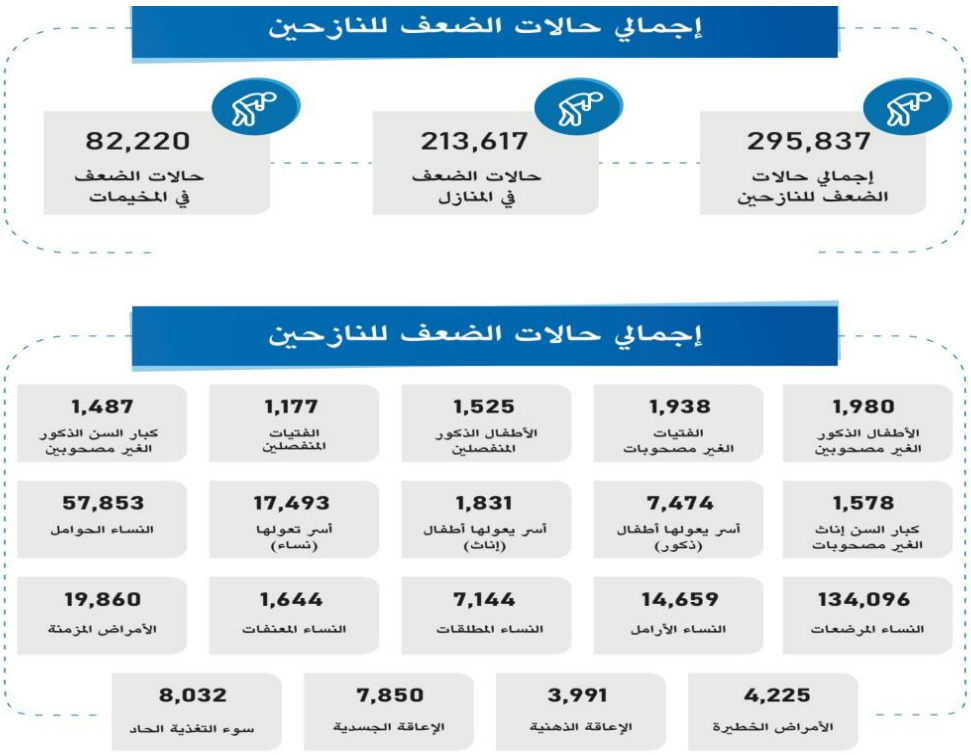

علاوة على ذلك؛ فأنه على الرغم من الجهود والبرامج الكثيفة والداعمة في هذا الجانب. إذ أدى الحرب والصراع إلى تدهور وضع اليمن في التنمية البشرية؛ حيث يصنف اليمن ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية، ويعتبر ضمن أدنى دول العالم في المرتبة 179 من أصل 189 دولة على مستوى العالم في تقرير التنمية البشرية العالمي للعام 2020م.

وفق الإطار متعدد الأبعاد للهشاشة؛ حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

يسعى هذا الإطار إلى تقييم المخاطر وقدرات المواجهة عبر ستة أبعاد: الاقتصادية (يشمل 10 مؤشرات) والبيئية (10 مؤشرات) والبشرية (10 مؤشرات) والسياسية (9 مؤشرات) والأمنية (9 مؤشرات) والمجتمعية (9 مؤشرات)، ولكل بعد أو مؤشر درجة تتراوح بين 1 شديدة و5 طفيفة وحسب آخر تقرير صادر في سبتمبر 2022، تضمن تحديد 60 مساقا (دولة) للهشاشة منها 15 في غاية الهشاشة. بالنسبة **لليمن** وفق هذا الإطار فقد احتلت (المركز الرابع) ضمن الدول الـ 15 التي هي في غاية الهشاشة متقدمةً فقط على الصومال (المركز الأول)، جنوب السودان (المركز الثاني) وأفغانستان (المركز الثالث). وعلى مستوى الأبعاد الستة فقد سجلت اليمن درجة (1) فيها جميعا أي أعلى درجات الهشاشة، وهذا يأتي انعكاسا لتسجيلها الدرجة (1) في معظم المؤشرات الفرعية للأبعاد الستة[1]. إن هشاشة الدول عملية تراكمية لمجموعة من الظروف والتحديات والصعوبات المعيقة للنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وبالذات في البلدان النامية والأقل نمواً؛ التي تعاني من الصراعات المستمرة ومن الانقسامات السياسية والاجتماعية وعدم الاستقرار؛ ومنها **اليمن** التي تعاني من مشاكل هيكلية عميقة، أهمها: ضعف الحوكمة والبيروقراطية وضعف محاربة الفساد، والصراع مصحوبة بمستويات عالية من الفقر والبطالة وبطء النمو؛ وهو ما جعلها اقتصاداً يتسم بالضعف والهشاشة، مما أضعف من قدراتها على تحقيق التنمية المتكافئة؛ حيث أوضحت العديد من الدراسات أن العلاقة بين الهشاشة والصراع جوهرية وتبادلية في التأثير والتأثر؛ حيث يعاني ما يقرب من نصف البلدان الهشة من بعض أشكال الصراع. وبصفة عامة **يمكن إرجاع الهشاشة الاقتصادية والسياسية والأمنية في اليمن** إلى مجموعة من العوامل، أهمها: نقص مرافق البنية التحتية الأساسية، والعجز عن الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية بجودة عالية، وتداعيات الأوضاع الداخلية، والكارثة الإنسانية التي نجمَت عن الصراع والحرب، فضلاً عن ضعف محاربة الفساد المالي والإداري والسياسي وغيرها، وتغييب القوانين الضامنة لحقوق الإنسان؛ والضغوط الديموغرافية، واللاجئين، والمشردين داخلياً؛ وضعف الأمن والاستقرار.

تزايد معاناة النساء

تعاظمت انعكاسات الهشاشة على النساء بصورة خاصة أثناء الصراع والحرب، حيث ارتفع بشكل عام عدد النساء المعيلات للأسر وخاصة فيما بين النازحين، مما ضاعف من الأعباء على النساء مع شحة في الموارد وارتفاع في أسعار السلع الغذائية، ناهيك عن تضاعفت أعباء النساء وبالذات الاهتمام والرعاية بأعداد متزايدة من المعاقين من أطفالهن وأزواجهن الذين تعرضوا للإعاقة نتيجة الحرب؛ مع قلة الدعم والبرامج المخصصة لهذه الفئة التي تعتبر أكثر الفئات هشاشة وتوقف ما يقارب 86 % من الخدمات المخصصة لهذه الفئة. وبالإضافة إلى الأضرار النفسية التي تعاني منها النساء من فقدان أزواجهن وآبائهن وأولادهن في المعارك، مما اضطر كثيراً من النساء إلى القبول بأعمال مدرة للدخل لم يكن مقبول اجتماعيا أن تقوم بها النساء، بما فيها التسول وبشكل واسع؛ مع التحذير من تعرض النساء للعنف وخاصة بين النساء الأشد فقرا والنازحات والمهاجرات.

تنعكس الهشاشة البيئية من خلال الضعف المؤسسي وضعف القدرات المادية المحدودة لمواجهة التغيرات المناخية غير المتوقعة؛ وضعف القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية ومواجهتها؛ والتي تؤثر سلباً على البيئة الإيكولوجية، من خلال الاحتباس الحراري؛ وارتفاع دراجات الحرارة؛ فضلاً عن الفيضانات والسيول وغيرها وتأثيراتها السلبية على القطاع الزراعي؛ وشهد اليمن خلال عام 2022 تغيرات مناخية أثرت سلباً على سبل العيش، وسجل ثالث أكثر الأعوام جفافاً في العقود الأربعة الماضية؛ وفي النصف الأول من عام 2022 ، فقد معظم المزارعين الموسم الأول من الزراعة حيث أبلغ ثلث الأسر عن انخفاض المساحة المزروعة؛ مما أثر على أكثر من 40 ألف شخص، ومنذ منتصف يوليو لنفس العام شهدت العديد من المحافظات أمطاراً غزيرة تسببت في حدوث فيضانات واسعة النطاق، وأثرت على

[1] المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد (78) فبراير 2023 – وزارة التخطيط والتعاون الدولي- قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية

عشرات الآلاف من الأشخاص، معظمهم من النازحين. وعلى الرغم من أن التهديدات المناخية تؤثر على المجتمعات بشكل عام إلا أن النساء والأطفال هم الأكثر هشاشة وتضرراً من ذلك.

جهود القطاع الحكومي والعام والتمكين الاقتصادي

ساهمت الآليات الوطنية، منها الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة والمؤسسات التابعة لها، في التمكين الاقتصادي للعديد من الشباب ودعم ريادة الأعمال، الأمر الذي أسهم في تحريك النشاط الاقتصادي وتوفير مصادر للدخل للعديد من الشباب والنساء، من خلال العديد من المشاريع والمبادرات والنقد مقابل العمل وتقديم التمويل بضمانات معينة من بنك الأمل للتمويل الأصغر، ومؤسسة آزال للتمويل الصغير والأصغر، والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر وغيرها، وقد بلغ عدد المقترضين النشطين منذ ممارسة المؤسسات وبرامج التمويل الأصغر نشاطها وحتى شهر فبراير من عام 2021 ما يتجاوز تسعة وثمانين ألف مقتر ض.

برامج وآليات الحماية الاجتماعية: تتركز برامج الحماية في اليمن التي تمولها الدول المانحة في شبكة الأمان الاجتماعي عبر قنوات رئيسة من أهمها: الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وصندوق الرعاية الاجتماعية والتمويل الأصغر، وتقوم هذه المكونات بمساعدة الأسر الأشد فقراً وتضرراً لمواجهة الآثار السلبية للإصلاحات والصدمات الاقتصادية وآثار التغيرات المناخية، بما فيها الأزمات الصحية، والتي تتخذ عدة مسارات للحماية، من أهمها: المساعدات النقدية، وبرامج النقد مقابل العمل، والتحويلات النقدية الطارئة غير المشروطة.

برامج سبل العيش: تستهدف برامج سبل العيش والإنعاش الاقتصادي في اليمن الفئات السكانية الضعيفة وغير القادرة على التكيف مع الصدمات الجديدة، ومن هذه الفئات: (النازحون واللاجئون وأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر، المزارعون وأصحاب المشاريع الزراعية، الفقراء والمحتاجون، النساء في سن العمل)، ومن أهم المؤسسات الحكومية الصندوق الاجتماعي للتنمية أحد أهم الجهات الحكومية في اليمن الذي يتبنَّى تنفيذ مشاريع تخدم عملية التنمية بالشراكة مع مجموعة من الممولين في تمويل عمليات برامج الصندوق الاجتماعي، والتي تعتبر من المشاريع الداعمة لسبل كسب العيش من خلال توفير فرص العمل وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتوفير شبكات الأمان والخدمات المجتمعية والبنية التحتية، والخدمات المالية وغير المالية للمؤسسات الصغيرة والأصغر، والحد من ضعف المجتمعات الفقيرة، ويتم تقديم الخدمات من خلال ثلاث برامج رئيسة وهي: برنامج النقد مقابل العمل، وبرنامج المجتمع المحلي والتنمية المحلية، وبرنامج تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر.

5. الأولويات لتسريع تقدم المرأة والفتاة على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج أو جميعها

- جودة التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة للنساء والفتيات
- القضاء على الفقر، والإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي
- الحماية الاجتماعية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين (مثل التغطية الصحية الشاملة، والتحويلات النقدية، والمعاشات التقاعدية)
- الخدمات والبنية التحتية الأساسية (المياه والصرف الصحي والنظافة والطاقة والنقل والاتصالات وما إلى ذلك)
- تعزيز المساواة بين الجنسين كجزء من الاستدامة البيئية، واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره

الأولويات الرئيسية أمام اليمن لتحقيق التنمية المستدامة

أن احراز التقدم المنشود في تحقيق التنمية المستدامة في اليمن يتطلب تحديد المجالات ذات الأولوية القطاعية وعبر القطاعية؛ والتي تستجيب للتحديات القائمة والأهداف والطموحات المرجوة؛ وفيما يلي الأولويات والتدابير التي تعمل اليمن على اتخاذها في كل مجال من مجالات الأولويات:

المياه

أ إدارة الموارد المائية-

تركز الاستراتيجية الوطنية للمياه في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية على توحيد الإدارة المشتركة للأحواض مع المجتمعات المحلية. وتضع على عاتق الحكومة مسئوليات خلق وتمكين الإطار المؤسسي؛ وتقديم المعلومات؛ ورفع الوعي؛ وخلق رؤية إدارة مائية؛ وتقديم بنية تحتية عامة متعلقة بالمياه؛ وحماية حقوق المياه؛ وتنفيذ قانون المياه؛ وخلق بيئة اقتصادية كلية ملائمة.

ب. إدارة مياه الشرب والصرف الصحي

العمل على والاستمرار والتعمق في برنامج الإصلاح بعد تقييمه؛ وتطوير التشريعات والرقابة؛ ودعم مهام السياسة؛ وتحقيق الاستدامة المالية لمشاريع المياه والصرف الصحي في الريف؛ وإيلاء الاهتمام الكافي لذوي الدخل المحدود من السكان؛ وتشجيع استثمار القطاع الخاص والشراكة الحكومية الأهلية؛ ومواصلة بناء القدرة وتحسين الأداء؛ وتعزيز مشاركة المجتمع؛ وتأمين موارد مياه إضافية للمدن؛ وصياغة سياسة لتحليه مياه البحر والمياه الجوفية المالحة.

ج. إدارة مياه الري

يستلزم تطوير الري تعزيز كفاءة استخدام المياه على مستوى المزارع. وكذلك تحفيز مشاركة المستخدم في إدارة وصيانة نظام الري. يتضمن إطار تطوير الري إعادة تأهيل وتجديد البنى المائية؛ واستخدام الأنابيب؛ واستخدام الضخ الجماعي من نقطة واحدة؛ وتسوية الأرض باستخدام التقنيات الحديثة. وتتضمن الأعمال الأخرى إعادة تصميم نظم الري الميداني. ومن المهم في هذا الصدد دراسة تشكيل جمعيات لمستخدمي المياه والتي تعكس الرؤية الجديدة لعملية إدارة توزيع المياه.

احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد

- إصلاح أساليب الحكم؛ والذي يشمل في جملة أمور تحسين تحديد الأهداف وتامين توزيع عادل للثروة والخدمات.
- إعلاء وتجسيد قيم ومعايير الحكم الرشيد ؛ في إطار نهج متكامل من المبادئ والإجراءات والممارسات المجسدة لهذه القيم والمعايير على مستوى قيادة وإدارة مؤسسات الدولة ؛ وجهازها الإداري والتنفيذي ؛ وعلى مستوى علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع ؛ وبالمؤسسات الإقليمية والدولية.

- تحسين البناء المؤسسي والتشريعي لبناء منظومة النزاهة الوطنية في كافة سلطات الدولة المركزية والمحلية عبر تعزيز وتفعيل منظومة مكافحة الفساد وتجسيد مبادئ الشفافية والمساءلة ؛ وتكافؤ الفرص؛ والأخذ بمعايير الكفاءة؛ وإعمال الدور الرقابي الرسمي والشعبي الفاعل على الأداء؛ وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب
- دعم مشاركة المرأة والشباب وأصحاب الاحتياجات الخاصة ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصالح في عمليات التنمية وصنع القرار.
- دعم وبناء شبكات معلومات وقواعد بيانات للتنمية المستدامة الهدف منها دعم عملية اتخاذ القرار وإنشاء نظام وطني لمعلومات التنمية المستدامة.

الأمن الغذائي

تهدف الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي إلى تخفيض حالة انعدام الأمن الغذائي بنسبة الثلث بحلول عام 2015؛ وتحقيق مستوى امن غذائي متوسط بحلول العام 2020؛ ليصبح 90 في المائة من الناس يتمتعون بالأمن الغذائي؛ وتخفيض سوء التغذية الحاد بين الأطفال بواقع نقطة مئوية كل عام على الأقل.

التعليم

تم في أطار برنامج المسار السريع لليمن تحديد السياسات والتدخلات ذات الأولوية لتحقيق الهدف الثاني من أهداف الألفية وتشمل : توفير الأبنية المدرسية ؛ والتجهيزات والخدمات لاستيعاب جميع التلاميذ ؛ ووضع سياسة نشطة لحفز التحاق الفتيات ؛ ووضع سياسية خاصة لتوفير التعليم إلى المناطق الريفية النائية ؛ وتطوير نظام محفزات متكامل للأسر لإبقاء أولادهم في المدارس ؛وتطوير المناخ المدرسي الجاذب بالنسبة للتلاميذ والأهل ؛ وتطوير مواد التعليم والأساليب بحيث تكون أكثر فائدة في الحياة اليومية ؛ وتنظيم حملات وطنية لخفض أمية الكبار ؛ نساء ورجالا ؛ تصميم برامج وحملات وطنية لخفض أمية الشباب ؛ من غير الملتحقين أو المتسربين باكرا من النظام التعليمي ؛ وإزالة المضامين التمييزية ضد المرأة من المناهج ؛ مراجعة المناهج لجعلها اقرب إلى الحياة واحتياجات الأفراد.

تعزيز المساواة بين الرجال والنساء وتمكين المرأة

تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في التعليم الابتدائي والأساسي؛ وتقليص الفجوة بين الجنسين في مراحل التعليم الأخرى بنسبة 25 بالمائة؛ وتمكين المرأة اقتصاديا من خلال زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي؛ وزيادة نسبة مساهمة المرأة في المجالس التمثيلية على المستوى الوطني والمحلي؛ وتطوير الإطار التشريعي المساعد على تمكين المرأة؛ والعمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة والرجل في المجتمع؛ ومعالجة مسألة الزواج المبكر.

توفير فرص العمل وخاصة للشباب

استفحال البطالة وخاصة في أوساط الشباب مما يتطلب العمل من اجل توفير الفرص الاقتصادية للشباب التي تمكنهم من التمتع بالمستوى المعيشي اللائق؛ وتنفيذ إستراتيجية التشغيل للحد من البطالة في أوساط الشباب وزيادة الاستثمار وتحفيز الإنتاج وخلق فرص عمل للشباب. كما تعتزم الحكومة تخصيص جزء من إيرادات النفط لصالح تشغيل الشباب يتم توظيفه من خلال صناديق التنمية الاجتماعية ومشروع الأشغال العامة. وفي ذات الوقت ينبغي تحفيز البنوك ومؤسسات التمويل الخاصة تقديم تمويلات لمشاريع صغيرة بضمان الحكومة وعن طريق "القرض الحسن ". ومن التدابير الأخرى التي تعتزم الحكومة اتخاذها في هذا السياق حشد الجهود الإقليمية والدولية لتأهيل وتنمية قدرات الشباب لدمجهم في أسواق العمل. إحلال العمالة اليمنية المتخصصة محل العمالة الأجنبية.

الاستثمار في البنية التحتية الخضراء

أن الطلب المتزايد على خدمات البنية التحتية يفوق الموجود منها في اليمن؛ مما يفرض الحاجة إلى استثمارات ضخمة في السنوات القادمة للحد من العجز القائم في هذا الجانب. وثمة تحد أخر يتعلق بمواجهة عدم التوازن في تقديم وتوفير البنية الأساسية بين المناطق الحضرية والريفية ؛ بالإضافة إلى التفاوتات الواضحة والكبيرة بين أقاليم البلاد ومحافظاتها في نسب التغطية بالبنية الأساسية للمياه والصرف الصحي؛ والكهرباء ؛ والطرقات ؛ والاتصالات السلكية واللاسلكية ؛ والتي يعتبر توفر مستوى معقول منها مسألة هامة بالنسبة لليمن ؛ ليس فقط لارتباطها بالتخفيف من الفقر الذي يعد ظاهرة ريفية بالأساس ؛ ولكن أيضا لجعل المناطق الريفية أماكن جذب للعيش والسكن ؛ وبالتالي تخفيف وطأة الهجرة من الريف إلى الحضر. إضافة إلى ذلك فأن جغرافيا التجمعات السكانية في اليمن تجعل من الحصول على خدمات البنية الأساسية أمرا مكلفا وبالغ الصعوبة.

الطاقة

يتمثل الهدف الرئيسي لتنمية الطاقة في اليمن في تحقيق التكامل اللائق بين الطاقة والبيئة مع وضع أنظمة بيئية متطورة؛ وفي هذا السياق ينبغي تركيز سياسات الطاقة على إنتاج واستخدام الوقود النظيف وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات؛ ووضع إستراتيجية للاستفادة الاقتصادية من الغاز؛ والتوسع في توليد الكهرباء من الغاز وتنظيمه كمشروع استثماري للقطاع الخاص؛ وتنويع مصادر الطاقة وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة؛ وتنفيذ إستراتيجية الطاقة في المناطق الريفية.

إدارة المناطق الحضرية

أن الهدف الأساسي لتنمية المناطق الحضرية هو ضمان تحقيق نمو مستدام في المدن الرئيسية والثانوية والمناطق المحيطة بها بما يتلاءم مع معايير التنمية ويقتضي ذلك إعداد إستراتيجية وطنية لتطوير المدن وتبني التخطيط والإدارة البيئية كنظام للتخطيط الحضري والإدارة البيئية ؛ والحفاظ على أكثر المدن والأماكن شهرة بالموروث الثقافي الطبيعي ؛ وتحسين ظروف التجمعات السكانية العشوائية ؛ وتوفير خدمات نقل وشبكات اتصالات تتسم بالكفاءة؛ ومباني صديقة للبيئة ؛ وتحسين نوعية المياه والهواء ؛ وخفض النفايات ؛ وتحسين التأهب والاستجابة للكوارث وزيادة مرونة التكيف مع المناخ.

إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية

أن الهدف الاستراتيجي لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية يتمثل في تخفيض التكلفة والخسائر في الأرواح والممتلكات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع؛ وتعزيز الالتزام بالتخفيض الشامل لمخاطر الكوارث في مختلف القطاعات. وتتمثل التدابير والإجراءات اللازمة لذلك في وضع خطة وطنية لإدارة مخاطر الكوارث ؛ وضمان توفير الموارد المالية المناسبة ؛ وإنشاء كيان مؤسسي فعال لإدارة المخاطر وتحفيز التعاون بين كافة القطاعات في مواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية ؛ وبناء قدرات المجتمعات على التأقلم مع مخاطر الكوارث ؛ وتطوير البيانات والمعلومات عن مخاطر الكوارث و تحسين نظم التنبؤ والإنذار المبكر؛ وتعزيز قدرة السلطة المحلية لتوحيد خطط عملها مع خطط التنمية الإستراتيجية ؛ وزيادة التنسيق بين المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للاستجابة القوية لحالات الطوارئ البيئية.

تغير المناخ

على الرغم من الخطوات التي اتخذت حتى الآن؛ إلا أن الإطار القانوني والمؤسسي القائم للتعامل مع تغييرات المناخ غير كاف لتسهيل تنفيذ استجابة شاملة ومتكاملة لتغير المناخ وضمان التعاون في تحقيق أهداف التنمية القطاعية. وهناك حاجة لإدماج تغير المناخ في جميع مستويات الحكومة وأصحاب المصلحة لتجنب الفجوات بين السياسات وخطط العمل

المحلية وأطر السياسات الوطنية وتشجيع التآزر بين الجهات المعنية المختلفة. ويتعين الاهتمام بتبني وتنفيذ جملة من التدابير الضرورية تشمل:

- توسيع وتعزيز آلية مشتركة لجمع البيانات المناخية وإدارتها من قبل الجهات ذات الصلة ؛ بما في ذلك زيادة الوعي العام.
- قيام الوزارات والهيئات القطاعية بدمج الاعتبارات المناخية وغيرها من المخاطر في السياسات والاستراتيجيات والخطط القطاعية وعبر القطاعية.
- بناء القدرات في مجال تطوير إستراتيجية وبرنامج عمل وطني للمناخ وتحديد التدخلات المحتملة للإعداد والتنفيذ.
- تعزيز قدرة الهيئة العامة لحماية البيئة والأمانة الفنية للاتفاقية الدولية للتغيرات المناخية من أجل إعداد وتنسيق تنفيذ برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية ؛ في إطار المرحلة الأولى و الثانية للبرنامج ؛ وتقديم الإرشادات التقنية.

الغابات والتنوع البيولوجي

تهدف إستراتيجية التنوع الحيوي في اليمن إلى تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان عبر الحفاظ والاستخدام المستدام للموارد الحيوية وموازنة استهلاك الموارد بالتوافق مع حدود قدرة التحمل للطبيعة وسلامة البيئة والسكان. وتتمثل التدابير المستهدفة في أطار هذا الهدف ما يلي:

- تطوير شبكة للمناطق المحمية مدعمة بآليات إدارة فعالة منسقة؛ وخطط ممولة بصورة كافية ونظام معلومات متطور.
- العمل على إدماج الخطة الوطنية للتنوع الحيوي وإستراتيجية التنوع الحيوي في خطط التطوير القطاعي.
- تطوير تشريعات وسياسات تحظر الصيد وقنص الحياة البرية
- فرض تقييم الأثر البيئي وتوسيع البرامج عن الأراضي الحراجية والغابات ومكافحة والحد من التصحر.
- تمكين المجتمعات المحلية بتسهيل مشاركتهم في التخطيط والإدارة للموارد الطبيعية ومنحهم الوصول الآمن للموارد الحيوية.
- توفير التمويل الكافي والدعم الفني للبرامج البيئية المجتمعية وتعزيز الوعي البيئي بالتنوع الحيوي والسلامة الإحيائية.
- تخفيف التأثيرات العكسية للبنى التحتية والصناعة على المواطن والموائل والأنظمة البيئية عبر تقديم التكنولوجيا البيئية.

القسم الثالث: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر

يشمل هذا القسم التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر لمنهاج عمل بيجين. في ستة أبعاد شاملة تسلط الضوء على أوجه التآزر بين منهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة 2030.

التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

6. الإجراءات المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل (بما في ذلك العمل الغير نظامي وغير التقليدي وكذلك ريادة الأعمال) على مدى السنوات الخمس الماضية:

الإنجازات المحققة:

قامت وزارة الصناعة والتجارة بعدد من الإجراءات وهي على النحو التالي:

- انشاء وحدة ريادة الاعمال للجنسين 2023م.
- تحويل صندوق التمويل للمنشاة الصغيرة والاصغر من صنعاء إلى عدن وهو في طور التأسيس؛ لإتاحة الفرص للجميع من الجنسين ضمن محور رواد الاعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- استهداف المرأة العاملة في البرامج التدريبية الداخلية والخارجية ما يعادل 50% من اجمالي الموظفين من كلا الجنسين في العام 2023م؛ حيث يبلغ اجمالي الموظفين لدى الوزارة من الذكور والاناث أساسيين ومتعاقدين (127) منهم (71) موظفة، بينما 56 موظف.
- حصول عدد (5) نساء على وكالة تجارية وفقاً لأخر إحصائية للعام 2024م.
- تقوم وزارة الصناعة والتجارة بتسهيل الاجراءات للنساء بشكل كبير من حيث اقامة مشروعها التجاري بتسهيل المعاملات وحصولها على السجل التجاري والتي به تحافظ على اسمها التجاري.
- بحسب بيانات وزارة الصناعة والتجارة في العاصمة المؤقتة عدن؛ قد بلغ عدد سيدات الاعمال الحاصلات على سجل تجاري للأعوام 2019 - 2020 م (52) امراه؛ بينما عدد سيدات الاعمال الحاصلات على سجل تجاري للأعوام 2021 - 2022 م (74) امراه؛ وللأعوام 2023- 2024 م (60) امرأة؛ اعادت من جديد في التراجع نتيجة لصراعات والنزاعات والتي اثرت على تدبدب العملة وبالتالي ارتفاع الاسعار وأدى لركود الاقتصادي وتعثر بعض المشاريع واغلاقها.
- عدد المشاريع للذكور في السنوات الخمس السابقة (7500) مشروع في محافظة عدن اما بقية المحافظات المحررة حوالي (4000) مشروع خلال السنوات السابقة.
- عدد النساء في التسجيل للمحاسبين القانونيين كان (10) نساء مقارنة بالرجال في السنوات التي أنشئ فيها في 2022م حوالي (290) رجل.
- عدد النساء الحاصلات على وكالة (5) خلال السنوات الخمس السابقة مقارنة بالرجال حوالي للسنوات الخمس السابقة ما يعادل (2298) رجل حاصل على وكاله وهنا يظهر فجوة كبيرة.
- عدد النساء الحاصلات على شركات (2).
- عدد النساء لديهن علامة تجاريه (5).
- عدد النساء لديهن مشاريع من منازلهن ما يقارب (2000) امرأة، علماً ان مالكات المشاريع الصغيرة ضمن إطار السلطة المحلية وليست المركزية.

على مستوى المحافظات:

في محافظة لحج مكن الصندوق الاجتماعي نساء في الأرياف في لحج عبر صناديق الادخار مما جعل لهن مشاريعهن الخاصة ودخلهن الخاص ورفد ذلك ببرامج تدريبية جعلت منهن رائدات اعمال طبعا مع ان الميزانيات بسيطة ومحدودة.

في حضرموت الساحل شهدت السنوات الاخيرة تحسنا تدريجيا في نوعية وطبيعة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ودخلت النساء خلال السنوات القليلة الماضية إلى الأسواق والعمل في مجالات تعتبر غير تقليدية بالنسبة للمرأة مثل فتح الصيدليات و البقالات ومعامل الحلويات ومراكز الاتصالات والانترنت، إضافة إلى محلات بيع الخضار وتسويق الملابس وأدوات التجميل ، ناهيك عن عمالة المرأة الريفية في قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني

وخاصة في المديريات الريفية من ساحل حضرموت حيث ان للمرأة دور كبير في قطاع الزراعة بدء من تجهيز الارض الى عملية الحصاد ، كذلك تتولى المرأة في الارياف عملية تربية الماشية ، غير أنه لا تتوفر بيانات دقيقة عن نسبة النساء العاملات في هذه الأنشطة الزراعية . في القطاع السمكي للمرأة نشاط كبير وتبلغ عدد النساء العاملات في هذا القطاع في مصانع تعليب الاسماك وشركات الاسماك حوالي (740) [2]امرأة وفي انتاج الملح البحري في مناطق ميفعة وحصيحصة والحامي أكثر من (150)[3] امرأة .

وفي التوظيف الحكومي فقد بلغت نسبة النساء العاملات خلال عام 2023م في قطاعي التربية والتعليم والصحة والسكان 54%، 33% على التوالي. كما بلغت نسبة النساء العاملات في الجهاز الإداري للمحافظة في حدود20% [4] وذلك بفضل دعم السلطة المحلية لتوظيف المرأة خلال الخمس السنوات الماضية من خلال نظام التعاقد وفي القطاع الخاص بلغت نسبة النساء العاملات في حدود 17% [5] وفقا للبيانات الصادرة عن اللجنة الوطنية للمرأة فرع حضرموت.

ونفذت خلال السنوات الاخيرة العديد من منظمات المجتمع المدني برامج تدريبيه للنساء في الجوانب الفنية والمالية في ادارة المشاريع الصغيرة بهدف تنمية مهارتهن، وتوعيتهن بالقضايا المالية والقانونية بما يسهل لهن اقامة المشاريع الخاصة بهن في عام 2018م. أنشئت المحافظة صندوق دعم الشباب ويقدم منح وقروض للشباب والشابات وبلغ عدد النساء اللاتي تحصلن على قروض (40)[6] امرأة. وبلغ عدد سيدات الاعمال المسجلات في الغرفة التجارية والصناعية في المكلا (170)[7] ناهيك عن الكثير من النساء التي لديهن اعمال تجارية غير عضوات في الغرف التجارية.

تنامي القطاع غير المنظم:

اليمن بلد فائض العمالة ذو إيقاع بطيء لتوفير الوظائف ويعزى ذلك جزئياً إلى صـــغر القطاع الخاص به وبيئة الاستثمار الخاص الصعبة. تنمو القوة العاملة سنوياً بنحو (3.5%) أو ما يقدر بنحو 200 ألف باحث عن فرصة عمل وتعتبر عملية تهيئة فرص العمل في اليمن محدودة. وبالرغم من عدم توافر بيانات مفصـــلة حول ســـوق العمل غير النظامية. فمن المرجح انتقال 200 ألف عامل جديد ســـنوياً للعمل في القطاع غير النظامي وإذا ما قرر هؤلاء البحث عن فرص عمل في القطاع النظامي كبديل. ســـيصـــبحون عاطلين لبعض الوقت. وتشـــير التوقعات أنه وبحلول عام 2025م ســـيصـــل عدد العاملين إلى (11) مليون عاملاً ومن المتوقع أن تعمل نســـبة كبيرة منهم تقارب (9.9) مليون عامل في القطاع غير المنظم ما لم تتغير بنية ســـوق العمل، نتيجة النمو الســـكاني الســـريع، غير أن بعض القطاعات الرئيســـة المحددة كقطاعات أســـاســـية للنمو مثل: الزارعة والصـــيد والتصـــنيع والبناء والتشـــييد: قد لا تتطلب في الغالب مهارات عالية للعاملين؛ وبالتالي فإن بحلول عام 2025م سيكون (90%) من العاملين في القطاع غير المنظم.
لذا فإن أداء القطاع الخاص هو الدافع وراء معظم النتائج المستدامة في سوق العمل وخاصة المنظم منه ويساعد التعليم في تهيئة قوى عاملة متنقلة أكثر مهارة، ومن ثم دعم عملية تأسيس اقتصاد أكثر إنتاجية لأصحاب العمل ومجتمع أكثر رضاً في المواطنين.

7. الاجراء المتخذة في السنوات الخمس الماضية للاعتراف او الحد من وإعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الاجر والعمل المنزلي وتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والأسرية وتعزيز حقوق العاملين في مجال الرعاية مدفوعة الأجر:

أنشئ صندوق الرعاية الاجتماعية بموجب قانون الرعاية (31) لعام1997م ويهدف للمساهمة الفاعلة لتخفيف من وطأة وشدة الفقر؛ وبسبب الصراع تم إيقاف تقديم المساعدات للمستفيدين، ووافقت اليونسف على تكون وسيط بالتمويل والدعم الفني من البنك الدولي لدعم وتوصيل المساعدات الخاصة لمستفيدي صندوق الرعاية الاجتماعية البالغ عددهم (1.500.000) أسرة.[8]

[2] تقرير هيئة المصائد السمكية 2023
[3] تقرير هيئة المصائد السمكية 2023
[4] تقرير اللجنة الوطنية للمرأة عن اوضاع المرأة لعام 2023
[5] تقرير اللجنة الوطنية للمرأة عن اوضاع المرأة لعام 2023
[6] صندوق دعم الشباب حضرموت
[7] غرفة تجارة وصناعة حضرموت المكلا
[8] التقرير الوطني المقدم لمجلس حقوق الانسان في جنيف، 29ابريل 2024م،ص9.

8. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين

قام وزير التخطيط والتعاون الدولي والقائم بأعمال وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بتدشين برنامج كورسيرا العالمية لتأهيل 5 الاف شاب وشابة على أحدث البرامج والدورات المهنية لتمكين الشباب من الحصول على فرص عمل، فضلاً عن بناء قدرات العاملين في الجهاز الاداري للدولة الراغبين في تنمية قدراته المهنية. وبرنامج كورسيرا عبارة عن منصة تعلم رائدة عالمياً تتيح العديد من الكورسات والمساقات التعليمية أونلاين مصممة جميعها بطريقة احترافية ومقدمة من أرقي الجامعات والمنظمات الدولية في مختلف المجالات. يستهدف البرنامج تطوير وتنمية مهارات وقدرات الشباب المهنية وتأهيلهم للانخراط في سوق العمل من خريجي الثانوية والمعاهد الفنية والمهنية والجامعات والعاملين في الجهاز الاداري للدولة. كما نوه الى أن الاسكوا تعاقدت مع البرنامج لتقديم حزمة متنوعة من الكورسات والبرامج المهنية للدول الاعضاء ومنها اليمن، وهي برامج مهنية ومجانية بما فيها منح الشهادات للمنخرطين في هذه البرامج المهنية. واشار إلى المجالات والتخصصات التي يحتوي عليها البرنامج وهي برامج ذات الطبيعة التكنولوجية ومنها على سبيل المثال دورات تعليمية في ادارة المشاريع، تحليل البيانات، تكنولوجيا المعلومات، اخصائي موارد بشرية، خدمة العملاء، المحاسبة، الادارة، التسويق(

9. تأثير بيئة سياســات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية على تنفيذ منهاج عمل بيجين على مدى السنوات الخمس الماضية، وسياسات الاقتصاد الكلي التي اتُبعت لدعم اقتصاد يحقق قدراً أكبر من المساواة بين الجنسين

الاستراتيجيات والسياسات والخطط:

وفًق للمادة 5 من قانون البنك المركزي، يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية للبنك في تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على هذا الاستقرار والهدف الآخر هو تعزيز السيولة، القدرة على الوفاء بالديون، والتشغيل السليم للنظام المالي المستقر القائم على قاعدة السوق. دون المساس بالهدف الأساسي المذكور أعلاه، يقوم البنك بأنشطته في إطار السياسة الاقتصادية للحكومة. لذلك، تتمثل مهمة البنك في صياغة وتنفيذ النقد بما يتماشى مع الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على هذا الاستقرار.

في حين أنه من المسلم به أن السياسة النقدية لا يمكن أن تسهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل على المدى الطويل، انما من خلال تهيئة بيئة مالية مستقرة، فإنها تفي بشروط مسبقة مهمة للتنمية الاقتصادية.

إطار السياسة النقدية الحالي في اليمن هو نظام الاستهداف النقدي. وهو يركز على معدل نمو مجاميع المال. الهدف الوسيط أو المرتكز الاسمي هي الاموال بمفهومها الواسع، أما الأموال الاحتياطية فهي الهدف التشغيلي الأساسي. يعتمد إطار الاستهداف النقدي على فرضية أن نمو الأسعار على المدى الطويل يتأثر بنمو المعروض النقدي.

أن الحرب في اليمن أدت إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 50 بالمئة خلال الفترة من 2014 - 2019، وقدرت تكلفة الفرص الضائعة في الناتج المحلي التراكمية بحوالي 93 مليار دولار، وارتفعت إلى 126 مليار دولار في عام 2020 بحسب نتائج دراسة أعدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نتيجة للحرب."

وترافق انكماش الناتج المحلي الإجمالي مع توقف مجمل الانشطة الاقتصادية، وتوقف البرامج الاستثماري ة الحكومية والأجنبية نتيجة لتعليق المساعدات والمنح والقروض، وقد انسحبت معظم الشركات الأجنبية، وخروج رأس المال المحلي إلى الخارج، كما توقفت صادرا ت النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى ما أصاب قطاع الاقتصاد الحقيقي من القطاع المالي والقطاع النقدي ايضاً بخسائر جمة، حيث انخفضت الإيرادات الحكومية غير النفطية المتأتية من الرسوم الجمركية والضرائب المختلفة وشهد الاقتصاد أزمه سيولة حادة في البنوك وفي المدفوعات عموما أجبرت البنك المركزي عدن إلى طباعة مزيد من النقود مما تسبب في ظل انكماش النشاط الاقتصادي إلى تراجع في القيمة الداخلية والخارجية للعملة المحلية.

الاثار الاقتصادية (النقدية والمالية) للصراع الحالي:

في الجانب المالي والنقدي، انقسمت السلطات المالية والنقدية في اليمن وهو ما ولد تبعات كارثية على اقتصاد البلد، حيث أن السياسة النقدية والمالية لأي دولة هي التي ترسم الملامح الاقتصادية لهذه الدولة وتعبر عن توجهها، ومن المعروف البنك المركزي للدولة هو المسؤول عن السياسة النقدية بينما وزارة المالية هي المسؤولة عن السياسة النقدية وتقع على عاتق الاثنين توفير وحشد الموارد اللازمة لصرف موازنة الدولة بما فيها المرتبات بالتعاون مع الجهات الايرادية الاخرى في الدولة[9].

واستناداً لتقرير دليل الفوارق بين الجنسين لعام 2020م جاء اليمن في المرتبة 162 من أصل 189 دولة[10]، وهذا يعني أنَّ المرأة اليمنية ما زالت بعيدة كل البعد في المشاركة الحقيقية في ثلاثة أبعاد وفق هذا المؤشر هي الصحة الإنجابية والتمكين وسوق العمل، مقارنة بوضع النساء في بقية دول العالم، والذي انعكس سلباً على التوزيع غير المتساوي للموارد بين فئات المجتمع اليمني، بالرغم من شحة البيانات التي تتناول موضوع بشي من التحليل شاملاً كل الجوانب اللامساواة خلال فترة السبع سنوات من الصراع الحالي، لكم يمكن اظهار تبعات الصراع على اللامساواة الاقتصادية من خلال مؤشرين وهما:

- اجمالي الناتج المحلي للفرد اليمني،
- ونسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة،

فلقد أظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2020م، من خلال معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور، إذ بلغت نسبة مشاركة الاناث في اليمن نسبة(6%) مقارنة بنسبة(70.8%) للذكور بالنسبة للفئات العمرية (15) عاماً فأكثر خلال العام2018م، مع انخفاض القوة الشرائية للدخل وبما لا يتجاوز 40 دولارً شهرياً فأقل كلما تدهورت سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية، ونستنتج من هذا أنَّ جزء من طاقات المجتمع غير مستقلة، مما أثر على عدم حصول شريحة كبيرة من النسوة على مصادر دخل، وبالتالي تتوسع فجوة عدم المساواة وتبعات ذلك مع استطالة الحرب.

أنّ مؤشر المعايير الاجتماعية بين الجنسين الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المتعلق بالمساواة بين الجنسين في أربعة أبعاد هي :السياسة، التعليم، الاقتصاد، العمل والسلامة البدنية، أظهر إنَّ تحيز النساء ضد المرأة في اليمن يرتفع إلى أكثر من (79 %) في البعد السياسي والاقتصادي ويصل إلى(74.1 %) في بعد العمل والسلامة المهنية، ولكن تحيز النساء في اليمن ضد المرأة في بعد التعليم منخفض ويصل إلى(39.2%) [11].

[9] الاقتصاد اليمني في ظل الحرب - 2015 – 2023 د. سامي محمد قاسم

10 نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية لعام 2020م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد 62، اليمن، سبتمبر 2020م، ص2.

11 نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية لعام 2020م، مصدر سابق، ص6.

القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية

10. الاجراءات المتخذة للقضاء على الفقر في السنوات الخمس الماضية من/ القضاء على الفقر بين النساء والفتيات:

يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2023م إلى إن معظم سكان اليمن فقراء، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية (OPHI) حول قياس الفقر متعدد الابعاد في اليمن (استناداً إلى بيانات عام2021م المقدمة من مسح التنمية البشرية في اليمن الذي اجراه البنك الدولي) إلى ان 82.7% من الناس يعيشون في فقرد متعدد الابعاد، وتبلغ متوسط حالات الفقر والحرمان التي يواجهها السكان 46.7%[12].

الإنجازات المحققة:

- تنفيذ مشاريع كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل) من خلال الصندوق الاجتماعي ومشروع الاشغال العامة حيث بلغت حجم التمويلات للمشاريع كثيفة العمالية بملايين الدولارات.
- برامج المساعدات النقدية والحماية الاجتماعية غير المشروطة للأسر الفقيرة من خلال الاعانة النقدية الشهرية والتي تشمل حوالي 1.5 مليون حالة؛ وبرغم ان الاعانة النقدية لا تفي بالحد الادنى من متطلبات الحياة.
- برامج سبل المعيشة ومشاريع التمكين الاقتصادي الممولة من بعض المانحين مثل الاتحاد الاوربي والبرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن لدعم صغار المزارعين والاسر الفقيرة في الريف.

كما تعتبر تدخلات برامج الدعم والحماية الاجتماعية ضمن إجراءات التخفيف من وطأة الفقر؛ ويمكن استعراضها على النحو التالي:

النساء المستفيدات من برامج دعم سبل العيش

تسعى برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليمن الى إتاحة فرص مناسبة للمرأة وتمكينها وتيسير وصولها الى سبل عيش كريم وحمايتها من خلال الاستجابة الطارئة للأزمات وخدمات الحماية الاجتماعية للنساء التي يوفرها البرنامج في ست محافظات يمنية هي: عدن، عمران، حضرموت، الحديدة، اب وصنعاء؛ ويشمل البرنامج دعم الملاجئ المؤقتة والتدريب على مهارات الحياة؛ وتوفير النقد مقابل العمل ودعم سبل العيش للعديد من النساء؛ وتيسير الحصول على خدمات رعاية الأطفال؛ إذ يضم البرنامج مركز دراسات وبحوث النوع الاجتماعي والتنمية جامعة صنعاء؛ اتحاد نساء اليمن؛ الصندوق الاجتماعي للتنمية والسلطات المحلية؛ ويمول البرنامج من قبل الحكومة اليابانية.

كما تم عمل برامج تحسين سبل العيش ومهارات الحياة للنساء في اليمن بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ حيث وصل عدد المستفيدات من البرنامج نحو 31,097 مستفيدة؛ كما تم في هذه البرامج تدريب النساء الراغبات في العمل على مهارات عديدة كالصناعة الحرفية والبخور ومستحضرات التجميل.

الاستراتيجيات والسياسات والخطط:

- خارطة طريق التعافي: التصدي للفقر في ظل الصراع المستمر في اليمن (UNDP) 2024م.
- الخطة الإنسانية الطارئة لعام 2024م، اوتشا.
- مشروع الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن (2023-2025) برنامج الأغذية العالمي.

أبرز النتائج المحققة:

جدول رقم (3) السكان الذين يتقاضون معاشاً تقاعدياً"

فئة الرعاية	النوع	السنة	البيان%
قطاع عام	**إناث**	**2022**	**108.165**
	ذكور	**2022**	**14.738**
	اجمالي	**2022**	**122.903**

(المصدر تقرير التنمية المستدامة للجهاز المركزي للاحصاء2024م)

[12] https://www.undp.org/ar/arab-states/news/khartt-tryq-lltafy-altsdy-llfqr-fy-zl-alsra-almstmr-fy-alymn

جدول رقم (4) السكان المستفيدون من صندوق الرعاية الاجتماعية بحسب فئة الرعاية والمحافظات والجنس للمناطق المحررة[13]:

فئة الرعاية	إناث	ذكور	إجمالي	فئة الرعاية	إناث	ذكور	إجمالي
مستفيدون	261.277	292.788	554.065	معاق كلي	5.354	11156	16.510
ايتام	6.796	7903	14.699	معاق مؤقت جزئي/كلي	634	2799	3.433
شيخوخة	101.818	95489	197.307	نساء بدون عمل	.....	.....	.....
عاطل عن العمل	3.086	146753	149.839	أجمالي	392643	586704	979347
معاق جزئياً	13.678	29816	43.494				

جدول رقم (5) نسبة السكان المستفيدون من صندوق الرعاية الاجتماعية[14]:

م	المؤشر	السنة الأحدث	البيانات
1	نسبة الأمهات اللاتي لديهن أطفال حديثي الولادة ويحصلن على إعانة الأمومة النقدية	2022	%1.3
2	نسبة السكان الضعفاء الذين يتلقون اعانات نقدية للمساعدة الاجتماعية حسب الجنس	2022	اجمالي 3.5%
			نساء 3.2%
			رجال3.6%

في محافظة حضرموت الساحل بلغ نسبة النساء المستفيدات من صندوق الرعاية الاجتماعية 65%[15] من اجمالي المستفيدين في مديريات الساحل وعدد النساء المستفيدات من برامج سبل العيش 3500[16] أمراه.

- تم استقبال جميع الطلاب، أبناء النازحات في المدارس الحكومية تقريبا 20000[17] طالب وطالبة؛ حسب مكتب التربية.

- تم أنشاء غرفة في مستشفى المكلا للطفولة والامومة لاستخراج شهادات ميلاد لأبناء النازحات والمهمشات.

الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات للنازحين في اليمن: (٢٠١٨-٢٠٢٣)

تتزايد اجتياحات النازحين في المنازل والمخيمات بشكل كبير نتيجة لتزايد إعداد النازحين حيث يتواجد 3,087,336 نازح يتوزعون في 13محافظة (عدن، لحج، الضالع ، ابين، تعز، الجوف، مأرب شبوة، حضرموت، المهرة، سقطرى ،الحديدة، لحج) ،(105) مديرية و ٦٤٦مخيما٩٢٧ تجمعا سكنيا وتشمل احتياجات النازحين المأوى والمواد غير الغذائية واحتياجات المياه والإصحاح البيئي واحتياجات الصحة والتعليم والحماية ،انطلاقا من الاهداف الاستراتيجية الوحدة التنفيذية والمتمثلة في (حماية المذنبين من النزوح القسري والاستعداد لاي نزوح محتمل – مساعدة وحماية النازحين والمجتمعات المتضررة- تهيئة الظروف لإيجاد الحلول طوعية ودائمة لعملية النزوح)تعمل الوحدة التنفيذية بشكل مستمر على مساعدة وحماية النازحين وتلبية اجتياحاتهم.
عملت الوحدة التنفيذية لإدارة شؤون النازحين على توفير فرص للنازحات المتعلمات ودمجهم في العملية التعليمية ودعمهم ماليا.

5% من المشاريع التي تديرها الوحدة لتطوير العملية التعليمية في المخيمات (بناء وتأهيل مدارس، ودعم المعلمين، فصول الحاقية، حقائب، مستلزمات مدرسية وتعليمية).

[13] تقرير التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، ص59
[14] تقرير التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية،2024، ص60
[15] صندوق الرعاية الاجتماعية المكلا
[16] التقرير السنوي للجنة الوطنية المرأة المكلا
[17] مكتب التربية والتعليم المكلا

يتم التحاق 5% من الفتيات النازحات في التعليم سنويا.

إعطاء أولوية للنساء اثناء تقديم المساعدات.

46% من طاقم الوحدة التنفيذية للنازحين نساء.

70% من المشاريع والبرامج المذرة للدخل تستهدف النساء خصوصا في أنشطة الخياطة والتطريز والنقش والكوافير.

أمام هذه المشكلات والظواهر السلبية التي ظهرت في مجتمعنا قامت وزارة التربية والتعليم بالعديد من الخطوات والإجراءات التي من شانها التخفيف من معاناة الأطفال وخاصة الفتيات منهن، ومثال على ذلك تنفيذ مشروع التعليم في الطوارئ في مخيمات النازحين بمديريتي المعافر والشمايتين في محافظة تعز وذلك لوصول الخدمات الخاصة بالتعليم والحماية للمجتمع المتضرر، وهذا المشروع ممول من الاتحاد الأوروبي عبر منظمة اليونيسيف تنفيذ منظمة رعاية الأطفال الدولية.

11. الاجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات:

ينص الدستور اليمني في مادته (56) ويؤكد على "التزام الدولة بتوفير الضمانات الاجتماعية للمواطنين كافة في حالات المرض أو العجز أو البطالة أو الشيخوخة أو فقدان العائل، كما تكفل ذلك بصفة خاصة لأسر الشهداء وفقا للقانون".

أدت حالة التدهور الجارية في اليمن على كل المستويات؛ إلى تراجع حاد في الأوضاع المعيشية لليمنيين بصورة عامة؛ وخاصة للنساء والفتيات؛ الأمر الذي ضاعف كثيراً الاحتياج إلى نظام للحماية الاجتماعية متكامل وشامل.

أن شبكة الأمان الاجتماعي في اليمن تتشكل من الآتي:

- صندوق الرعاية الاجتماعية.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر.
- مشروع الأشغال العامة.

أبرز البرامج والمشروعات المنفذة خلال السنوات الأخيرة اشتملت على[18]:

1. مشروع التحويلات النقدية الطارئة – منفذ من قبل اليونسيف وتمويل البنك الدولي.
2. مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة الإنسانية – منفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDPوتمويل البنك الدولي.
3. برنامج الحوالات النقدية الإنسانية – تنفيذ اليونسيف.
4. برنامج الغذاء العالمي WFP.
5. برنامج النقد مقابل العمل – تمويل البنك الدولي بالشراكة مع قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. UNDP
6. برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني – تمويل الاتحاد الأوروبي والفاو ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبرنامج الغذاء العالمي WFP.
7. برنامج دعم سبل العيش والأمن الغذائي في اليمن – تمويل الاتحاد الأوروبي وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDPوالفاو FAO ومنظمة العمل الدولية ILO

[18] الحماية الاجتماعية في اليمن واتجاهات الانفاق الاجتماعي (في ظل الفقر والحرب) –الجزء الأول) د. يحيى صالح محسن– المرصد اليمني لحقوق الإنسان 2023

هناك بعض البرامج المحدودة المتفرقة للحماية الاجتماعية التي تتم بين الحين والآخر؛ بالاشتراك فيما بين صندوق التنمية الاجتماعي وبعض الأطراف المانحة؛ وتغطي بعض المحافظات؛ ومستهدفة الفئات الأشد احتياجا إلى المساعدة؛ إلى جانب مراعاة احتياجات النازحين واللاجئين. .. حيث تركز تلك البرامج على الرعاية الصحية وتوفير مصادر دخل للمعيشة وتقديم الخدمات العامة الأساسية كالمياه والغذاء ووسائل الطاقة الشمسية المتجددة، إضافة إلى عمليات التدريب وتشجيع اشراك النساء والشباب والفئات الضعيفة في أنشطة تنمية المجتمع.

مما سبق يمكن ملاحظة أن معظم برامج ومشاريع تلك المؤسسات والصناديق، إن لم تكن جميعها، ممولة من الجهات المانحة الدولية وفعاليتها محدودة نسبياً ولا تشمل تغطيتها إلا لبعض من الفئات الأشد تضرراً واحتياجاً؛ كما أن مشاريعها تنفذ فقط في بعض المحافظات وبعض مديريات ومناطق البلاد دون غيرها؛ مما يعني ان منظومة الحماية الاجتماعية في اليمن تعاني من قصور شديد، ولا تسهم فيها الحكومة.

تم تفعيل التأمين الاجتماعي وتنفيذه من قبل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والإدارة العامة للتقاعد والضمان الاجتماعي(الداخلية) ودائرة التقاعد والضمان الاجتماعي(الدفاع) وتفعيل شبكة الأمان الاجتماعي ويتم تنفيذه عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وصندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وصندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق تمويل الصناعات والمنشأت الصغيرة والبرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة[19].

حول قضايا النازحين واللاجئين، لا يوجد لدى اليمن قانون رسمي يعالج قضايا النزوح البالغ تعدادهم بحسب آخر التقديرات 4.5 مليون نازح/ة؛ إذ تعتمد الحكومة اليمنية على وثيقة "السياسة الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي في الجمهورية اليمنية"؛ التي تم إعدادها من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن مع الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين عام 2013. وهي عبارة عن إطار وطني ونظري عام يستجيب للنزوح في اليمن والتأكيد على حقوق النازحين ومسؤولية السلطات تجاههم؛ إذ تهدف الى حماية ومساعدة النازحين وتوفير الظروف الملائمة من كافة الجوانب؛ وإن كانت في الواقع نسبية وجزئية لا تغطي احتياجات كل مخيمات النزوح.

12. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات:

الاستراتيجيات والسياسات والخطط:

1- الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (صحة الأمهات، حديثي الولادة واليافعين) للأعوام 2024- 2026
2- تفعيل استراتيجية التغذية 2022-2030م.
3- تفعيل استراتيجية التحصين 2023-2025.
4- تفعيل استراتيجية نظم المعلومات الصحية 2024-2028م.
5- تفعيل الاستراتيجية الوطنية لصحة الأطفال والمراهقين 2024-2030م

يواجه اليمن عبئاً مضاعفاً من المرض والنزاع، يحتاج ١٧,٨ مليون شخص في البلاد إلى مساعدات صحية. تشكل النساء ٢٤٪ من هذا العدد حيث يحتجن للحصول على خدمات طبية وصحية إنجابية مختلفة. كما يشكل الأطفال ٥٠٪ من هذه الفئات، بمن فيهم ٥٤٠,٠٠٠ طفل دون سن الخامسة يحتاج إلى علاج منقذ للحياة بسبب الهزال الشديد—١٠٪ منهم يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم مع مضاعفات ويحتاجون إلى رعاية متخصصة مع ضرورة إبقائهم في المشفى. كما تتجلى أوجه عدم المساواة في ارتفاع مستويات سوء التغذية بين الأمهات والأطفال، ولا يزال سوء التغذية من تحديات الصحة العامة الأساسية.
يُحدد موجز بيانات المخاطر المتعددة في اليمن، الذي دعمت منظمة الصحة العالمية تطويره، ٦ أخطار ذات أولوية واحتمالية عالية وتأثير كبير على الصحة العامة، وهي: النزاع المسلح، والكوليرا، وحمى الضنك، والفيضانات والأعاصير، والملاريا، والحصبة[20].

[19] التقرير الوطني المقدم لمجلس حقوق الانسان في جنيف، 29ابريل 2024م،ص10.
[20] https://www.emro.who.int/ar/2024-arabic/the-right-to-health-who-works-to-bridge-health-divide-in-yemen.html

الإنجازات المحققة:
قدمت منظمة الصحة العالمية في مايو 2024م؛ مشروع رأس المال البشري الطارئ، بعض الإنجازات التي تقيس مدى نجاح هذا المشروع من نتائجه [21]:

- حصلت 1,700,000 امرأة على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، ووضعت 61% منهن بحضور قابلات مجتمعيات ماهرات.
- تم توفير تكاليف تشغيلية لأكثر من 2,400 مرفق صحي، مما يضمن استمرار العمل وتقديم الخدمات.
- تحديث 50 منشأة صحية لتقديم الرعاية الأساسية الطارئة للتوليد وحديثي الولادة (BEMONC) مما يؤكد الاهتمام بالرعاية الصحية الحرجة للأمهات والرضع.
- يدعم المشروع 3,600 من العاملين في مجال الصحة المجتمعية بالحوافز المالية اليومية والذين تم ربطهم بـ 1,200 منشأة للرعاية الصحية الأولية.
- تعمل الوحدة التنفيذية لإدارة شؤون المخيمات على تقديم الخدمات الصحية والتغذوية للنازحات في المخيمات 3 مرات أسبوعيا من خلال العربات الصحية المتنقلة. استهداف النساء ببرامج توعوية لتنظيم الاسرة – النظافة الشخصية و....الخ؛ تشرف الوحدة على تنفيذ برامج الرعاية النساء الحوامل والمرضعات وسوء التغذية. إعادة تأهيل المرافق الصحية القريبة من المخيمات. دعم النساء بحقائب كرامة والتي تشمل مواد صحية خاصة بالنساء. 28% من المخيمات تتلقى فيها النساء الحوامل والمرضعات الرعاية الصحية.

صحة الأم وأهداف التنمية المستدامة

في سياق أهداف التنمية المستدامة يتضمن الهدف 3 غاية طموحة وهي الغاية 3-1 **خفض وفيات الأمهات في العالم إلى أقل من** 70 **لكل** 100,000 **مولود حي بحلول عام** 2030. وفي عام 2021؛ بلغ نسبة وفيات الأمهات في اليمن 183 لكل 100,000 مولود حي؛ بالتالي فإن الفجوة تتطلب تخفيضا بمقدار 113 حالة وفاة حتى نهاية 2030. وسيتطلب تحقيق نسبة وفيات الأمهات في اليمن يقل عن 70 لكل 100,000 مولود حي بحلول عام 2030؛ معدل تخفيض قدره 11.3% سنويا بين 2021 و2030 وهو معدل من الصعب أن يتحقق على الصعيد الوطني.

ومن غير الواضح قدرة اليمن على تحقيق الهدف؛ ووفقًا لمقابلات أُجريت مع نساء من أجل دراسة نوعية حول الخدمات الصحية في صنعاء وتعز وعدن، فقد وُجد أن الولادات المنزلية في ارتفاع أيضًا؛ وقد ذكرت الدراسة أنه نظراً لازدياد فقر الأُسر كل يوم؛ فإن عدداً متزايداً من النساء يفضلن إنجاب أطفالهن في المنزل؛ ويبحثن فقط عن الرعاية الطبية إذا تعرضن لمضاعفات؛ مما يستدعي ضرورة التأكد من توافر حزمة متكاملة من خدمات صحة الأمهات والمواليد والأطفال على كافة مستويات النظام الصحي؛ وتحسين الوصول وجودة رعاية الولادة والمواليد الجدد وخدمات الصحة الإنجابية الأخرى قبل وأثناء الحمل وأثناء وبعد الولادة؛ و زيادة نطاق التغطية بالتدخلات الأساسية لرعاية حديثي الولادة؛ ودعم تفعيل وتنظيم المشاركة المجتمعية والتطوعية على تحسين صحة الأم والطفل والذي يمثل إحدى الأولويات الرئيسة للصحة في اليمن؛ وضمان الرعاية المحترمة لجميع مستويات تقديم الخدمات الصحية.

تحليل مؤشرات البنية التحتية ونطاق التغطية للقطاع الصحي في اليمن

يمكن تحليل مؤشرات البنية التحتية من خلال التركيز على مجالات التغطية الشاملة في خدمات الرعاية الصحية، والمرافق الصحية؛ والقوى العاملة من الكوادر الطبية والصحية، وجوانب الإنفاق الصحي.

مؤشرات البنية التحتية للقطاع الصحي

ينقسم قطاع الصحة العامة في اليمن؛ إلى أربعة مستويات: المستوى الأول ويتألف من وحدات الرعاية الصحية الأولية والمراكز الصحية على مستوى المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى تقديم خدمات خارج الجدران (الأنشطة الإيصالية)؛ ويتألف المستوى الثاني من مستشفيات المديريات؛ بينما يتألف المستوى الثالث من المستشفيات العامة؛ أما المستوى الرابع فيتكون من عدد من المستشفيات المرجعية الخاصة للإحالة إليها. إن تحسين وتطوير كفاءة أداء المرافق الصحية

[21] https://www.unicef.org/yemen

لتقديم الخدمات الصحية يمثل ركيزة إستراتيجية في التعافي وإعادة البناء في اليمن؛ بما يدعم توفر وتوسيع انتشار الخدمات الصحية للمواطنين بمستويات كافية وجودة تحقق رضا المواطنين.

المستشفيات في المحافظات: تشير البيانات إلى أن هناك 6 محافظات سجلت مستويات مرتفعة لعدد السكان للمستشفى الواحد تفوق 150 ألف شخص للمستشفى الواحد؛ وبلغ أعلى مستوى في الأمانة بعدد 442 ألف شخص؛ و217 ألف شخص في عدن، و201 ألف شخص في محافظة حجة؛ و183 ألف شخص في محافظة الحديدة؛ و173 ألف شخص في محافظة إب؛ و161 ألف شخص في محافظة ريمة. هذه البيانات تبين أهمية العمل على توفير الخدمات النمطية والمعيارية للمستشفيات في المحافظات وتوسيع التغطية الجغرافية. أما على مستوى المديريات؛ فليس هناك أي مستشفى فيما يقرب من 117 مديرية من بين 333 مديرية (35%) مما يترك الناس دون رعاية صحية ثانوية.

المراكز الصحية في المحافظات: محدودية المراكز الصحية في المحافظات مما يعقد وصول السكان إلى الخدمات الصحية؛ حيث يخدم المركز الصحي الواحد أكثر من 20 ألف شخص إلى 128 ألف شخص في 14 محافظة ومتفاوتة بين الحضر والريف.

وتُعد الرعاية الصحية الأولية المدخل الأساسي لتوفير الصحة للجميع ويضم هذا المستوى الوحدات والمراكز الصحية وكونها تنتشر جغرافياً على مستوي المديريات؛ من المفترض أن تقدم حزمة أساسية من الخدمات الصحية والتي تشكل بوابة التدخلات للصحة الإنجابية وصحة المواليد والأطفال وكذلك التدخلات الوقائية والعلاجية قبل الإحالة إلى المستوى الأعلى في النظام الصحي اليمني فإن هناك أهمية وضرورة ملحة للتوجه الاستراتيجي لتلبية احتياجات الوحدات والمراكز الصحية.

تحليل مؤشرات توافر الآسِرة في المرافق الصحية

يتوفر على المستوى الوطني أقل من 6 أسِرة لمرضى الأمومة والمرضى الداخليين لكل 10 ألف شخص في اليمن وهو نصف معيار منظمة الصحة العالمية. وتعاني 19 محافظة من أصل 22 محافظة من نقص حاد في هذه الأسِرة.

وعلى مستوى المستشفيات ما تزال اليمن من بين البلدان التي تعاني من انخفاض كثافة سرير المستشفى عند أقل من الحد الأدنى البالغ 18 سريراً لكل 10000 من السكان. ففي اليمن هناك فقط 7 أسرة في المستشفيات لكل 10 ألف من السكان.

وعلى مستوى المحافظات فأن محافظة عمران يتوافر لديها 31 سرير أمومة لكل 100 ألف شخص كأعلى توافر مقابل 2 أسِرة في محافظ ة ريمة. اما على مستوى أسرة العناية المركزة فتأتي الأمانة بـ 9 أسِرة لكل 100 ألف ثم كل من عدن وحضرموت بـ 7 أسِرة كأعلى المحافظات مقابل فقط سرير 1 في كل من الضالع ولحج كأقل المحافظات من حيث توافر أسِرة العناية المركزة.

الحالة التشغيلية للمرافق الصحية في المحافظات

وفقاً لبيانات نظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية؛ فإن 52.4 % من المرافق الصحية تعمل بشكل كامل لكن مع قصور في بعض الخدمات الطبية. أما بقية المرافق الصحية (47.6 %) إما أنها تعمل جزئياً أو أنها لا تعمل على الاطلاق؛ وهذا عائد إلى أسباب عدة منها قصور في الكادر الصحي؛ وقصور في المعدات والإمدادات الطبية؛ وكذا ضعف التأهيل والتدريب وضعف في تمويل التكاليف التشغيلية. وتجدر الإشارة بأن 24.8 % من المرافق الصحية تتوافر لديها طاقة بالكامل؛ بينما 42.9 % لديها طاقة بشكل جزئي، وبقية المرافق الصحية (32.3 %) لا تتوافر لديها أي طاقة.

وتشير التقديرات إلى أن 91% الى 93% من المرافق تفتقر إلى تجهيزات طبية معيارية؛ وما هو متوافر يعمل خارج العمر الافتراضي كما أن 76% من المرافق الصحية في اليمن تفتقر الى أنظمة معلومات؛ وترتفع هذه إلى 87% في المراكز الصحية.

مستوى التغطية بالكوادر الصحية في عموم المحافظات

على الصعيد الوطني؛ هناك 18.8 عاملاً صحياً لكل 10,000 شخص؛ وهو مستوى منخفض بالنظر للحد الأدنى للمعيار الذي حددته منظمة الصحة العالمية وهو 22 عاملاً صحياً لكل 10,000 شخص؛ وهناك 37% من بين المستشفيات العاملة تفتقر إلى الأطباء المتخصصين؛ ويلاحظ من الشكل ( ) وجود تفاوت بين المحافظات ومن خلال استخدام هذا المؤشر فأن مستوى التغطية بالكوادر الصحية في المحافظات يمثل تحدياً أمام 17 محافظة.

الشكل رقم (4) تقييم الوضع الصحي

وفيما يتعلق بالنساء، يتضح من الشكل أن هناك نقصاً للعاملين في المجال الصحي من الكادر النسائي في المرافق الصحية المختلفة مقارنةً مع الرجال، حيث بلغ إجمالي عدد الكادر النسائي في كافة أنواع المرافق الصحية 24959 امرأة مقابل 41593 رجل أي ما نسبته 37.5% من إجمالي الكادر الصحي.

شكل رقم (5): مؤشرات الكوادر الصحية، حسب الجنس والتخصص الطبي، عام 2022

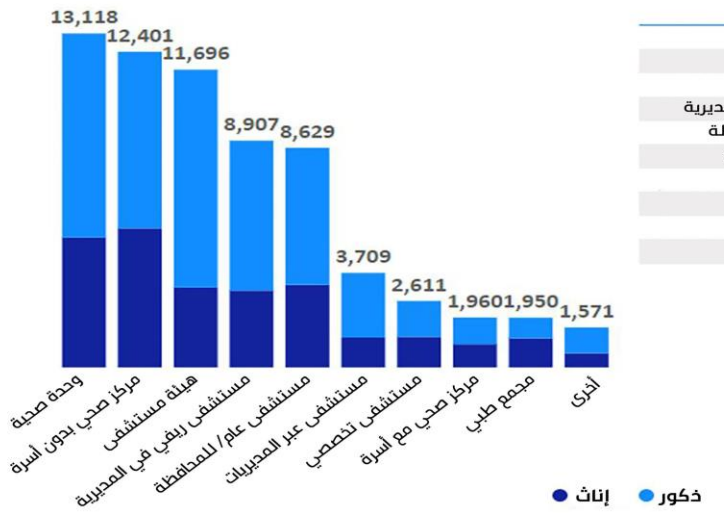

نوع المرفق الصحي	إناث	ذكور
وحدة صحية	5,101	8,017
مركز صحي بدون أسرة	5,466	6,935
هيئة مستشفى	3,138	8,558
مستشفى ريفي في المديرية	3,020	5,887
مستشفى عام/ للمحافظة	3,241	5,388
مستشفى عبر المديريات	1,172	2,537
مستشفى تخصصي	1,202	1,409
مركز صحي مع أسرة	915	1,045
مجمع طبي	1,147	803
أخرى	557	1,014

مؤشرات التغطية الصحية الشاملة

يعتمد بناء مؤشر تغطية الخدمات الصحية الشاملة (SCI)على رصد المؤشر 3-8-1 وفق أهداف التنمية المستدامة؛ والذي يعتمد بدوره على 14 مؤشرًا مستمدة من مصادر مختلفة ومنظمة في أربع فئات واسعة من تغطية الخدمات وهي: أ) الصحة الإنجابية، صحة الأم والوليد والطفل (RMNCH)؛ ب) الأمراض المعدية؛ ج) الأمراض غير السارية، د) القدرة على الوصول إلى الخدمات. يُقصد بهذه المؤشرات أنها تشير إلى تغطية الخدمة ولا ينبغي تفسيرها على أنها قائمة كاملة أو شاملة للخدمات أو التدخلات الصحية المطلوبة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة؛ وفي عام 2019؛ تراوحت نسبة التغطية الصحية الشاملة في الدول العربية بين أعلى قيمة وبين أدني قيمة بلغت 44 % في اليمن.

في حضرموت الساحل؛ عملت السلطة المحلية وبالتنسيق مع العديد من المنظمات الدولية المهتمة بهذا الجانب على تحسين الخدمات الصحية للمرأة وبالأخص الصحة الإنجابية حيث يظهر ذلك في زيادة عدد المنشئات الصحية التي تقدم خدمات الأمومة والطفولة والبالغ عددها أكثر من (112)[22] مما أدى إلى التحسن النوعي في الرعاية الصحية للحوامل والمرضعات والأمهات والأطفال، والخدمات الصحية الأخرى وتقليل حالات وفيات الأمهات وصحة المرأة عموماً ولا تتوفر بيانات عن عدد الوفيات الرضع.

13. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات، بما في ذلك القطاعات التي تعاني من ضعف التمثيل:

نتيجة للأوضاع التي تعيشها البلاد، تشير العديد من التقارير على عدم وجود المساواة والشمول بين الجنسين في التعليم؛ حيث ان اليمن يصنف ضمن أدنى المعدلات في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا؛ حيث يوجد تفاوت في اعداد البنين والبنات؛ وكذا يوجد تفاوت بين التعليم في المناطق الحضرية والمناطق الريفية كما هو موضح في الشكل ادناه:

الشكل رقم (6) التعليم في المناطق الحضرية والمناطق الريفية

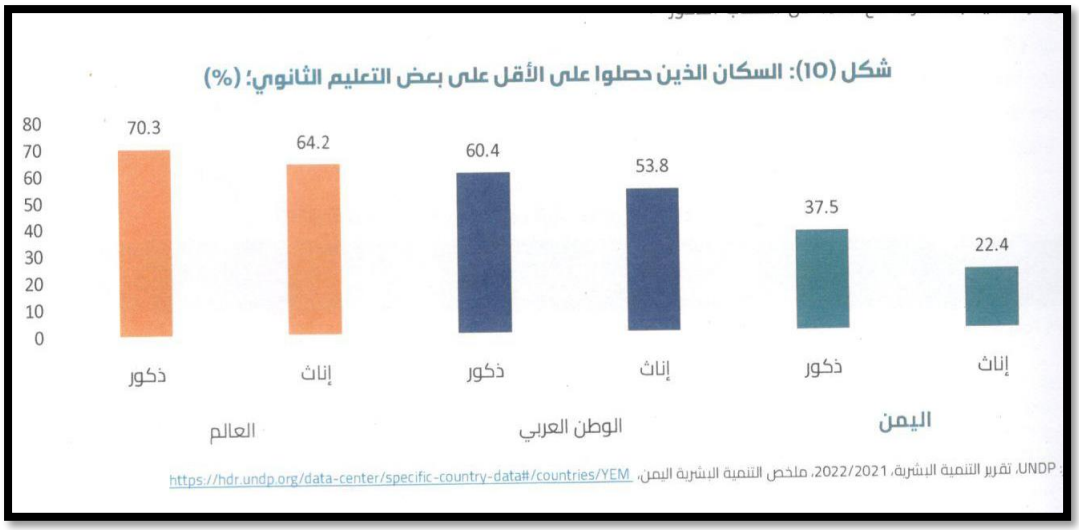

المصدر: المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن – العدد (82) أكتوبر 2023م

التسرب من التعليم

يعاني النظام التعليمي في اليمن من تأثيرات سلبية بسبب الصراعات المستمرة والاضطرابات الأمنية؛ حيث يتعرض الطلاب والمعلمون لخطر العنف والانتهاكات، ويتم تدمير المدارس والمرافق التعليمية بشكل متكرر. ونتيجة للحرب تعرضت المدارس والمعلمين للخسائر وتدمير البنى التحتية التعليمية. وفقاً لتقرير اليونيسكو لعام 2021؛ أغلقت أكثر من 2,500 مدرسة في اليمن وتأثر 4.5 مليون طالب وطالبة؛ بسبب النزاعات والاضطرابات. هذا يزيد من تحديات توفير التعليم العام في البلاد. اضافة الى اتساع فجوة التسرب من التعليم.

وبحسب تقرير كتله التعليم في اليمن ان عدد الطلاب المتسربين من التعليم لعام 2021 حوالي 2,049,000 طالب وطالبة؛ وفي عام 2022 وصل عدد الطلاب المتسربين من التعليم حوالي 2,415,764 طالب وطالبة؛ وفي العام 2023

[22] مكتب الصحة والسكان ساحل ووادي حضرموت

بلغ عدد المتسربين من التعليم حوالي 2,676,736 طالب وطالبة. ونلاحظ ان هناك ازدياد في عدد الطلاب المتسربين من التعليم من سنه الى اخرى وهذا ادى الى زيادة العبء في مواجهة هذه المشكلة وهذا يتطلب اصلاحات عاجلة للمنظومة التعليمية بأكملها.

تحديات تعليم الفتاة تتمثل في عدة عوامل منها: النظرة السائدة للمهمة الأساسية للإناث في المناطق الريفية، الزواج المبكر، الاختلاط، الفقر؛ الركود الاقتصادي وغلاء المعيشة؛ الصراع والنزوح، قلة عدد مدارس البنات وبعدها عن القُرى والأحياء السكنية، نقص عدد المعلمات، اليأس من الحصول على وظيفة حكومية، التحرش والاختطاف.

كما اكدت منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف)؛ في بياناتها الصحفية على موقعها الرسمي؛ أفادت أنَّ الحصول على التعليم يعد أكبر التحديات التي يواجها أطفال اليمن، خصوصاً الإناث، فنصف عدد البنات في سن الدراسة لا يذهبن للمدارس وفيما يخص وضع التعليم في اليمن، فإنَّه يصل معدل الأمية في اليمن إلى 48 %، وقد يتجاوز ذلك في الأعوام القادمة؛ وستكون النتائج كارثية، ويوضح التقرير أنَّ الفتاة تمثل معظم هذه النسبة؛ حيث يذكر تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2020 أن نسبة الإناث في المرحلة الأساسية بلغت 42% مقابل 16% في المرحلة الثانوية. وأوضحت الإحصائيات، أيضاً؛ أن هناك فجوات واضحة بين نسبة التحاق الفتيات بمراحل التعليم؛ مقارنة بالذكور؛ إذ يبلغ التحاق الذكور 78% بينما تمثل الإناث 69%؛ وفي التعليم الأساسي بلغت نسبة الإناث 42.7% مقابل 57.3 % من الذكور. وأشار التقرير أيضاً إلى أن نسبة تسرب الفتيات تجاوز الـ 70% في الفئة العمرية من 5 - 14 وتجاوز الـ 20% في الفئة العمرية من 15- 24.

ويوضح كتاب "مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء؛ أن نسبة الطالبات في اليمن لا تتجاوز 37 % من إجمالي عدد الملتحقين بالتعليم. فيما أشارت الوثيقة الوطنية لتشجيع تعليم البنات إلى أن 84% من الذكور الذين تبلغ أعمارهم عشر سنوات فما فوق في المناطق الحضرية و68.9% في القرى متعلمون، وتبلغ نسبة الإناث المتعلمات 59.9% في المناطق الحضرية و 24% في القرى.

وحسب تقرير كتله التعليم لعام 2021 استهدفت عدد 3,998,091 طالب وطالبة والذين كانوا بحاجه ماسه للمساعدة للتعليم، تمت الاستجابة لعدد 1,343,186 بنسبة **34 %** وانتهى عام 2021 بوجود فجوه لعدد 2,654,905 طالب وطالبة لم يتم الاستجابة لهم؛ وفي عام 2022 استهدفت كتلة التعليم عدد 5,619,000 طالب وطالبة والذين كانوا بحاجه ماسة للمساعدة للتعليم، تمت الاستجابة لعدد 4,151,400 بنسبة **74 %** وانتهى عام 2022 بوجود فجوه لعدد 1,467,600 طالب وطالبة لم يتم الاستجابة لهم في عام 2022 وهم بحاجه للدعم في التعليم؛ وفي عام 2023 استهدفت كتلة التعليم عدد 5,651,000 طالب وطالبة الذين كانوا بحاجه ماسة للمساعدة للتعليم، تمت الاستجابة لعدد 2,658,000 بنسبة **47%**.

وامام هذه التحديات والمشكلات هناك العديد من التدابير والإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم منها تنفيذ مشروع استلحاق الفتيات المتسربات من التعليم في سبع محافظات من محافظات الجمهورية اليمنية وبعدد (21) مدرسة، وقد تم من خلال هذا البرنامج توفير التجهيزات الأساسية والمستلزمات، وتدريب وتمكين معيلات اسر الفتيات الايتام والأكثر فقراً؛ والذي موله مركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الإنسانية في اليمن؛ بالشراكة مع الايسيسكو.

جدول رقم (6) كشف يوضح المديريات الأكثر احتياجا بحسب مصفوفة الاحتياجات المرفوعة

المحافظة	المديرية	عدد المدارس تجهيزات	عدد الفصول البديلة
ساحل حضرموت	مدينة المكلا	3	11
وادي حضرموت	العبر	3	11
لحج	الحبلين	4	14
مأرب	حريب	2	6
الضالع	قعطبة	3	10
أبين	رصد	4	9
حجة	ميدي	1	1
سقطرى	قلنسية	1	2
الإجمالي		21	64

جدول رقم (7) أبرز الأنشطة التي نفذها برنامج التحاق الفتيات المتسربات من التعليم:

الأنشطة الأساسية	الملاحظات
توفير التجهيزات للمدارس	اثاث مدرسي يتضمن توفير سبورات، كراسي وطاولات الطلاب، طابعات واللات تصوير، دواليب وغيرها لعدد 21 مدرسة
تجهيز وتوفير الفصول البديلة مع مستلزماتها	64 فصل بديل في مناطق بعيدة يتعذر وصول الطالبات أو مناطق نزوح وجود طالبات نازحات ومنقطعات عن التعليم
توزيع الحقيبة المدرسية	19 الف حقيبة للطالبات مع المستلزمات بمناطق الاستهداف
حملات توعية تشجع على تعليم الفتاة	14 حملة توعوية بأنشطة إعلامية متنوعة من اجل وجود بيئة تشجع تعليم الفتاة واستلحاقها
تنمية قدرات المعلمين والموجهين	تنظيم عدد 7 دورات تدريبية لفائدة 350 من المعلمين والموجهين – دورة في كل محافظة
تيسير إجراءات قبول الفتيات المهجرات والنازحات	التنسيق مع الجهات ومكاتب وزارة التربية والتعليم بالمحافظات المستهدفة لتسهيل استيعابهم ومعرفة مستوياتهم الدراسية
تدريب وتمكين معيلات اسر الطالبات الايتام الأشد فقراً	تنفيذ 14 برنامج تدريبي مهني وحرفي لفائدة 280 ربة أسرة من اسر الفتيات الايتام أو المنقطعات عن التعليم بسبب عدم قدرتهم عن المواصلة ويتم اختيار التخصصات وفق الاحتياج

ومن الإجراءات أيضا التي اتخذتها وزارة التربية من أجل ضمان التنمية الشاملة والرخاء في الخمس السنوات الماضية هو تنفيذ مشروع تحسين الوصول الى التعليم الجيد لأطفال المدارس في اليمن خلال الفترة أكتوبر 2023-سبتمبر2024م وذلك (بدعم من منظمة اقرأ – بريطانيا) الذي تم تنفيذه في مديرية تبن – محافظة لحج؛ والذي يهدف الى إيجاد مساحة تعليمية شاملة وآمنة لعدد من الطلاب، ويستهدف المشروع (1089) مستفيد بشكل مباشر من جميع الأنشطة (طلاب/طالبات معلمين/معلمات لجان تعليمية) على ان يكون الطلاب/الطالبات من الأشخاص ذوي الإعاقة الذي سيتم توفير امكانية الوصول المنفصل لهم الى المدارس وتوفير مراحيض صديقة للمعاقين.

تبني خطط خاصة لاجتذاب الفتيات وأسرهن للالتحاق بالتعليم ومنع التسرب منه وخاصة في المناطق الريفية عبر توفير حوافز تشجيعية.

<u>على مستوى المحافظات:</u>

مكتب التربية والتعليم في محافظة أبين انشئ مجمعات دراسية خاصة بالفتيات في كل مديريات المحافظة وتجهيزها؛ ازداد نسبياً الوعي بأهمية تعليم الفتاة خاصة في الأرياف، كما أعطى المكتب نسبة كبيرة للفتيات في مشروع التعاقدات التي تمولها منظمة اليونيسيف كمعلمات متطوعات مقابل حافز مادي؛ مشاركة الفتيات في المسابقات الدراسية التي تنظمها بعض الدول العربية مثل مسابقة تحدي القراءة التي أقيمت في دبي.

في محافظة شبوة ساهم ارتفاع تفاعل المجتمع في توفير المعلمات على نفقاتهم الخاصة مما عزز من التحاق الفتاة من الابتدائي الى الثانوي. ومن جهة أخرى مشاركة الشركات النفطية في تنمية القطاع الريفي في جميع المستويات مثل التعليم وغيرها ....

المرأة والتعليم في حضرموت الساحل؛ انشئت الكثير من مدارس الفتيات، وتم اعادة تأهيل المرافق الصحية في كثير من المدارس وخاصة مدارس الفتيات وتم فصل مدارس الذكور عن الاناث مما ساعد بدرجة كبيرة على رفع معدل التحاق الاناث بالتعليم مما أدى إلى تناقص تدريجي في الفجوة النوعية من (84)[23] انثى مقابل كل (100) ذكر في عام 2020م إلى (86) في عام 2023م للتعليم الاساسي وفي التعليم الثانوي من (83)[24] الى (86) خلال نفس الفترة . إلا أن معدل الفجوة يزداد في الصفوف العليا من التعليم الأساسي والثانوي، وخاصة في المناطق الريفية ، وفي التعليم الجامعي ارتفعت نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم الجامعي بشكل تدريجي خلال سنوات الاخيرة بعد أن عملت جامعة حضرموت على افتتاح الكثير من كليات التعليم المفتوح في عدد من المدن الثانوية وكذلك افتتحت عدد من الجامعات الخاصة فروع لها في بعض المديريات مما ساعد على التحاق الكثير من الفتيات بالتعليم الجامعي ، لذلك ارتفعت

[23] تقرير الاحصائي لمكتب التربية لعام 2023م
[24] تقرير الاحصائي لمكتب التربية لعام 2023م

النسبة من 33% في عام 2020 الى 37%[25] في عام 2023م وارتفعت نسبة اعضاء هيئة التدريس من النساء من 24% الى 33%[4] . أما في التعليم الفني والتدريب المهني لا زال معدل التحاق الفتيات ضعيف جدا حيث تشير التقارير السنوية الصادرة عن اللجنة الوطنية للمرأة محافظة حضرموت الى أن نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الفني تتراوح بين 26.8 % - 5% سنويا من خريجات التعليم الثانوي؛ ونسبة التحاق الفتيات بالتعليم المهني تتراوح بين 1,5% - 2% [27] من مخرجات التعليم الاساسي في المحافظة وتشير التقارير الاحصائية الصادرة عن التعليم الفني والتدريب المهني للعامين الدراسين 2021/ 2022م ـــ 2022ـــ 2023م الى أن نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم الفني بلغت 19% ، 15% [28] على التوالي من اجمالي الملتحقين بالتعليم الفني وفي التعليم المهني بلغت نسبة التحاق الفتيات 4% ، 6% [29] من اجمالي الملتحقين خلال نفس الفترة.

جهود الوحدة التنفيذية لإدارة المخيمات في التعليم

تقوم الوحدة التنفيذية لإدارة المخيمات بتنفيذ برامج محو الامية في المخيمات؛ 5% من المشاريع التي تديرها الوحدة لتطوير العملية التعليمية في المخيمات (بناء وتأهيل مدارس، دعم المعلمين، فصول إلحاقيه، حقائب ومستلزمات مدرسية وتعليمية) إلحاق 5%من الفتيات النازحات بالتعليم السنوي. 203.694 فتاة نازحة ملتحقة بالتعليم وبنسبة 51% من الملتحقين منهن (31% في التعليم الثانوي – 20% الملتحقات في التعليم الأساسي). معدل تناقص نسبة الفتيات النازحات اللاتي يتسربن من المدرسة سنويا 1%. اشراك النساء في التعليم غير النظامي مثل (محو الامية) الورش والدورات التدريبية. تقوم الوحدة بالتنسيق مع كتلة التعليم لاستهداف الفتيات بأنشطة التعليم المختلفة على سبيل المثال تنفيذ دروس خصوصية للفتيات؛ تنفيذ برنامج توعية حول أهمية الحاق الفتيات بالمدارس.

الشكل رقم (7) احصائيات الأطفال في السن التعليم

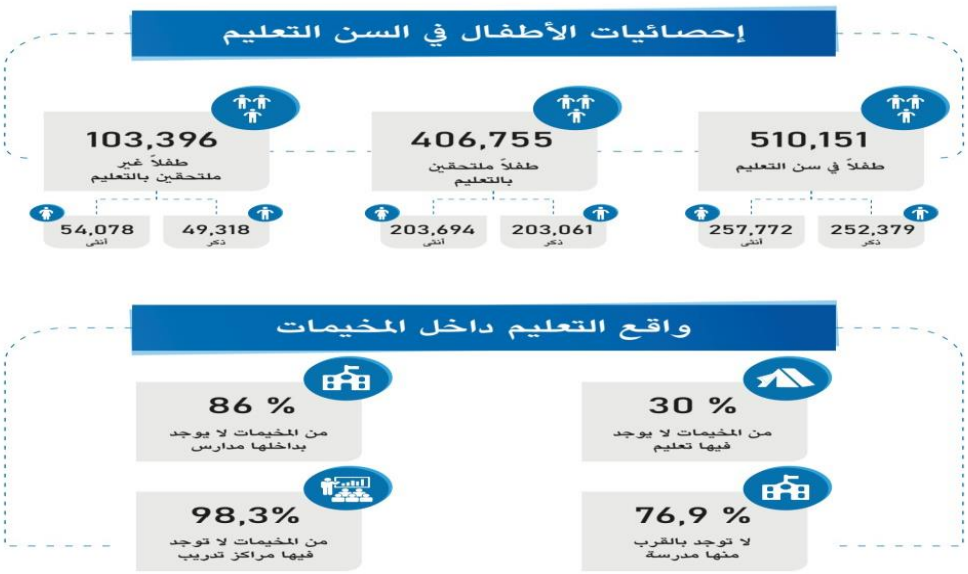

[25] تقرير اللجنة الوطنية عن اوضاع المرأة لعام 2023م
[26] تقرير اللجنة الوطنية عن اوضاع المرأة لعام 2023م
[27] تقرير اللجنة الوطنية عن اوضاع المرأة لعام 2023م
[28] تقرير الاحصاء السنوي لمكتب التعليم الفني والمهني لعام 2023
[29] تقرير الاحصاء السنوي لمكتب التعليم الفني والمهني لعام 2023

الشكل رقم (8) احصائيات الأطفال في السن التعليم

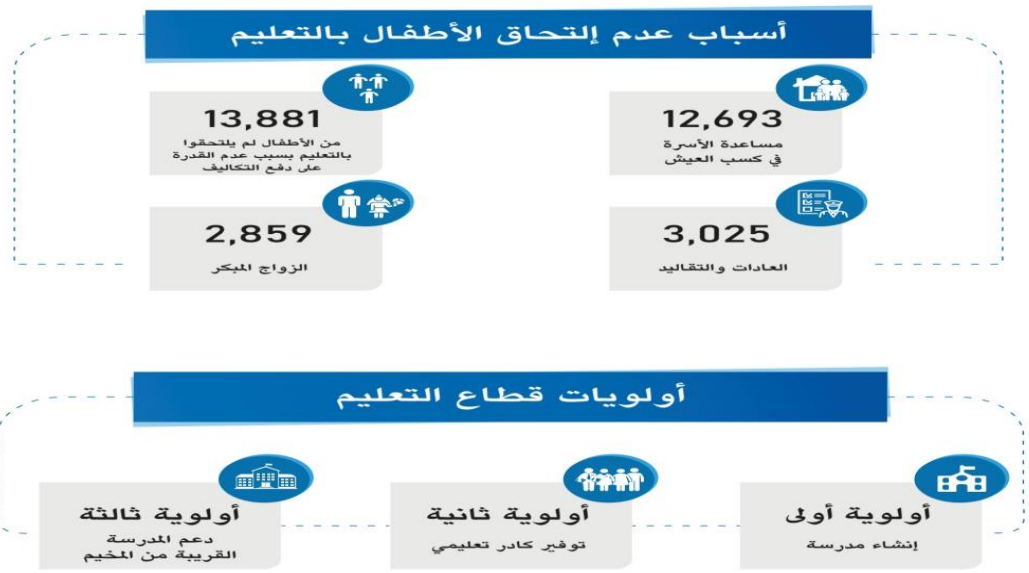

التعليم الفني والتدريب المهني

الإطار الاستراتيجي (الاستراتيجية المحدثة) للفترة 2021-2023م:

تطلب من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني جاء إعداد الإطار الاستراتيجي (الاستراتيجية المحدثة) للفترة 2021-2023م نتيجة مجموعة من الجهود المشتركة مع قطاعات عريضة وواسعة من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية بمن فيهم مسؤولون في مؤسسات حكومية وممثلون عن اتحادات أرباب العمل ونقابات العمال، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص وشركاء التنمية، وبدعم من منطقة العمل الدولية خلال العام 2018م.

وترمي هذه الاستراتيجية في مرحلتها الأولى إلى التخفيف من آثار الصراع الجاري على فئات المجتمعات المتضررة وذلك من خلال إعادة تأهيل مراكز وخدمات هامة ورئيسة للتعليم الفني والتدريب المهني في قطاعات رئيسة وذات أولوية، وتتبنى هذه الاستراتيجية مساراً ينصب تركيزه على القطاعات الاقتصادية وذلك لتحديد الأولوية للقطاعات التي تنطوي على إمكانيات قابلة للتحقيق لتعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل اللائقة، و ستسعى هذه الاستراتيجية خلال الفترة 2021-2023م إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) تعزيز مستوى الوصول إلى خدمات التعليم الفني والتدريب المهني وتحسين تقديم الخدمة في وضع الصراع ومرحلة ما بعد الصراع.
2) تعزيز جودة وأهمية التعليم الفني والتدريب المهني.
3) تحسين الحوكمة في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني.

وقد أبرزت هذه الاستراتيجيات أهمية دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تعزيز نظام التعليم الفني والتدريب المهني ومخرجاته.

المستوى التعليمي في معاهد التعليم التقني والمهني:

يوجد ثلاثة مستويات تعليمية متوفرة للملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني بإمكان الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي الالتحاق بمسار التدريب المهني والذي ينتهي بالحصول على دبلوم عمالة ماهرة أو دبلوم مهني ثانوي (ثانوية مهنية) أما الطلاب المستمرون في التعليم ما بعد الثانوي فقد يصبحون مؤهلين للحصول على دبلوم التعليم التقني.

وبوسع الطلاب خريجي التعليم الأساسي الالتحاق بالتعليم المهني الثانوي (سنتين- ثلاث سنوات) كما أن خريجي التعليم الثانوي يمكنهم الالتحاق في معاهد تقنية (سنتين) أو في كليات المجتمع (ثلاث سنوات).

1) المعهد التقني ويتطلب شهادة ثانوية عامة (ثانوية مهنية) ولمدة (سنتان/ ثلاث سنوات).
2) المعهد المهني: ويتطلب شهادة التعليم الأساسي، ولمدة (سنتان عامل ماهر/ 3 سنوات مهني).

مقدمو خدمات التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن:

يصـــل إجمالي عدد مراكز ومعاهد التعليم الفني والتدريب المهني التي تعمل حالياً (217) مركزاً ومعهداً منها (134) معهداً ومركزاً خاصاً بينما بلغت كليات المجتمع الخاصة (40) كلية مقابل (16) كلية حكومية وبالتالي فقد بلغ إجمالي كليات ومعاهد مراكز التعليم الفني والتدريب المهني التي تعمل حالياً (273) معهداً ومركزاً مهنياً منها (99) حكومية مقابل (174) معاهد ومراكز وكليات خاصة.

وقد أوضحت نتائج استبيانيه إلكترونية أجراها يمن إنفروميشن سنتر منتصف شهر نوفمبر 2021م حول التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن أن (58.3%) من السكان يؤكدون أن حاجة سوق العمل لمخرجات التعليم الفني والتدريب المهني كبيرة جداً (23.6%) كبيرة (13.9%) متوسطة (4.2%) ضعيفة، وعن أسباب عدم تناسب مخرجات التعليم الفني والمهني مع سوق العمل يرى (41%) أن السبب يعود إلى ضعف التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني و (26%) عدم دراســة متطلبات ســوق العمل؛ و(18%) انخفاض مســتوى المهارات والقدرات المهنية لمخرجات التعليم الفني و(15%) ضعف تلبية البرامج المتاحة لسوق العمل.

جدول رقم (8) مقدمي خدمات التعليم الفني والتدريب المهني (2018) م:

مقدم الخدمة	العدد	المحافظات
معاهد/ مراكز التعليم الفني والتدريب المهني حكومي	83	21
كليات المجتمع الحكومية	16	12
كليات المجتمع الخاصة	40	9
معاهد/ مراكز التعليم الفني والتدريب المهني الخاصة	134	9
الإجمالي	273	

المصدر: الإطار الاستراتيجي للتعليم الفني والتدريب المهني 2021-2023م منظمة العمل الدولية ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني 2020م.

ويلاحظ أن عدد مراكز ومعاهد وكليات المجتمع تزايدت بصورة مستمرة من (116) منشأة عام 2019م إلى (273) منشأة عام 2018م وقد تزايدت المنشآت الحكومية ولكن بأقل من مستوى تزايد منشآت القطاع الخاص حيث ارتفعت المنشآت الحكومية من (78) منشأة عام 2009م إلى (99) منشأة عام 2018م مقارنة بارتفاع منشآت القطاع الخاص من (38) منشأة إلى (174) خلال نفس الفترة.

على الرغم من ظروف الصــراع والحرب من أواخر 2014م إلا أن الملاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (2) تزايد عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني من (8634) طالباً وطالبة خلال العام الدراسـي 2018/2017م إلى (14810) طالب وطالبة في العام الدراســي (2020/2019م) وبمتوسـط معدل نمو سـنوي بلغ (31.1%) خلال الفترة المذكورة.

جدول رقم (9) عدد الطلاب الملتحقين والتخصـصـات بمعاهد التعليم الفني والتدريب المهني خلال الأعوام الدراسية (2017-2020م)

البيان	2018/2017م	%	2019/2018م	%	2020/2019م	%
عدد الطلاب الملتحقين في معاهد ومراكز التعليم الفني والتـدريـب المهني	3704	43	4051	37	6765	46
عدد الطلاب الملتحقين في كليات المجتمع	4930	57	6778	63	8045	54
إجمالي	8634	100	10829	100	14810	100

المصدر: بيانات وزارة التعليم الفني والتدريب المهني أكتوبر 2020م.

وقد بلغ عدد الطلاب الملتحقين بمعاهد ومراكز التعليم الفني والتدريب المهني في العام الدراســي 2018/2017م (3704)طالب والبة مقابل (4930) طالباً وطلبة ملتحقين بكليات المجتمع خلال نفس الســنة الدراســية وارتفع عدد الملتحقين في كل منهما إلى (6765) طالباً وطالبة (8045) طالباً وطالبة على التوالي في العام الدراســي 2020/2019م وبالتالي فقد بلغ متوسط نسبة الملتحقين بكليات المجتمع خلال الفترة 2018/2017م - 2020/2019م (58%) من إجمالي الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني مقابل (42%) كمتوسط نسبة الملتحقين بمعاهد ومراكز التعليم الفني والتدريب المهني الأمر الذي يعني أن الطلاب الخريجين يفضلون الالتحاق بكليات المجتمع.

وتشـير بعض المصـادر الرسـمية إلى أن نسـبة القبول في المعاهد المهنية والتقنية التابعة للوزارة وكذا كليات المجتمع من إجمالي المتقدمين بلغت (65%) فقط، في حين بلغت نســبة القبول في المعاهد الفنية والتقنية وكليات المجتمع الخاصة (79%) و(80%) على التوالي.

المتخرجون:

تستمر معدلات النمو لخريجي المعاهد التقنية والمهنية النظامية وكليات المجتمع الحكومية بالانخفاض وهذا يعود إلى عدة أسباب منها أن هذه المعاهد والكليات الحكومية تركز على الجانب النظري أكثر من العملي لعدم وجود المواد الخام (مواد التدريب) وتسرب الكادر.

نلاحظ انخفاض عدد خريجي المعاهد التقنية والمهنية الحكومية من (4.8) ألف خريج عام 2017م/2018م إلى (4.1) ألف خريج في عام (2020/2019م) إلا أن الانخفاض الأكبر كان في كليات المجتمع الحكومية حيث بلغت (1.2) ألف خريج عام (2018/2017م) لتنخفض إلى (458) خريج عام 2020/2019م ويعود هذا الانخفاض في معاهد ومراكز التعليم الفني إلى تسرب العديد من كوادر التعليم الفني.

المتسربون:

تشير البيانات الرسمية كما هو موضح في الجدول رقم (3) إلى أن أجمالي معدل التسرب من الطلاب الملتحقين بكافة المستويات التعليمية للتعليم الفني والتدريب المهني بلغ (7.4%) عام 2018/2017م وصل هذا المعدل إلى (9.9%) للذكور مقابل (0.1%) للإناث.

معدلات التسرب للطلاب الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني في البرامج التي تمتد سنتين بعد التعليم الأساسي حوالي (5.5%) فيما صول إلى (21.1%) في التعليم المهني التي تمتد ثلاث سنوات بعد التعليم الأساسي وحوالي (17.8%) تعليم تقني سنتان بعد الثانوية. كما بلغ (9%) في التعليم التقني العالي ثلاث سنوات بعد الثانوية حوالي (21.2%) خلال العام الدراسي 2018/2017م.

جدول رقم (10) معدلات التسرب في التعليم الفني والمهني %) خلال العام الدراسي (2018/2017م).

المستوى	ذكور	إناث	إجمالي
تدريب مهني (سنتين بعد التعليم الأساسي).	5.5	0.1	5.5
تعليم مهني (3 سنوات بعد التعليم الأساسي).	22.5	0.1	21.1
تعليم تقني بعد الثانوي – سنتين	21.2	0	17.8
تعليم تقني عالي (3 سنوات بعد الثانوي)	10.9	0.1	9
إجمالي	9.9	0.1	7.4

المصدر: الإطار الاستراتيجي للتعليم الفني والتدريب المهني 2021-2023م منظمة العمل الدولية ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني 2020م.

أما التقرير الاقتصادي العربي الموحد فقد اشار إلى أن نسبة التسرب في اليمن عام 2019م بلغت (16%) مقارنة بـ (9.8%) لمتوسط التسرب لبقية الدول العربية.

وقد كان تسرب الطلاب من التعليم الفني والتدريب المهني نتيجة لظروف متعددة، أهمها تضرر مؤسساتهم التعليمية، أو النزوح إلى مناطق أخرى أو عدم القدرة على الإنفاق من أجل الدراسة.

وبالنسبة لبيانات الفترة الأخيرة خلال فترة الحرب والصراع وبالرغم من شحة البيانات إلا أن البيانات الأولية تفيد إلى أن متوسط نسبة الإنفاق العام على التعليم الفني والتدريب المهني لا يتجاوز (0.1%) من إجمالي الإنفاق العام كمتوسط سنوي للفترة (2017-2019م) كما يبلغ متوسط الإنفاق العام على التعليم الفني والتدريب المهني (0.4%) من إجمالي الإنفاق على التعليم. كما هو موضح في الجدول (5).

جدول رقم (11) الإنفاق على التعليم الفني والتدريب المهني خلال الفترة (2017-2019م) (%).

البيان	2017	2018	2019	متوسط
نسبة الإنفاق على التعليم الفني والمهني والتقني الحكومي من إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة للدولة	0.1	0.1	0.1	0.1
نسبة الإنفاق على التعليم الفني والتدريب المهني من الإنفاق على التعليم	0.4	0.4	0.4	0.4

المصدر: بيانات وزارة التعليم الفني والتدريب المهني أكتوبر 2020م.

دور القطاع الخاص في التعليم الفني والتدريب المهني:

على الرغم من الجهود المبذولة في جانب التعليم في اليمن بمكوناته المختلفة وبالذات تلك المتعلقة بالتعليم الجامعي والتعليم الفني والتدريب المهني إلا أن سوق العمل وقطاعاته الاقتصادية المختلفة تعاني من ندرة شديدة في العمالة الماهرة والمدربة واللازمة للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة وبالذات تلك المتعلقة بالأساليب الإنتاجية الفنية والتقنية.

وعلى الرغم من تبني الحكومات السابقة العديد من الاستراتيجيات الخاصة بالتعليم الفني والتدريب المهني والتي استهدفت في المقام الأول : تطوير وتنويع برامج ومناهج التعليم الفني والتدريب المهني استجابة لتطوير احتياجات سوق العمل من الكفاءات على المستويين الاجتماعي والاقتصادي" إلا أن البيانات والمؤشرات المتعلقة بسوق العمل تشير إلى محدودية النتائج المترتبة على تنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات حيث تشير البيانات الإحصائية المختلفة إلى تزايد معدلات البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني سنة بعد أخرى لتصل إلى حوالي (32%) في العام 2020م".

التعليم الفني والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل:

الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في التعليم الفني والتدريب المهني:

تضمن قانون التعليم الفني والتدريب المهني العديد من الأهداف والمهام التي تنظم هذا النوع من التعليم منها ما يتعلق ببناء شراكة فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص في تخطيط وتمويل وإدارة وتطوير وتنفيذ برامج التعليم الفني والتدريب المهني، كما أن استراتيجيات التعليم الفني أكدت على هذه الشراكة، وبحيث يعزز العلاقة بين المؤسسات التعليمية والتدريبية ومواقع العمل والإنتاج وبما يخدم تهيئة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني للحياة العملية ويعزز من فرص الحصول على العمل بحيث تتولى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني العمل على:

- تنمية وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وإدارة وتمويل وتقييم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.
- التشجيع على الاستثمار في مجال التعليم الفني والتدريب المهني وتعزيز علاقة بصندوق التدريب المهني الخاص والمستثمرين لتحقيق الأهداف المشتركة وفقاً للتشريعات والأنظمة النافذة.
- تضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني قطاعاً يتولى مهام بناء الشراكة مع القطاع الخاص والعمل الفني على توفير احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة.

وعلى ضوء ذلك فقد تم تمثيل القطاع الخاص في العديد من المجالس والمكونات الهامة التي تقود عملية تخطيط وتوجيه التعليم الفني والتدريب المهني، أهمها:

- المجلس الاستشاري العام للتعليم الفني والتدريب المهني يضم في عضويته 3 ممثلين عن أصحاب العمل.
- المجلس الأعلى لكليات المجتمع يضم في عضويته 8 ممثلين عن القطاع الخاص واتحاد الغرف التجارية والصناعية.
- أما قانون صندوق المهارات فقد نص على أن يرأس مجلس إدارتها أحد 5 أشخاص يمثلون القطاع الخاص في المجلس.

تزداد أهمية التعليم الفني والتدريب المهني في ظل المتغيرات الدولية والتورات التقنية والتكنولوجية السريعة التي مر بها العالم وما ينتج عنها من تغيرات سريعة في المهن ووسائل وأساليب العمل الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني باستمرار وفقاً للمستجدات والتطورات العلمية من أجل توفير العمالة المدربة القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة والحفاظ على التوازن بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

ومع ذلك لاتزال المعالجات للتعليم الفني والتدريب المهني لدى الجهات المعنية وصانع القرار تتسم بالقصور مع وجود النظرة السلبية القاصرة لدى المجتمع وبعض الأسر تجاه التعليم الفني والتدريب المهني ومؤسساته، وفيما يلي استعراض لأبرز المعالجات ذات الأولوية.

المعالجات العامة:

يعتبر الإنعاش التعافي للتعليم الفني والتدريب المهني من أهم الأولويات والمعالجات الراهنة والمستقبلية نظراً لدوره الاقتصادي والاجتماعي التعليمي والفني في إعادة الإعمار، ويمكن ذكر أهم الأولويات والسياسات على النحو التالي:

- ضمان بقاء الكليات والمعاهد المهنية مفتوحة وتسير فيها العلمية التعليمية كركيزة أساسية وغاية في الأهمية وخاصة على مستوى التعليم الفني والتدريب المهني العام وتطوير البرامج والتخصصات المنية الحالية وتطويرها في المدارس القائمة بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- إعادة بناء وتأهيل المرافق التعليمية التي تعرضت لأضرار كلية أو جزئية الحرص على استمرار الخدمات التعليمية صورف بدلات للمعلمين المنقطعة رابتهم، وإعادة تأهيل المدارس المتضررة والمدمرة من خلال ترميم المباني بما فيها مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، وإعادة تأهيل تدريب كادر التعليم المتخصص وتقديم المساندة الفنية والمالية لتطوير القدرات المؤسسية والمرافق التعليمية.
- وضع إطار عام تخطيطي تشاركي للسياسات والاستراتيجيات الرئيسة للتعليم الفني والتدريب المهني ومنح فرص لاكتساب المهارات الأساسية في مراحل التعليم الأولى، للطلاب جميعهم، دعم عملية تعليم متمحورة حول الطالب، وتشجيع احترام الرغبات والمواهب وتطوير المناهج التي تمكن جميع الطلاب من استخدام التكنولوجيا وتوظيفها لتعزيز عملية العليم لديهم لتمكينه ممن متابعة تعليمهم في الدراسات المهنية والمشاركة في عملية تطوير المجتمع ومتطلبات سوق العمل بالمهارات المطلوبة.

- زيادة الخيارات والفرص المتاحة للطلاب الخريجين من المرحلة الثانوية وذلك من خلال رفع وعيهم حول قدراتهم وميولهم الأكاديمية والمهنية وتعزيز دور نظام التعليم في تطوير الهوية الوطنية، وتطوير البرامج المطلوبة لتقوية الإحساس بالانتماء وتحسن نوعية التعليم المهني والتقني والتعليم من خلال مواءمة مخرجات التعليم وربطها باحتياجات السوق المحلي والإقليمي والدولي.
- رفع معدل الالتحاق بالمدارس بتوفير بيئة آمنة وصحية في المدارس والتوسع في دمج التعليم المهني بالتعليم العام للصفوف في جميع المدارس وتسهيل التحاق طلاب الفرع المني في عدد أكبر من التخصصات في الجامعات، زيادة عدد البرامج التقنية في الكليات وزيادة حصة خريجي الكليات التقنية في التوظيف في الوزارة والمؤسسات التابعة لها.
- تأهيل المعلمين وزيادة نموهم المهني وتوفير بيئة مناسبة تساند المعلمين في مهنة التعليم الفني المتخصص، بالاعتماد على المعايير الوطنية، وتفوير الموارد المناسبة للتعليم والدعم الفني للطلاب، تطوير القدرات الإدارية انسجاماً مع الإدارة المستندة على النتائج والأوصاف الوظيفية وتطوير ومؤسس برامج ومسارات تدريب الإداريين والفنيين وعدم ترخيص أي مؤسسة تعليم عال ما لم تأت ببرامج جديدة تلبي حاجة المجتمع بما ينسجم ويحقق أهداف الخطة الاستراتيجية ويلبي حاجة المجتمع.
- إنشاء قاعدة بيانات مكتبية موحدة متخصصة في التعليم المهني والتقني بحيث تحوي الكتب المقترحة من محاضري الكليات بكافة التخصصات والتوصل عبر النت إلى أحدث الخبرات والتقنيات والأساليب والوسائل الحديثة، وتطوير الكتب المدرسية من حيث ملاءمتها للنوع الاجتماعي أو تعزيز ها لمفاهيم حماية البيئة أو المهارات الحياتية المختلفة.
- زيادة نسبة الحصص الدراسية والتطبيقات العملية في استخدام التقنيات التربوية الحاسوب والوسائل التعليمية بمختلف أنواعها من تكنولوجيا التعليم أثناء العملية التعليمية التعلمية وداخل الصف والمعامل والغرف الصناعية.

- **التعليم العالي:**

جدول رقم (12) أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية حسب النوع واللقب العلمي للعام 2023 -2024

الجنسية	الدرجة	الجنس	الحديدة	ابين	شبوة	سيئون
يمنيون	أستاذ	ذكور	22	14	5	14
		إناث	3	0	0	0
		إجمالي	25	14	5	14
	أ. مشارك	ذكور	107	13	14	20
		إناث	3	4	1	1
		إجمالي	110	17	15	21
	أ. مساعد	ذكور	224	78	56	28
		إناث	35	16	0	3
		إجمالي	259	94	56	31
	مدرس	ذكور	29	49	49	19
		إناث	25	23	0	11
		إجمالي	54	72	49	30
	معيد	ذكور	130	68	65	19
		إناث	101	51	3	9
		إجمالي	231	119	68	28
	موفد	ذكور	76	19	0	13
		إناث	33	6	0	13
		إجمالي	109	25	0	26
	الإجمالي	ذكور	588	241	189	113
		إناث	200	100	4	37
		إجمالي	788	341	193	150
غير يمنيين	أستاذ	ذكور	1	0	0	0
		إناث	0	0	0	0
		إجمالي	1	0	0	0

	أ.مشارك	ذكور	1	0	0	0
		إناث	0	0	0	0
		إجمالي	1	0	0	0
	أ.مساعد	ذكور	0	0	0	1
		إناث	0	0	0	0
		إجمالي	0	0	0	1
	مدرس	ذكور	0	0	0	0
		إناث	0	0	0	0
		إجمالي	0	0	0	0
	فني	ذكور	0	0	0	0
		إناث	0	0	0	0
		إجمالي	0	0	0	0
	الإجمالي	ذكور	2	0	0	1
		إناث	0	0	0	0
		إجمالي	2	0	0	1
الإجمالي العام		ذكور	590	241	189	114
		إناث	200	100	4	37
		إجمالي	790	341	193	151

14. الاجراءات التي تضمن ان يكون التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا موجهاً نحو سد الفجوات بين الجنسين من حيث التوظيف والحماية الاجتماعية او التعليم او الصحة او جميعها التي تسببت الجائحة في تفاقمها:

أبرز جهود مواجهة التصدي لتفشي فيروس كوفيد- 19 في اليمن

بذلت الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي جهوداً كبيرة في حشد التمويل الخارجي لمواجهة تفشي جائحة كوفيد- 19 حيث قامت بإعادة تخصيص تمويلات سابقة من قبل البنك الإسلامي بـ 20 مليون دولار وتوجيهها للقطاع الصحي وقد تم تنفيذ أنشطة هذا المبلغ المخصص من قبل منظمة الصحة العالمية في اليمن. كما كانت هناك مساهمات مالية لعدد من الدول المانحة لمواجهة هذه الجائحة في اليمن لتنفيذ عدد من البرامج والانشطة من قبل المنظمات الدولية في اليمن. وقد كان البنك الدولي أول من التزم بمساندة جهود الاستجابة من خلال مشروع التصدي لفيروس كوفيد- 19 في اليمن؛ الذي يساعد البلاد على الحد من المخاطر المرتبطة بتفشي الفيروس، حيث تولت اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية تنفيذ أنشطة المشروع بالإضافة إلى مساندة اليونيسف بتوفير إمدادات المياه وإدارة النفايات لوحدات العزل؛ والتنسيق السليم مع الهيئات الصحية الوطنية التي تمثلها وزارة الصحة العامة والسكان.

ركَّز دعم البنك الدولي على تدعيم المؤسسات من خلال بناء قدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية، والاستثمار في نظام قوي للصحة العامة (مثل نظام مراقبة الأمراض) ونظام المعلومات (مثل الرصد القائم على المنشآت الصحية). وفي حالة الطوارئ، ركزت الاستجابة على استخدام البنية التحتية والقدرات لتوفير استجابة سريعة لتلبية الاحتياجات العاجلة، حيث شكل الاستثمار في المؤسسات وقدراتها أولوية قصوى من أجل تقوية النظام الصحي في التعامل مع الأوبئة والكوارث في المستقبل.

وعلى صعيد جهود الاستجابة الإنسانية التي تضمنت التركيز على خدمات تعزيز الاستجابة لفيروس كوفيد- 19 وتدخلات الاستجابات المتكاملة للتصدي للجائحة.

من جانب أخر؛ أدى الصراع إلى انهيار فعلي للخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك نظام الرعاية الصحية اليمني الهش، كما تفاقمت الأوضاع في اليمن بسبب جائحة كورونا- كوفيد19. كان هناك انخفاض غير مسبوق في تدفق التحويلات إلى اليمن - مصدر حيوي للأموال للملايين - نتيجة لوباء كورونا. تم استخدام نموذج مضاعف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (SAM)للاقتصاد اليمني لتقدير تأثير انخفاض التحويلات على القطاعات الاقتصادية والتوظيف والأنظمة الغذائية ودخل الأسرة.

تدخلات البنك الدولي " IDA " في 2020 بمشروع "**التصدي لجائحة كوفيد-19 في اليمن**" تنفذه منظمة الصحة العالمية WHOللوقاية والتخفيف من آثار الجائحة، عبر تنفيذ سلسلة من الإجراءات، من حيث توفير المعدات والوسائل الطبية والتدريب وتغطية تكاليف التشغيل ...إلخ.

15. في السنوات الخمس الماضية، أشكال العنف ضد النساء والفتيات، والسياقات أو مواضع محددة، التي أعطيت الأولوية للعمل

تعاني النساء والفتيات من العنف بشكل غير متناسب وبالرغم من وجود هذه الظواهر من قبل الصراع، الا انها تضاعفت حاليا ما دفع المجتمعات والعائلات أن تلجأ بشكل أكبر الى استراتيجيات تكيف ضارة من أجل البقاء. ومع محدودية خيارات الأوى وتفكك آليات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية ، تتعرض الفتيات من ذوي الاحتياجات الخاصة مخاطر الزواج المبكر والاتجار بالبشر والتسول وعمالة الأطفال وغيرها ، وتحتاج نحو 7.1 مليون امرأة وفتاة لخدمات وقاية ومعالجة من العنف بأشكاله المختلفة خلال العام 2023م ، الا ان هذه الخدمات تتعرض للإنهاك في أنحاء اليمن وتغيب في بعض المناطق التي يصعب الوصول إليها وفي ذات الوقت تظل البيانات حول العنف ضد النساء والفتيات شحيحة جدا وغير موثوقة نتيجة الخوف من الإبلاغ والوصمة الاجتماعية وغياب آليات المعالجة القانونية وعوامل أخرى.(تقرير الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن 2023).

زواج القاصرات

ليس لليمن حتى الان قانون ينص على تحديد سن الزواج؛ وتم مناقشة ذلك في مؤتمر الحوار الوطني في الربيع العربي وعملية الانتقال السياسي وتم الانتهاء من صياغة دستور جديد عام 2015م لكن لم يتم التصديق عليها.

الزواج المبكر للأولاد والبنات يظل امر شائعا ولاسيما في المناطق الريفية وعادة ما تتزوج البنات في سن أصغر والعديد منهن يخرجن من المدارس ويتعرضن للحمل والانجاب في سن مبكر مما يعرض صحتهن وأطفالهن للخطر. ولأنهن يحرمن من اكمال تعليمهن فأنهن يعتمدن على ازواجهن ماديا واجتماعيا اعتمادا كاملا. فالفتيات غالباً ما يرغمن من قبل عائلاتهن على الزواج من الرجال أكبر سناً منهن بكثير؛ وغالبا ما تكون الزيجات القسرية وبخاصة بالنسبة للبنات في سن الدراسة مرتبطة بالعنف المنزلي فالفتيات اللاتي يزوجن قبل بلوغهن 18 عاما من العمر يكن أكثر عرضة للعنف من اقرانهن اللاتي يتزوجن في عمر أكبر؛ ووفقا لما كانت عليه اوضاع النساء والفتيات قبل النزاع قدم الاستعراض الدوري الشامل حول اليمن عام 20014 م عدة توصيات لتحسين حقوق المرأة والفرص المتاحة لها.

وكان للعنف القائم على النوع قبل اندلاع النزاع ولاسيما في الاسرة وكما هو سائد في المجتمعات من المعيب التبليغ عن الإساءة من قبل فرد قريب مثل الاب او الزوج؛ كما ان من المعيب في الثقافة اليمنية ضرب المرأة واهانتها ورغم ذلك فان من حق الاب والأخ القيام بذلك تأديب الفتاة للحفاظ على شرف الاسرة بحيث لا ينظر ع ذلك عل انه امر معيب تعتبر شان داخليا بالسرة كما ان الثقافة الابوية المترسخة غالبا ما تمنح الأزواج للزوجات حق اتخاذ القرار داخل الاسرة مما يؤدي الى زيادة احتمالات وقوع العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ الاغتصاب الزوجي لا يزال غير مجرم.

تشويه الاعضاء التناسلية للإناث

يُمارس تشويه الأعضاء التناسلية الانثوية (ختان الاناث) في اليمن حيث وصلت الأرقام الى84% من النساء والفتيات في 2013 أظهرت الابحاث أن 19% من النساء والفتيات في جميع انحاء البلاد التي تتراوح اعمارهن بين 15 و49 عام قد تعرضن لشكل من اشكال تشويه الأعضاء التناسلية. ففي حضرموت (79.9%) والمهرة (84.4%) والحديدة (62.3%). (دراسة نشرت 17 يوليو 2023م بعنوان تشويه الأعضاء التناسلية للإناث واسبابه في ثلاث محافظات ساحلية).

وبسبب نظام الرعاية الصحية الهش قبل النزاع وانهيار نظام الرعاية الصحية وسط القتال ولا سيما الرعاية الصحية الطارئة في العديد من المناطق الريفية في اليمن يمكن ان يؤدي تشويه الأعضاء التناسلية الانثوية الى الوفاة او الى عواقب صحية طويلة الاجل. لا تحتفظ الحكومة اليمنية باي بيانات رسمية عن الوفيات المرتبطة بتشوية الأعضاء التناسلية الانثوية؛ وبالتالي فان عدد الفتيات اليمنيات اللاتي فقدن ارواحهن بسبب هذه الممارسة لا يزال غير معروف. ولم يصدر حتى الان قانون يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الانثوية باستثناء التوصيات التي صدرت خلال مؤتمر الحوار الوطني عام 2014 م؛ التي اشارت الى انه الأشخاص الذين يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية الانثوية يخضعون للملاحقة الجنائية واستجابة لهذه التوصيات تم تقديم مشروع قانون حقوق الطفل الذي يجرم تشويه الأعضاء التناسلية الانثوية وينص على عقوبة السجن والغرامة المخالفين الا ان مشروع القانون بقي معلقا امام مجلس الوزراء عندما تصاعد النزاع المسلح وتغيير الحكومة.

النساء والفتيات والنزوح

تتعرض النساء والفتيات اثناء الصراع الى العنف ضد النساء والأطفال الشباب؛ وخاصة الفتيات في العيش في مـأمن من العنف؛ ان هناك روابط قوية بين النزوح والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ بما في ذلك زيادة الضغوط التي تؤدي الى العنف القائم على النوع الاجتماعي على سبيل المثال فقدان سبل العيش، ضعف الصحة النفسية، فشل آليات الحماية، مثل سوء انفاذ القانون، وتفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتفاقم الأعراف الاجتماعية التي تؤدي الى العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتسبب اضطراب في إمكانية الوصول الى الخدمات الأساسية.

وتعد النزاعات وتدهور الموارد عوامل تساهم في زيادة العنف ضد النساء والفتيات؛ وتتعرض النساء والفتيات في اثناء بحثهن عن مياه الشرب ما يزيد من خطر تعرضهن للعنف الجنسي والتحرش؛ كما نجد ان الضغوط الاقتصادية التي تسببها الكوارث الناجمة عن قطاع الزراعة تؤدي الى تفاقم حوادث الزواج القسري اثناء وبعد الكوارث بسبب الضغط الاقتصادي على الاسر من اجل البقاء على قيد الحياة وبحسب الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين هناك 21 موقعا تعرضت فيها النساء الى حالات تحرش جنسي. كما يمكن ان تخلق التقاطعات بين معايير النوع الاجتماعي الضارة؛ فقد يكون زواج الأطفال او الزواج المبكر او القسري وسيلة لتأمين مستقبل افضل للفتيات على سبيل المثال واعالتهم من قبل ازواج يمكنهم اعالتهم؛ او اخراج بناتهم من المدارس للانخراط في أنشطة عمالة الأطفال؛ وبالتالي الغاء الحماية؛ التعليم والفرص الاقتصادية؛ و يتعرض النساء النازحات للخطر خصوصا أولئك اللائي يضطررن للخروج بمفردهن ففي بعض الأحيان تضطر النساء لمشاركة رجال غرباء من غير افراد اسرهن أثناء جلب المياه او الحصول على الخدمات وفي السكن والمرافق المستخدمة للغسيل والاستحمام مما يعد ليس فقط انتهاكا للأعراف وثقافة المجتمع؛ وانما سبب في تعرضهن للإيذاء وللاعتداءات وعلى الرغم من النقص الشديد في الإبلاغ بسبب ثقافة العيب والخوف فقد بلغت المواقع التي تعرضت فيها النساء لحالات تحرش 21 موقعا بحسب تقرير الوحدة التنفيذية للعام 2022م بالنسبة للحماية

- بلغ اجمالي احتياجات الحماية وفق دراسة أجرتها الوحدة التنفيذية 32% من المخيمات بحاجة الى خدمات الحماية الأمنية و89.266 بحاجة الى وثائق ثبوتية؛ 86.267 طفل بحاجة الى شهادة ميلاد.
- 88% لا توجد بها مساحات صديقة للأطفال والنساء.
- 82% لا يوجد بها الدعم النفسي والقانوني والتوعية بمخاطر الألغام.
- وبالنسبة لمخاطر الحماية عدد المخيمات مؤشرات الحماية في المخيمات والمتمثلة ب (التوتر مع المجتمع المضيف – التهديد بالإخلاء والطرد – المشاكل الأمنية – الألغام – التحرش الجنسي - الحرائق – القرب من المعسكر – صعوبة الوصول للمساعدات والخدمات – الانتهاكات – التمييز -أخرى) وبحسب التقرير فان نسبة التحرش في مختلف المحافظات 2% ونسبة الانتهاكات 3% والتمييز 11% والتوتر مع المجتمع المضيف 16%.
- اما مؤشرات العنف القائم على النوع الاجتماعي حسب المخيمات التي يكون فيها النساء أكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي بنسب 40% والعنف الاجتماعي 24 %.

كل اشكال العنف التي ترتكب ضد النساء في سياق النزاع المسلح وهي (القتل، الإصابة، الاختطاف، التعذيب، الاعتقالات القسري، المنع من السفر والتنقل، إعاقة وصول المساعدات، الحرمان من الخدمات. استخدام الفتيان في النزاع المسلحة المؤشرات (تقارير وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان لرصد الانتهاكات)

كشف التقرير الثامن للفترة من 2019/8/1 وحتى 2020/7/31م للجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان لرصد وتوثيق ما يزيد على (2940) واقعة انتهاك في مختلف محافظات الجمهورية موزعة على أكثر من 30 نوعا من انتهاكات حقوق الانسان.

- وفي التقرير الدوري التاسع للفترة من 2020/8/1م وحتى 2021/7/1م من رصد (3624) حالة ادعاء الانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية، موزعة على أكثر من (37) نوعا من الانتهاكات لحقوق الانسان واستمعت إلى ما يزيد (10872) شاهدا ومبلغا واطلعت على حوالي (15920) وثيقة.
- وفي التقرير العاشر خلال الفترة من 1/ 2021/7م حتى 2022/7/13م تمكنت اللجنة من رصد والتوثيق والتحقيق لما يزيد على (3997) حالة انتهاك في مختلف محافظات الجمهورية موزعة على أكثر من (40) نوعا من الانتهاكات سقط عدد (9376) ضحية من الجنسين. وفي الاعتداء على السلامة الجسدية لعدد (5) نساء وفي الاغتصاب والعنف الجنسي عدد (2) للرجال و (2) للنساء.
- وفي التقرير الحادي عشر وخلال الفترة من 2022/8/1م وحتى 31 /2023/7م وتمكنت اللجنة من رصد والتوثيق والتحقيق لما يزيد على (3287) حالة انتهاك في مختلف محافظات الجمهورية موزعة على أكثر من (31) نوعا من

الانتهاكات سقط عدد (5151) ضحية من الجنسين. في الاعتداء على السلامة الجسدية ولعدد (22) رجل ولعدد (2) نساء وفي الاغتصاب والعنف الجنسي عدد (2) للرجال و (2) للنساء.

جدول رقم (13) يبين أهم أنواع انتهاكات حقوق الإنسان الواقعة على النساء خلال الفترة 1-12019 / 25-11-2024

م	نوع الانتهاك	عدد النساء
.1	إخفاء قسري	6
.2	إرهاب مدنيين واثارة الرعب بينهم	98
.3	استهداف الاعيان الثقافية والدينية والتاريخية والاضرار بها	4
.4	استهداف مدنيين	459
.5	اعتقال تعسفي	202
.6	الاعتداء على التجمعات السلمية	8
.7	الاعتداء على السلامة الجسدية	18
.8	الاعتداء على الصحفيين ووسائل الاعلام	3
.9	الاعتداء على المدارس والمعاهد التعليمية والعاملين بها	9
.10	التعذيب	7
.11	المنع من التنقل والحركة داخل البلد	7
.12	تفجير وزراعة العبوات الناسفة	30
.13	تهجير قسري	5110
.14	حصار وتجويع	1
.15	زراعة الألغام الفردية	68
.16	زراعة الغام المركبات	30
.17	قتل خارج القانون	17
.18	الاعتداء على الأشخاص بسبب ارائهم وافكارهم	3
.19	التعسف الإداري في العمل والاجر	23
.20	الحرمان والتمييز في حق التعليم	67
.21	المعاملة الغير إنسانية والماسة بالكرامة للأشخاص	7
.22	منع وصول المساعدات الإنسانية واعاقة عمل المنظمات	13
.23	استخدام المدنيين كدروع بشرية	2
.24	تزويج القاصر قبل البلوغ	2
.25	الاغتصاب والاكراه على الدعارة	3
.26	المنع من المغادرة خارج البلد	6
.27	محاكمة غير قانونية	7
.28	الحرمان من حق اللجوء الى القضاء	1
.29	الاكراه على الزواج	3
.30	الاعتداء على الحرية الشخصية	5
.31		6219

المصدر: اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات حقوق الإنسان

16. الإجراءات التي وضعت على رأس الأولويات في السنوات الخمس الماضية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات

- سعت الحكومة الى توفير المأوى بمختلف أنواعه للأسر النازحة داخليا من خلال الرفع باحتياجات قطاع المأوى لشركاء العمل الإنساني؛ ومتابعة التدخلات التي تتم من قبلهم بما يضمن توفير مأوى يوفر الحماية للنازحين ويحفظ خصوصيتهم؛ وفي هذا الجانب تم توفير المأوى لعدد (84,304) أسرة نازحة في المخيمات خلال العام 2022م.
- تم التحول في تقديم المأوي للنازحين من المأوى الطارئ الى المأوى الانتقالي والذي يعد أكثر ملائمة وحفظ لخصوصية النازحين. وعملت الحكومة على توفير أراضي امنة وملائمة لإقامة المخيمات حيث وفرت 646 موقع منها 214 موقع بحيازة قانونية.
- تأسيس نظام عدالة الاحداث بإشراف وزارة العدل باعتبارها الجهة المعنية قانوناً بتنفيذ العون القانوني للأحداث عبر الإدارة العامة للطفل وأموال القصر بقطاع المحاكم والتوثيق وفقا للقرار الوزاري رقم (264) لسنة 2014م وبتمويل من منظمة اليونيسف الجهة الممولة لنشاط مشروع عدالة الاحداث، حيث تم صدور القرار الوزاري رقم(15) لسنة 2019م؛ والذي قضى بأنشاء اللجنة الفنية لمشروع نظام عدالة الاحداث في المحافظات التي تقع تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً؛ والذي شكل الانطلاقة الحقيقية لمشروع عدالة الاحداث برئاسة وزارة العدل ومكونة من الجهات ذات العلاقة (وزارة الداخلية-وزارة الشئون الاجتماعية والعمل-النائب العام-وزارة الشئون القانونية وحقوق الانسان-وزارة التربية والتعليم- وزارة الصحة العامة –إدارة الامن- اللجنة الوطنية للمرأة-اتحاد نساء اليمن- منظمات مجتمع المدني)، تم الاجتماع الاول لأعضاء اللجنة الفنية التي تضمن مناقشة مهامها واختصاصها والاطار المرجعي وخطة اللجنة الفنية لتعزيز عدالة الاحداث لعام 2019م.
- تم تقديم الدعم اللوجيستي لنيابة ومحكمة الأحداث ودار إيواء الاحداث؛ بدعم من منظمة اليونيسف
- إعداد وتأثيث غرفة استماع في مركز شرطة للأحداث وتجهيزها بالأدوات والمعدات اللازمة التي تتناسب مع الطفل/ة.
- عقد ورشة عمل لإقرار الخطة الاستراتيجية للجنة الفنية لتعزيز نظام عدالة الاحداث. وكذلك الشراكة والتشبيك مع مؤسسات الدولة المعنية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة على أسس علمية منهجية.
- عقدت اللجنة الفنية سلسلة اجتماعات لمناقشة احتياجات دار رعاية الاحداث والوقوف أمام الصعوبات التي تواجه مشروع عدالة الاحداث ووضع الحلول والتنسيق والمتابعة وتقييم الأثر والاتفاق على تنفيذ نزول ميداني؛ وتم إيجاد حلول عبر التنسيق بين أعضاء اللجنة الفنية وتم العمل بها ومع استثمار بعض الصعوبات التي في صدد حلها مسبقاً. بالإضافة الى مناقشة وأولويات أولويات الخطة على ضوء الموجهات الاستراتيجية في خطة المشروع.
- تم تدريب جهات إنفاذ القانون الشرطة والنيابة والمحاكم المتعاملين مع الأحداث لعدد (30) من افراد شرطة الاحداث حول حقوق الطفل والإجراءات الصحيحة في التعامل مع الأطفال الذين هم في مساس مع القانون وفق القوانين والتشريعات الوطنية والدولية من اجل تحقيق المصلحة الفضلى لهؤلاء الأطفال.
- رغم بداية النشاط قبل بفترة وجيزة الا أن القرار بين الأهداف والمهام والاختصاصات التي تقوم بها اللجنة الفنية بالاشتراك مع الجهات الحكومية ذات العلاقة. تم إعداد الخطة السنوية والفصلية للأنشطة والبرامج التي سيتم تنفيذها من الجهات ذات العلاقة للعام 2019م كان حجر الزاوية التي تضمنت تقديم العون القانوني للأطفال حيث بلغ عدد المستفيدين منه (92) طفل/طفلة في اقسام الشرط والنيابة والمحكمة للإحداث. كما بلغ عدد المستفيدين من المساعدة اللاحقة (20)حالة حيث تم النزول الميداني للأخصائيين الاجتماعيين وتقديم الرعاية الاجتماعية في شرطة الاحداث اثناء التحقيق واثناء النزول الى منازل الأطفال المعرضين للانحراف وجمع المعلومات والبيانات وفق استمارة متخصصة يتعامل بها الاخصائيين الاجتماعيين.

من أبرز الإنجازات خلال الفترة 2022-2023؛

- تقديم المساعدة القانونية المجانية للأطفال في مساس مع القانون من خلال التعاقد مع (15) محامياً/ة لتقديم العون القضائي للأحداث في (7) محافظات وهم (عدن (3) -لحج (2) -ابين (2) -شبوة (2) -حضرموت الساحل والوادي (2) -تعز (2) -مأرب (2). انشاء قاعدة بيانات مصنفة لمحامين العون القانوني ل (7) المحافظات. تم انجاز (241) قضية.
- تنفيذ النزول لشرط الاحداث والسجن المركزي والنيابات ودار الاحداث والاصلاحية المركزية؛ بالإضافة الى القيام برفع مستوى الوعي حول حماية الطفل في المدارس، والوعي القانوني لطلاب والطالبات عدد المستهدفين الطلاب/ت المدارس أكثر من37326 ألف طالب/ة (23521ذكور-13805اناث) وعدد البالغين/ت أكثر من 10508الف (7890من الرجال و2618من النساء) الإجمالي العام الحملة التوعية القانونية47834 حيث تم توزيع الملصقات والبروشورات للتوعية. ورفع مستوى الوعي القانوني للطلاب والطالبات والبالغين/ت في قانون حقوق الطفل والحدث وحقوقه وواجباته وظاهرة التسرب من المدارس؛ مخاطر المخدرات واثارها؛ التحرش الجنسي؛ زواج القاصرات؛ والتوعية بمخاطر حمل السلاح ومنعه؛ الابتزاز الكتروني وتبني الثقافة القانونية الدي تساعد في الانتقال من تصدي في النزاعات المجتمع من هذه النزاعات من خلال تعريف فئة الشباب اليافعين والمراهقين في مسؤوليتهم القانونية وتربيتهم على احترام منذ الصغر وتضمنت الحملة قصيرة عن الافعال الخاطئة مثل التسرب من المدارس ومكافحة المخدرات والابتزاز الالكتروني واستعمال الهواتف الناقلة بالأشياء غير الاخلاقية عبر توزيع البروشورات والملصقات لهم.

- تم تشكيل اللجنة التنسيقية في (7) محافظات وهم(عدن-لحج-ابين-شبوة-حضرموت-تعز-مأرب) واللجنة التنسيقية هي لجنة مصغرة شبيه باللجنة الفنية تحت اشراف رئيس محكمة الاحداث او قاضي ينظر في قضايا الاحداث وتتكون من (15) عضو/ة من الجهات المعنية. قامت اللجنة التنسيقية بالعديد من الإنجازات منها: -
- مخاطبة الجهات الرسمية في إدارة البحث الجنائي وإدارة السجن المركزي بفصل الأطفال دون سن الثامنة عشر عن السجناء.
- اصدار تعميم من مكاتب الصحة لكافة المستشفيات الحكومية بإعفاء الاحداث من رسوم كشف التسنين والتأكد من عمر الاحداث.
- النزول الميداني للتوعية داخل المدارس ورياض الأطفال ومخيمات النازحين بنشر الوعي القانوني عن بعض المخاطر والاضرار التي قد يتعرض لها الاحداث في جميع المحافظات.
- تأثيث (7) غرف لمحاميين في محاكم الاحداث والمحاكم التي يتم فصل القضايا فيها في المحافظات المستهدفة.
- بناء القدرات المحامين/ت المتعاملين مع الاحداث في العون القانوني والتوعية القانونية في (7) محافظات وعددهم (31). وكذلك اعضاء اللجنة الفنية وجهات انفاذ القانون من قضاة ونيابة وشرط والامن ومكاتب حقوق الانسان وعددهم (38) لتعزيز نظام عدالة الاحداث.
- تقديم المساعدة القانونية المجانية للأطفال في مساس مع القانون؛ تم انجاز (113) قضية.
- انشاء شعبة حقوق المرأة والطفل بقرار لرقم 84 لعام 2022م. تلحق ديوان النيابة العامة.

انشاء وحدة المرأة المتقاضية

إنشاء وحدة المرأة المتقاضية في اليمن ابتداءً في محاكم الاستئناف نقطةَ ضوء إيجابية لتمكين النساء من الحق في التقاضي وتسهيل الإجراءات، وتقديم الإرشاد القانوني والعون القضائي للنساء من داخل المحاكم، وأن إنشاء وحدة واحدة في محكمة استئناف الأمانة جاء لإنضاج تجربة إيجابية، بموجبها تُقيّم التجربة وتُطور ثم تُعمم، وأن إدارة المرأة والطفل تسعى لتعميم التجربة في جميع المحاكم، ولكن الإمكانيات المادية تعيق تغطية تكاليف إنشاء الوحدات في جميع المحاكم، كما أوضحت الأستاذة أميرة أن وحدة المرأة المتقاضية، رغم محدودية الإمكانيات، تمارس أعمالها في محاكم الاستئناف.

آلية عمل وحدة المرأة المتقاضية في القانون والواقع

- تقوم الوحدة بتبليغ المحاكم الابتدائية بآلية عمل المحاميات والمحامين الذين يقدمون العون القضائي.
- تقوم الوحدة بإبلاغ الموظفات في المحاكم برقم الجوال والبريد الإلكتروني للمحاميات اللاتي يقدمن العون القضائي عبر الوحدة.
- تبليغ المحاميات بمواعيد وجداول جلسات المحاكمة بالبريد الإلكتروني والجوال.
- فتح نقاط اتصال بين الموظفة المختصة في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية.
- فتح موقع للوحدات على الشبكة الإلكترونية في محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية، وتنسيق عمل المحاميات على مستوى المحاكم والنيابات.
- تقوم الوحدة بتنسيق عمل المحاميات على مستوى المحاكم الابتدائية (أ) و (النيابات).
- فتح سجل قيد لقضايا المرأة ونوعها وتاريخ بدايتها ونهايتها واسم المحامية المكلفة بمتابعتها.
- تزويد المرأة المتقاضية بالمعلومات الخاصة بقضاياهن ومواعيد الجلسات.
- تقديم العون الإرشادي لمن تحتاجه أو تطلبه بما في ذلك إرشاد المرأة وتعريفها بمواعيد الجلسات والقاعات المخصصة لها ومكان الانتظار
- تنظيم خدمات المتقاضين داخل مبنى المحكمة من خلال اللوحات الإرشادية والتوعية لهم.
- تكوين قاعدة بيانات المرأة المتقاضية في المحاكم الاستئنافية والابتدائية، وتتضمن:

أ- إعداد الإحصاءات الدورية والسنوية عن قضايا المرأة ونوعيتها وموافاة قطاع المحاكم والتوثيق "الإدارة العامة للمرأة والطفل وشؤون أموال القصر" بنسخة منها.

ب- إعداد الإحصاءات النوعية على مستوى المحاكم الاستئنافية والابتدائية.

- ورفع ملاحظاتها وآرائها حول تطوير وتفعيل عمل الوحدة فيما يتعلق بالمرأة المتقاضية.

انشاء شعبة حقوق المرأة والطفل بقرار لرقم 84 لعام 2022م. تلحق ديوان النيابة العامة

تهدف الى الآتي:

- تلقي ودراسة الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق وحريات المرأة والطفل واحالتها الى جهات الاختصاص والعمل على حلها مع الجهات المعنية وتوفير المساعدة القضائية الازمة بعد موافقة النائب العام.
- نشر ثقافة حماية المرأة والطفل والتعريف بحقوقها وإصدار الدوريات والنشرات المتصلة بأهداف الشعبة وانشطتها.
- الشكاوى التي تقع ضمن اختصاص الشعبة جرائم العنف ضد المرأة الطفل (التعنيف – الخطف – الإجهاض – الاغتصاب – هتك العرض – الفعل الفاضح – التهديد – السب – القذف - الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة - اللواط واي جرائم أخرى تنص عليها القوانين).
- جرائم تقنية المعلومات التي تستهدف الضحايا من الأطفال والنساء.
- جرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية التي يكون ضحاياها من الأطفال النساء.
- اعداد الدراسات البحوث حول القضايا والظواهر الأكثر الحاحا في مجال حماية المرأة والنهوض بأوضاعها.
- الاشراف على نيابة الاحداث ومتابعة اعمالها.

انشاء شعبة النيابات الجزائية المتخصصة بقرار رقم (69) مكرر لعام 2020م

تهدف الى الآتي:

- تلقي قضايا استطلاع الراي من النيابات الاستئنافية الجزائية المتخصصة استطلاع راي النائب العام في القضايا ذات الأهمية.
- اخطار النائب بالقضايا ذات الجسامة وفقا للتعليمات العامة.
- التحقيق بما يكلف به النائب العام في القضايا ذات الاختصاص.
- متابعة القضايا لدى النيابات العامة وسرعة التصرف فيها الامر الذي يساعد على سرعة التصرف في القضايا وعدم بقاء النساء في امكان الاحتجاز لفترات طويلة.

كذلك في حضرموت الساحل تم انشاء مركز وحدة الابتزاز الالكتروني في قسم الشرطة في مدنية المكلا. وكذلك انشاء مركز وإدارة شرطة حماية الاسرة والاحداث في فوة مدنية المكلا.

امام مشكلات العنف التي يعاني منها المجتمع اليمني هناك العديد من التدابير والإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم منها تنفيذ مشروع الوصول الى التعليم للأطفال النازحين والمجتمعات المضيفة في محافظة مارب والممول من قبل المجلس النرويجي للاجئين .حيث تم تنفيذ هذا المشروع على مدى اثنى عشر شهرا عاما كاملا (2022م) حيث وفر هذا المشروع دعم و حماية 14000طفل وطفلة من الأطفال المتضررين من النزاع وأطفال المجتمع المضيف (60 % من الفتيات)وتم تقديم مواد تربوية توعوية لكلا الجنسين (ذكور واناث) كما قدم حوافز لعدد (360) من كلا الجنسين ايضا(معلمين ومعلمات)كما ركز هذا البرنامج على تدريب (2000)من أعضاء المجتمع المحلي من مجالس الاباء والامهات.

عملت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان على انشاء وحدة الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان؛ وتُعد وحدة الرصد والتوثيق من الوحدات المؤسسية المستحدثة؛ والتي أتت استجابة الى حالة الحرب. تم تشكيل فريق عمل من المختصين وشبكة من الراصدين خاصة بتوثيق حالات الانتهاكات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي؛ مع التركيز على حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ واستخدام الأطفال والفتيات في النزاع المسلحة؛ وكذلك رصد حالات انتهاكات الألغام مصنفة بحسب النوع الاجتماعي. يتم تحويل تلك المؤشرات الى فريق اعداد التقارير وصياغة البيانات الرسمية الصادرة. عن الوزارة وتسليم تلك التقرير الى الفريق الحكومي المكلف بالتواصل مع فريق خبراء مجلس الامن ومد الاليات الدولية بالتقرير والرد على الاستفسارات المقدمة للحكومة حول الادعاء بانتهاكات حقوق الانسان.

ويهدف هذا الاجراء الى توثيق الانتهاكات التي طالت السكان المدنيين جراء النزاع المسلح بشكل عام مع التركز بدرجة أساسية على حقوق النساء والأطفال والمهمشين؛ اعداد بيانات رسمية لإدانة الانتهاكات يتم تعميمها الى كل الاليات الدولية والمحلية وعبر الاعلام؛ تجهيز ملفات قانونية لرفعها الى النيابة العامة لاستكمال إجراءات المساءلة القضائية، تسليم ملفات القضايا الى الاليات الدولية وفريق لجنة العقوبات الدولية.

المؤشرات: يتم اعداد مؤشرات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي (نساء، رجال، أطفال) مثال ذلك؛ فقد وثقت فرق الرصد في عدد 18 محافظة يمنية هي المحافظات التي شهدت اعمال قتالية خلال فترة التقرير 2021 - 2022م؛ وثق الفريق عدد 189 واقعة اعتداء جسدي ولفظي وتهديد وإساءه منها عدد 96 حالة اعتداء جسدي من بينها 4 حالات بحق أطفال و11 لنساء وحالتين لمسنين، كما وثق الفريق عدد 93 واقعة اعتداء لفظي وتهديد وإساءه بينها 3 حالات بحق أطفال و14 بحق نساء وواحدة لمسن.

اثار الاجراء على تدابير حماية النساء من التعذيب والعنف القائم على النوع الاجتماعي

تفعيل آلية مكافحة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال

بهدف مكافحة جرائم الاتجار بالبشر ومعاقبة مرتكبيها أعادت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي تم تشكيلها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 46 لسنة 2012 ومثلت في عضويتها الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بمكافحة الظاهرة؛ وعقد الاجتماع الأول للجنة في العاصمة المؤقتة في ديوان وزارة حقوق الانسان وأقرت برنامج عملها والمتمثل بإنجاز استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر واستكمال مراجعة مشروع القانون واحالته للبرلمان للمصادقة عليه؛ وكذلك عمل نظام مراقبة ميدانية ونقط اتصال للمناطق التي يشتبه فيها جرائم اتجار بالبشر واعداد دراسة عن أنماط الاتجار بالبشر الواقعة على النساء والأطفال في اليمن.

مؤشرات الإنجاز قامت الوزارة بالإبلاغ عن حالات الاتجار بالبشر في مناطق دخول المهاجرين الافارقة وتم ارسال قوات امنية استطاعت اغلاق الاحواش التي كانت تمارس فيها عصابات الاتجار استغلال الأطفال والنساء المهاجرين وتم تحرير العشرات منهم. قامت الوزارة بتنفيذ عدد (2) من الزيارات الميدانية لتلمس أوضاع المهاجرين غير الشرعيين في العاصمة المؤقتة عدن ومستوى تقديم الخدمات وتم اعداد تقرير وعقد اجتماع مع قيادة الوزارة تم وضع كل التحديات ولتزمت منظمة الهجرة الدولية بتحسين الخدمات الإنسانية لهم من ذلك تم إقرار مشروع العودة الطوعية للمهاجرين من القرن الافريقي (رجال ونساء وأطفال (مؤشرات الهجرة الدولية) التعاون مع الاليات الدولية لتعزيز حماية حقوق النساء والفتيات والأطفال؛ عملت الوزارة تعزيز التواصل مع اليات الدولية المعنية بحماية حقوق النساء والأطفال واتخذت الإجراءات التالي تعمل على مراقبة الاليات الوطنية عن طريق رصد التحديات والصعوبات وتحويلها الى برامج عمل لكل القطاعات الحكومية؛

التقرير الوطني لمستوى تنفيذ اتفاقية مناهضة التميز ضد المرأة (السابع +الثامن) والرد المكمل للتقريرين قامت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان بالرد على قائمة الاستفسارات المكملة للتقريرين السابع والثامن المقدم الحكومة كالتزام بموجب اتفاقية مناهضة التميز ضد المرأة والتي صادقت عليها اليمن قدمت فيها الحكومة ابرز ما تم إنجازه خلال السنوات الماضية رغم الظروف الصعبة التي تمر بها اليمن؛ وقام وفد برئاسة الوزارة باستعراض التقريرين السابع والثمن امام لجنة مناهضة التميز في مقر مجلس حقوق الانسان بمشاركة من الجنة الوطنية للمرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وفي الختام قدمت اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها للحكومة وبعدا رفعت الوزارة تلك التوصيات الى الحكومة لاستيعابها في سياسات والحكومة. وتضمن ملاحظات اللجنة على تعزيز المساواة ووضع تدابير لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي وانهاء الزواج المبكر وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة والتمكين الاقتصادية ومكافحة الفقر وانهاء ختان الإناث.

التقرير الوطني الرابع للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان 2024م؛ قدم اليمن والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، دورته السادسة والأربعين؛ اعتمد فريق العمل التقرير المتعلق باليمن. فقد وافق الوفد على عدد (203) توصية (رابط) تضمن التقرير عدد (52) تخص النساء والفتيات؛ نتائج الاستعراض تم الرفع بها الى مجلس الوزراء لأحالتها الى الجهات ذات العلاقة للتنفيذ بحسب الاختصاص وطلب من وزير حقوق الانسان الرفع بتقرير متابعة لمستوى التنفيذ.

مؤتمر سيادة القانون وحقوق الانسان بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان؛ بمشاركة الوزارات والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ حول أولويات تعزيز سيادة القانون وحقوق الانسان؛ المؤتمر تطرق الى أهمية تعزيز حقوق الفئات الأكثر ضعفا والمتأثرة من الحرب مثل النساء والأطفال؛ تضمن البيان الختامي توصيات للتنفيذ ضمن أهمية اصلاح قطاع الحماية والاليات الوطنية لحقوق الانسان بدرجة أساسية حقوق النساء والفتيات والأطفال. وقد كان لهذا المؤتمر اثار من خلال الإصلاحات التي تبعت مثل إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا والعديد من الإصلاحات في سلك القضاء.

وزارة الداخلية صدر القرار الجمهوري رقم (288) لسنة 2005م بشأن الإدارة العامة لشؤون المرأة والاحداث في وزارة الداخلية. صدر القرار الجمهوري رقم (50) لسنة 2013م بشأن إعادة هيكلة أجهزة الوزارة وتم تغيير مسمى الإدارة الى الإدارة العامة لحماية الاسرة. وتتكون بشكل رئيسي من إدارة الشرطة النسائية وإدارة الاحداث. بدأت وزارة الداخلية في 2005 بقبول نساء في وزارة الداخلية؛ وفتحت كلية الشرطة في 2014م وفي عام 2021م تم اعداد شرطة نسائية مؤهلة قانونية ونظامية لحماية المجتمع والحفاظ على الامن والاستقرار؛ تم تأهيل 600 شرطية في مجال تطوير مهارات الشرطة النسائية في محافظات (عدن وتعز ولحج وابين ومارب وحضرموت) بالتنسيق مع منظمة الإصلاح الجنائي وأيضا تم التدريب والتأهيل للنساء الشرطيات من قبل اتحاد نساء اليمن. افتتحت وزارة الداخلية في ديسمبر 2022م مبنى جديد للإدارة العامة لحماية الاسرة والشرطة النسائية في عدن. وفي إطار تعزيز الامن والاستقرار في المحافظات افتتحت مبنى مماثل في مدينة مأرب؛ وتخرج دفعة في عام 2023م في الساحل الغربي من مناطق الحكومة المعترف بها دولياً.

الإدارة العامة لحماية الاسرة نفذت عدد من تدريبات وورش عمل للنساء الامنيات اجمالي عدد المستهدفين 935 امرأة امنية من مختلف المحافظات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً بدعم من منظمة الإصلاح الجنائي.، تدريب عدد 150 متدربة من النساء الامنيات في كل من محافظات (عدن -لحج – ابين) في مشروع تعزيز الحماية من كوفيد19 – في إطار تمكين النساء من تحقيق العدالة للعام 2021م.

برنامج بناء القدرات: تم تدريب شرطة لحج لتعزيز دور الشرطة النسائية في دعم السلام وحماية ضحايا العنف الالكتروني. وتدريب قوانين الشرطة للنساء الامنيات في تعز للعام 2021م. تدريب مهارات النهج القائم على النوع الاجتماعي لعدد 240

متدربة من الامنيات في كل من عدن ابين حضرموت لعام 2021م؛ تدريب حول احتياجات البحث الجنائي والمنافذ لعدد 60 امنية في محافظة عدن لعام 2022م. تدريب حول الحماية القانونية للاجئات للأمنيات لعدد 30 في محافظة عدن لعام 2023م. تدريب تطوير مهارات التعامل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. تدريب كيفية التعامل مع السجينات وفق قواعد بانكوك وقواعد نلسون مانديلا في محافظة عدن لعدد 30 من النساء الامنيات لعام 2023م. التدريب حول التحقيق في قضايا الاسرة لعدد 60 في محافظة عدن لعام 2023م. تدريب تطوير مهارات التعامل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في عدن والمهرة لعدد 60 من النساء الامنيات. ورشة عمل مناقشة خطة العمل الوطنية حول القرار "1325" بشأن المرأة والامن والسلام ودورها في إطار وزارة الداخلية لعدد 30 في محافظة عدن لعام 2023م. تدريب حول الابتزاز الالكتروني وإجراءات الاستدلال المفترضة وتعزيز المهارات الأمنية للشرطة النسائية وأهمية دور الأدلة الجنائية في كشف الجريمة لعدد 90 من الشرطة النسائية في عدن.

الإجراءات المتخذة لتقليل العنف بالنسبة للنزوح اعتمدت الحكومة على التخفيف من معدلات العنف بالنسبة للنزوح من خلال تفعيل قسم الحماية في الوحدة التنفيذية؛ فتح خط ساخن لاستقبال شكاوى ومقترحات النساء النازحات تفعيل نظام الاحالات للجهات المعنية وتنفيذ أنشطة توعوية بشكل مستمر لتقليل العنف والتحذير من آثاره ، الاشراف على العديد من برمج ومشاريع الحماية والمساعدة وذلك لمعالجة مسببات العنف ومنع انتشاره ، كما يقوم فريق الوحدة التنفيذية بالإبلاغ عن عمليات العنف والاحالة للجهات المعنية اذا كان هناك عنف تتعرض له النساء النازحات ومتابعة الاستجابة .

مكتب تنسيق الاعمال المتعلقة بالألغام (YMACC)

تأسس استنادا الى مذكرة الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم 424 بتاريخ 2019/7/9م بشأن انشاء آلية تنسيق لتوحيد جهود نزع الألغام وكافة اعمال المتعلقة بالألغام مع المنظمات الدولية الوطنية الغير حكومية ووكلاء الأمم المتحدة ويعتبر مكتب تنسيق الاعمال المتعلقة بالألغام السلطة الوطنية في مجال أنشطة الاعمال المتعلقة بالألغام ويمارس مهامه تحت اشراف المدير التنفيذي الذي بدوره يوافي رئاسة الحكومة ويتابعها بما يلزم وفق النظم المتبعة ضمن هيكل المركز التنفيذي للتعامل مع الألغام. وإجمالي عدد الضحايا للعام 2019 م 896 وفي عام 2020م بلغ اجمالي الضحايا 932 وفي عام 2020 م 44 وفي العام 2022م بلغ عدد الضحايا 513 وفي عام 2023م بلغ عدد الضحايا 271؛ يقوم البرنامج الوطني برصد للضحايا والتوعية بالألغام ومخاطرها. ينسق البرنامج الوطني مع الشركاء لتقديم الرعاية الطبية والنفسي للضحايا.

أبرز الإنجازات

- التوعية بمخاطر الألغام وكيفية التعامل مع الألغام؛ الجداول أدناه توضح مجال التوعية في كافة المحافظات وشملت جميع الفئات والاعمار للسنوات من 2020 – 2023م.
- عقد ورشة عمل لإعداد استراتيجية الوطنية للتعامل مع الألغام تم فيها ادماج النوع الاجتماعي والتنوع كهدف استراتيجي.
- تم تحديث استمارات نظام المعلومات ليجمع البيانات بشكل مصنف حسب الجنس والعمر ولتطابق النوع الاجتماعي والتنوع في المعايير الدولية .IMAS

مجال التوعية

جدول رقم (14) اعداد المستفيدين من التوعية لعام 2020

المحافظة	رجال	نساء	فتيان	فتيات	الإجمالي
ابين	90	561	594	494	**1739**
عدن	181	543	858	1086	**2668**
الضالع	194	322	471	453	**1440**
الحديدة	113	21	162	40	**336**
لحج	106	319	627	542	**1594**
تعز	3352	2753	3966	3705	**13776**
الإجمالي	**4036**	**4519**	**6678**	**6320**	**21553**

جدول رقم (15) عداد المستفيدين من التوعية لعام 2021

المحافظة	رجال	نساء	فتيان	فتيات	الإجمالي
ابين	677	2355	2502	1877	**7411**
عدن	2549	4048	6293	5514	**18404**
البيضاء	2	2	0	0	**4**
الضالع	1158	1078	2663	2013	**6912**
الحديدة	9562	3860	16548	11497	**41467**
الجوف	1	0	0	0	**1**
حضرموت	1022	881	2300	2666	**6869**
لحج	4365	2446	11722	9346	**27879**
مأرب	3368	3927	3059	3951	**14305**
شبوه	3	0	0	0	**3**
تعز	15140	8109	31836	24026	**79111**
الإجمالي	**37847**	**26706**	**76923**	**60890**	**202366**

جدول رقم (16) اعداد المستفيدين من التوعية لعام 2022

المحافظة	رجال	نساء	فتيان	فتيات	الإجمالي
ابين	1330	2538	7563	6748	**18179**
عدن	1012	1908	2949	2711	**8580**
الضالع	1622	1659	5395	4700	**13376**
الحديدة	7583	7289	30263	26631	**71766**
لحج	8842	3349	9109	5644	**26944**
مأرب	4591	3798	24237	17634	**50260**
شبوه	4234	4193	25911	16737	**51075**
تعز	8224	8900	17893	13155	**48172**
الإجمالي	**37438**	**33634**	**123320**	**93960**	**288352**

جدول رقم (17) اعداد المستفيدين من التوعية لعام 2023م

المحافظة	رجال	نساء	فتيان	فتيات	الإجمالي
ابين	890	1295	5397	4502	12084
عدن	632	1048	4906	4778	11364
الضالع	7144	6356	34470	29537	77507
الحديدة	2832	3875	12504	9402	28613
حضرموت	80	14	0	0	94
لحج	5045	1973	3767	2922	13707
مارب	11738	10022	30624	23219	75603
شبوه	507	38	4069	782	5396
تعز	18051	18298	50596	42404	129349
الإجمالي	**46919**	**42919**	**146333**	**117546**	**353717**

الوحدة التنفيذية لإدارة المخيمات

نفذت الوحدة التنفيذية تدخلات الحماية شملت التالي:

66% من ورش التوعية والدعم النفسي تستهدف النساء والنازحات.

15 مركز مجتمعي يوفر مساحات امنة للنساء المعنفات وتديرها الوحدة التنفيذية للنازحين.

تمتلك الوحدة الية استقبال الشكاوى والمقترحات. 55% من الشكاوى الواردة الى قسم الشكاوى في الوحدة التنفيذية من النساء. 92% من شكاوى النساء تم معالجتها.

لدى الوحدة التنفيذية خط ساخن تمكن النازحات من الوصول عبره الى حصولهن على الحماية.

51% من أعضاء اللجان المجتمعية في المخيمات نساء. تقوم الوحدة بإرشاد النازحين وخاصة النساء بكيفية خصولهن ع حقوقهن في الحماية من خلال توجيههم الى الجهات المعنية (شرطة – قضاء).

أنشطة الدعم المجتمعي؛ إدارة الحالة؛ أنشطة الدعم النفسي.

يتم تقديم الدعم والاستشارات القانونية للنازحين بالتنسيق مع المنظمات المعنية.

تقوم الوحدة بتسهيل استخراج الوثائق المفقودة بسبب النزوح، وذلك لتمكن النساء النازحات من حصولهن على المساعدة والحماية.

لدى الوحدة الية الاحالات في المخيمات التي بدورها تمكن النساء على حصولهن الحماية الكافية توفير مساحات امنة للنساء. 66% من مشاريع الحماية التي تديرها الوحدة تختص بحماية النساء والاطفال. 26% من النساء يستفيد من برامج ومشاريع الحماية سنويا.

الشكل رقم (9) يبين احتياجات النازحين من تدخلات الحماية

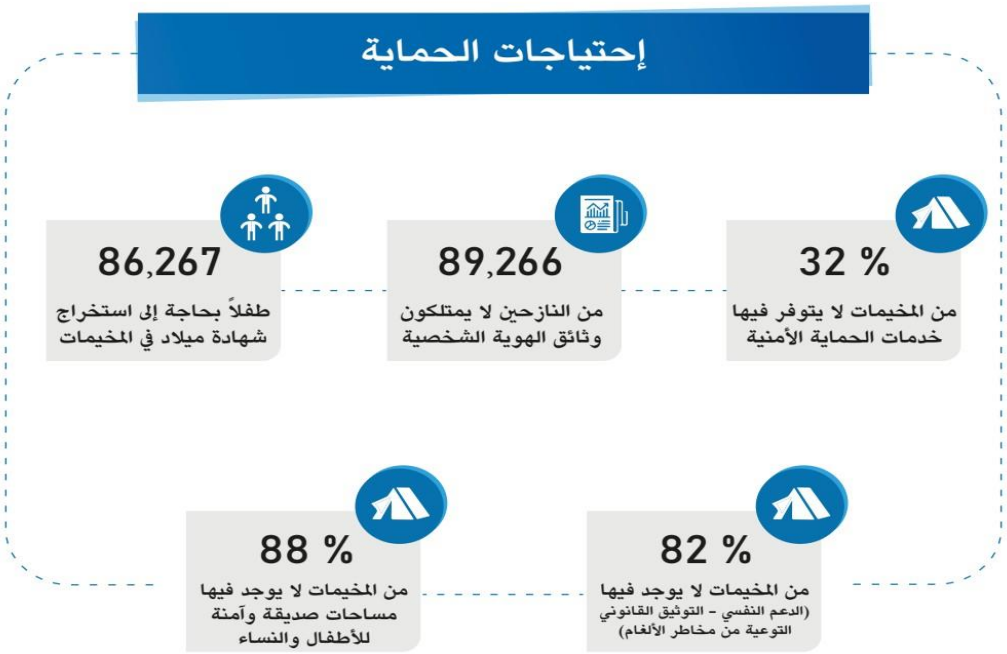

17. الاستراتيجيات التي تم تطبيقها في السنوات الخمس الماضية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات

- اولويات برنامج الحكومة بما يخص الحقوق والحريات.
- مصفوفة الموجهات الصادر من مجلس القيادة الرئاسي امام البرلمان في مارس 2022م.
- خارطة الطريق المنفذة لخطة العمل المشتركة بين الحكومة ممثل بوزارة حقوق الانسان والأمم المتحدة ممثلة باليونيسف
- توصيات البرلمان للحكومة
- -الاستراتيجية الوطنية لكبار السن
- الخطة الوطنية للأمن والمرأة والسلام
- الاستراتيجية العربية لحقوق الانسان

التحديات

لا يوجد لدى اليمن قانون أو خطة وطنية لمناهضة العنف أو النهوض بالمرأة بشكل عام، لا تزال الحماية القانونية ضعيفة على أرض الواقع، إذ لا يوجد قانون خاص بالعنف المنزلي، ويتم الاستناد إلى بنود قوانين العقوبات المتعلقة بالعنف والاعتداء بشكل عام من دون مراعاة الأوضاع الخاصة والاحتياجات الخاصة للنساء اللواتي تتعرض للاعتداء. وثمة جهود مبذولة من قبل اللجنة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني لسن قانون يجرم العنف ضد المرأة.

18. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لمنع العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا والتصدي له مثل التحرش عبر الانترنت والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمية

- قرار النائب العام رقم 17 لعام 2023م بشأن تحديد اختصاصات الشؤون الإعلامية بديوان النيابة العامة والتي من مهامها:
  - دراسة القضايا التي يحيلها النائب العام على الدائرة المتعلقة بقضايا الصحافة والاعلام وابداء الراي فيها.
  - المشاركة في المحاضرات والندوات والورش التي تهتم بقضايا الصحافة والاعلام وحرية الراي والتعبير بعد موافقة النائب العام.
  - دراسة التشريعات المتعلقة بالصحافة والاعلام وتقديم المقترحات بها الى النائب العام.
- قامت مبادرة نون النسوة بالتعاون مع الحكومة لتنفيذ مشروع الابتزاز الالكتروني والذي من نتائجه انشاء شعبة الابتزاز الالكتروني.
- قرار انشاء شعبة مكافحة الجرائم الالكترونية وذلك بالتنسيق مع تكتل نون النسوي مؤسسة سلام لمجتمعات مستدامة PASS. وعملت النيابة العامة على تجهيز الشعبة واختيار اعضاء من النيابات العامة في سبيل تدريبهم على كيفية التعامل مع الشكاوى الذي ترد عبر منصة الابتزاز الالكتروني. وتدشين الشعبة للتحقيق بجرائم الابتزاز التي سيتم التعامل بالطريقة الالكترونية باستقبال الشكاوى والقضايا الخاصة بالابتزاز الالكتروني وسيتم التدريب لأعضاء النيابة العامة على منصة مكافحة الابتزاز الالكتروني والبرامج المساندة لاستكمال الابتزاز الالكتروني وهذا اول خطوة ومرحلة سيتم توفير الرقم الخاص بالخط الساخن للتواصل.

أبرز الإنجازات

- قرار النائب العام رقم (2) لعام 2024م بشأن انشاء شعبة مكافحة الجرائم المعلوماتية (الالكترونية) تلحق هذه الشعبة بديوان النيابة العامة برئاسة أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة محامي عام ويعاونهم عدد كاف من أعضاء النيابة العامة لا تقل درجتهم عن رئيس نيابة عامة اول من ذوي الخبرة الفنية والكفاءة وعدد من الموظفين.
- تشرف الشعبة على اختصاص نيابة الصحافة والمطبوعات والنشر الالكتروني ودراسة القضايا المحالة عليها من النائب العام الى المحامي الأول؛ وما يرتبط بها من جرائم لا تقبل التجزئة سواء تلك المرتبط فحصها أو استطلاع الراي وعلى شعبة الجرائم المعلوماتية (الالكترونية)
- التنسيق مع شعبة المرأة والطفل لرصد الجرائم التي تقع على الأطفال والنساء باستخدام وسائل تقنية المعلومات ودراستها وتحليلها للوصول الى توصيات تعمل عل مكافحتها وتجنب تكرارها. وذلك سعياً لمعالجة أي انتهاكات قد تحدث لهم مضرة بتنشئتهم بشكل سليم.
- نسقت الوحدة التنفيذية مع المنظمات الإنسانية لتنفيذ برامج توعية واسعة النطاق تستهدف النساء والفتيات النازحات حول النوع الاجتماعي والعنف عبر الانترنت وكيفية الوقاية منه ، كما يقوم فريق الوحدة التنفيذية بجلسات توعية شهرياً للفتيات والنساء تشمل العديد من المجالات من ضمنها التحذير بمخاطر العنف الالكتروني وسرعة الإبلاغ في حالة تعرضهن لها؛ وكذلك نشر ملصقات في المخيمات تحذر من مخاطر هذه الأنواع من العنف وغيره وتشرح طرق الإبلاغ في المخيمات وفتح الخط الساخن لاستقبال شكاوى ومقترحات للنساء النازحات؛ وبالإضافة الى تفعيل نظام الاحالات حول الحماية من العنف في المخيمات والمحاسبة القانونية لمرتكبي العنف بشكل عام و العنف الالكتروني بصفة خاصة بعد ثبوت ادانته.

- تنفيذ مؤسسة افاق شبابية مشروع "تعزيز الوصول الشامل للعدالة" بإشراف من وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ وبدعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP وتمويل من مملكة هولندا خلال الفترة 2021- 2024؛ يركز مشروع تعزيز الوصول الشامل للعدالة في اليمن؛ يهدف المشروع الى **امن المجتمع**؛ تحسين الوصول للعدالة؛ عدالة النوع الاجتماعي؛ تحسين أوضاع المحتجزين وإعادة ادماجهم. ومن أبرز الإنجازات للمشروع الآتي:
  - تعزيز الوصول الشامل للعدالة 603.000 يمني/ة.
  - 11% انخفاض في عدد المحتجزين احتياطيا في عدن.
  - تقديم المشورة القانونية لـ 1.296 محتجز احتياطيا (عدن).
  - توسعة دار الإيواء للنساء المعرضات للعنف وحمايتهن في عدن.
  - تكوين 6 لجان وساطة ومجتمعية لتعزيز الاليات المجتمعية للوصول للعدالة (عدن).
  - التوعية بالمخاطر المتعلقة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة لعدد 62.404 يمني.
  - ترقية 3 شرطيات لمناصب إدارية في عدن 2023م.
  - تطوير معرفة 115 امرأة في منظومة العدل بحقوق الانسان؛ و114 رجل شرطة ومجتمع بتمكين وحماية المرأة والطفل.
  - تنمية المهارات لعدد 600 محتجز (عدن، صنعاء)
  - تحسين ظروف الاحتجاز 1.180 محتجز (عدن، صنعاء).
  - توفير مورد غذاء مستدام (حديقة زراعية مائية) ليستفيد 570 محتجز في السجن المركزي صنعاء.

19. التدابير المتخذة في السنوات الخمس الماضية لتوفير الموارد للمنظمات النسائية التي تعمل على منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له

- تساهم الحكومة من خلال أجهزتها مثل الوحدة التنفيذية بتسهيل وصول العديد من المنظمات والمؤسسات والجمعيات التي تقودها نساء والتي تعمل على منع العنف على النساء مثل اتحاد نساء اليمن وغيرها وتقوم بإبلاغ المؤسسات والمنظمات النسائية عندما تتعرض النساء النازحات لحالات العنف وتقوم بإحالة الحالات اليها.
- قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان عدد من المشاريع في مختلف المحافظات لحماية النساء من العنف في مختلف الجوانب الصحية والنفسية والحماية والدعم الإنساني؛ منها 692.154 مستفيدة من النساء والفتيات من الخدمات والمعلومات الخاصة بالعنف. و401.569 مستفيد من مساعدات آلية الاستجابة السريعة و21.968 ناجي / ناجية من اشكال مختلفة من العنف؛ انشاء 35 مساحة أمنة للنساء والفتيات 449 موظف متدرب تم تدريبهم على تقديم خدمات الحماية و405.230 امرأة مستفيدة من الحقائب النسائية وغير ذلك من الخدمات الصحية والنفسية والطبية وان الفشل في معالجة مخاطر حماية النساء وتقديم خدمات الاستجابة للناجيات من العنف سيقوض حياة ومستقبل أكثر من مليون امرأة وفتاة في اليمن. (تقرير الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن 2023). أيضا في الفترة من يوليو الى سبتمبر 2024م 96.250 شخص تم الوصول إليهم بأنشطة الوقاية والتخفيف من العنف ومعالجته 94% إناث و6% ذكور و37 مساحة امنة للنساء والفتيات مدعومة بخلاف خدامات الصحة الإنجابية. تم تمويل 96% من الاحتياج التمويلي لخطة الاستجابة لعام 2024م.

اتحاد نساء اليمن

اتحاد نساء اليمن يُعدّ واحدًا من أبرز المؤسسات المجتمعية التي تعمل على دعم حقوق المرأة وتوفير خدمات مختلفة لتحسين أوضاع النساء في اليمن، وخاصة في ظل النزاع المستمر. فيما يلي تقرير تفصيلي حول ما يقدمه الاتحاد من خدمات قانونية وقضائية، ودعم نفسي؛ ويعمل على تقديم خدمات متنوعة تستهدف عدة فئات من النساء والفتيات، خاصة اللاتي يواجهن تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة، في ظل الظروف المعقدة التي تعيشها البلاد. الفئات المستهدفة تتنوع بحسب الحاجة إلى الدعم، سواء كان قانونياً أو اجتماعياً أو نفسياً. وفيما يلي تفصيل للفئات المستهدفة مع الأرقام الإحصائية المتاحة: بالإضافة إلى ورش العمل وحملات التوعية، مع تضمين الأرقام الإحصائية والمصادر المتاحة.

أولاً: الخدمات القانونية والقضائية

اتحاد نساء اليمن يقدم خدمات قانونية مجانية تهدف إلى حماية حقوق المرأة، خاصة فيما يتعلق بالتمييز والعنف الأسري. تشمل هذه الخدمات:

التمثيل القانوني: يوفر الاتحاد تمثيلاً قانونياً للنساء في قضايا العنف المنزلي، التحرش الجنسي، الطلاق، حضانة الأطفال والميراث. المحامون المتعاونون مع الاتحاد يقدمون استشارات قانونية مجانية ويقومون بمتابعة قضايا النساء في المحاكم.

الإرشاد القانوني: يتم تقديم إرشادات قانونية للنساء حول حقوقهن والقوانين التي تحميهن، بهدف زيادة الوعي القانوني وتمكين المرأة من المطالبة بحقوقها.

1. النساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

الفئات المستهدفة:

النساء ضحايا العنف الأسري: تشمل هذه الفئة النساء اللاتي يتعرضن للعنف الجسدي، النفسي، أو الجنسي من قبل الأزواج أو أفراد الأسرة.

النساء المعرضات للتحرش الجنسي: خاصة في أماكن العمل أو الأماكن العامة.

الناجيات من الاعتداءات الجنسية.

الأرقام الإحصائية:

وفقًا لتقرير اتحاد نساء اليمن لعام 2022، تم تقديم الدعم لحوالي 3,500 امرأة تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الأسري والتحرش.

2. النساء النازحات

الفئات المستهدفة:

النساء والفتيات اللاتي نزحن من مناطق الصراع بسبب الحرب.

الأرامل اللاتي فقدن أزواجهن في النزاع المسلح.

النساء اللاتي فقدن مصادر دخلهن بسبب النزوح.

الأرقام الإحصائية:

تشير التقارير إلى أن اتحاد نساء اليمن قدم خدمات مباشرة لحوالي 2,000 امرأة نازحة في مراكز الإيواء ومناطق النزوح خلال عام 2022. تشمل هذه الخدمات الدعم القانوني والنفسي، بالإضافة إلى المساعدات المعيشية.

3. النساء والفتيات في الزواج المبكر والقسري

الفئات المستهدفة:

الفتيات اللاتي تعرضن للزواج القسري في سن مبكرة.

النساء اللاتي يسعين للحصول على الطلاق أو إبطال الزواج نتيجة الزواج القسري.

الأرقام الإحصائية:

في عام 2021، استقبل اتحاد نساء اليمن أكثر من 500 حالة لنساء وفتيات تعرضن للزواج القسري أو المبكر، وتم تقديم الدعم القانوني والنفسي لهذه الحالات.

4. النساء ذوات الدخل المحدود

الفئات المستهدفة:

النساء اللواتي يعانين من فقر شديد ولا يستطعن توفير احتياجاتهن الأساسية أو احتياجات أسرهن.

النساء المعيلات للأسر، وخاصة الأرامل والمطلقات.

الأرقام الإحصائية:

خلال عام 2022، تم تقديم برامج دعم اقتصادي وتأهيلي لأكثر من 1,000 امرأة من هذه الفئة، من خلال برامج التدريب المهني والمشاريع الصغيرة.

5. النساء المتأثرات بالصراعات المسلحة

الفئات المستهدفة:

النساء اللواتي تعرضن للإصابة أو فقدن أزواجهن أو أفراد أسرهن في الصراعات المسلحة.

النساء اللاتي فقدن ممتلكاتهن أو منازلهن بسبب النزاعات.

الأرقام الإحصائية:

وفقًا لتقرير 2022، تم تقديم خدمات لعدد يزيد عن 1,200 امرأة تأثرن مباشرة بالصراعات المسلحة، وذلك عبر دعم نفسي وقانوني وإعادة تأهيل اقتصادي.

6. الفتيات اللاتي تركن التعليم

الفئات المستهدفة:

الفتيات اللواتي تركن المدرسة بسبب النزاع، الفقر، أو الزواج المبكر.

الفتيات اللواتي بحاجة إلى

تعليم غير رسمي أو تعليم مهني.

الأرقام الإحصائية:

تم إعادة إدماج حوالي 800 فتاة في برامج التعليم غير الرسمي وبرامج التدريب المهني في مختلف المناطق التي يعمل فيها الاتحاد. الإحصائيات: وفقًا لتقارير عام 2022، قدم الاتحاد أكثر من 1,500 استشارة قانونية وتم تمثيل حوالي 300 حالة نسائية في المحاكم اليمنية.

ثانياً: الدعم النفسي

نظراً للتحديات النفسية التي تواجهها النساء بسبب العنف الأسري والصراعات، يوفر الاتحاد خدمات الدعم النفسي من خلال:

الاستشارات النفسية: يقدم الاتحاد جلسات استشارية فردية أو جماعية للنساء اللاتي يعانين من صدمات نفسية نتيجة العنف أو النزاع. تشمل هذه الجلسات تقديم الدعم العاطفي والمساعدة في تخطي الصدمات النفسية.

التأهيل النفسي: تتضمن برامج التأهيل النفسي تمكين المرأة نفسياً وعاطفياً لتتمكن من مواجهة التحديات والاندماج في المجتمع مرة أخرى.

الإحصائيات: حتى نهاية 2022، تم تقديم الدعم النفسي لحوالي 2,000 امرأة في مراكز الاتحاد المختلفة.

ثالثاً: ورش العمل وحملات التوعية

يعد بناء الوعي وتمكين النساء عبر التعليم والمعلومات من أولويات الاتحاد، وذلك من خلال:

ورش العمل: ينظم الاتحاد ورش عمل تتناول قضايا مثل حقوق المرأة، العنف الأسري، الصحة الإنجابية، وريادة الأعمال. تهدف هذه الورش إلى تمكين النساء بمهارات جديدة وتعزيز وعيهن بحقوقهن ودورهن في المجتمع.

حملات التوعية: أطلق الاتحاد حملات توعية على المستويين المحلي والوطني لتعريف المجتمع بمخاطر العنف ضد النساء، أهمية تعليم الفتيات، وقضايا الزواج المبكر. تركز الحملات على الوصول إلى النساء في المناطق الريفية والحضرية.

الإحصائيات: وفقًا لتقارير عام 2021، نظم الاتحاد حوالي 50 ورشة عمل، شاركت فيها أكثر من 1,200 امرأة. كما تم تنفيذ 30 حملة توعية استهدفت 10,000 شخص عبر وسائل الإعلام المختلفة والمجتمعات المحلية.

الإيواء الآمن

الدار يوفر مكانًا آمنًا للنساء اللاتي تعرضن للعنف أو من هن في حاجة إلى حماية عاجلة. يهدف هذا الإيواء إلى إبعاد النساء عن بيئات تهدد حياتهن أو سلامتهن الجسدية والنفسية.

دار الايواء (عدن):

يمثل أحد أهم المرافق الإنسانية التي تُعنى بتقديم خدمات الحماية والإيواء للأشخاص المتضررين، خصوصاً النساء والأطفال الذين يعانون من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، مثل المشردين أو الناجين من النزاعات والعنف. يُقدِّم الدار عدة خدمات، تشمل:

الحماية والرعاية: توفير مأوى آمن للأشخاص الذين يواجهون مخاطر اجتماعية مثل العنف الأسري أو النزاعات المسلحة، مع تقديم خدمات نفسية واجتماعية لتأهيلهم.

التعليم والتأهيل: توفير برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى تأهيل المستفيدين وتمكينهم من اكتساب المهارات التي تساعدهم في إعادة الاندماج في المجتمع.

الدعم الصحي: التعاون مع مراكز صحية لتوفير الرعاية الطبية الأساسية وخدمات الصحة النفسية للمقيمين في الدار.

الخدمات الغذائية: تقديم وجبات غذائية متكاملة للمقيمين، بما يضمن حصولهم على احتياجاتهم الغذائية اليومية

الإرشاد القانوني: توفير خدمات قانونية للمتضررين، تشمل تقديم الاستشارات القانونية ودعم قضايا النساء والأطفال الذين يحتاجون إلى حماية قانونية.

جوانب التطوير في دار الايواء عدن

1- توسعة الطاقة الاستيعابية: -

على زيادة السعة لاستيعاب عدد أكبر من المحتاجين، خصوصاً مع تزايد حالات النزوح والتشرد بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والعنف الأسري والمجتمعي.

2-التأهيل المهني:

تعزيز برامج التدريب المهني وربط المستفيدين بفرص عمل لضمان استدامة دعمهم بعد الخروج من الدار.

3- التعاون مع المنظمات الدولية: توسيع الشراكات مع منظمات إنسانية دولية للحصول على دعم مالي وفني مستدام، بما يعزز الخدمات المقدمة.

التحديات:

الاستدامة التشغيلية: تعتمد العديد من دور الإيواء بشكل كبير على التمويل الخارجي، وفي حال تقلص هذا الدعم أو تأخره، تتعطل العمليات والخدمات الحيوية.

التوعية المجتمعية المحدودة: ضعف الوعي لدى المجتمع المحلي بأهمية دور الإيواء والخدمات التي يقدمها قد يؤدي إلى وصم اجتماعي للمستفيدين، ما يزيد من صعوبة إعادة إدماجهم في المجتمع.

ا. الدعم النفسي والاجتماعي

الاستشارات النفسية: يتم تقديم جلسات دعم نفسي منتظمة للنزيلات لمساعدتهن على التعامل مع الصدمات والاضطرابات النفسية الناتجة عن العنف أو الظروف القاسية التي مررن بها.

ب- التأهيل النفسي: بالإضافة إلى الدعم الفوري، يقدم الدار برامج تأهيل نفسي لإعادة بناء الثقة بالنفس وتمكين النساء من العودة إلى المجتمع بشكل أقوى.

ج- الخدمات القانونية

النساء في الدار يحصلن على استشارات قانونية مجانية، مع تقديم الدعم القانوني في حال وجود قضايا مثل العنف الأسري، الحضانة، أو الطلاق. كما يوفر الاتحاد تمثيلاً قانونياً في المحاكم إذا دعت الحاجة.

د- التأهيل والتدريب المهني

التدريب المهني: يقدم الدار ورش تدريبية تهدف إلى تمكين النساء من اكتساب مهارات مهنية مثل الخياطة، الحرف اليدوية، وتعلم المهارات التجارية الصغيرة.

هـ- التعليم غير الرسمي: يتم تقديم برامج تعليمية مخصصة لمساعدة النساء النزيلات على اكتساب مهارات القراءة والكتابة، أو إكمال تعليمهن، بهدف تحقيق الاستقلالية المالية والمهنية.

و- الرعاية الصحية

الخدمات الصحية الأساسية: يشمل ذلك الرعاية الطبية الأولية وفحص النساء للتأكد من حالتهن الصحية.

ز- الصحة النفسية: يتم تقديم دعم متخصص في مجال الصحة النفسية بالتعاون مع مختصين في هذا المجال لمتابعة النزيلات.

ح- إعادة التأهيل والاندماج في المجتمع

يعمل الدار على تأهيل النساء ليتمكنّ من العودة إلى المجتمع بكرامة، من خلال برامج إعادة التأهيل التي تساعدهن على تجاوز التحديات الاجتماعية والنفسية. كما يتم توفير دعم لمتابعة النزيلات بعد مغادرتهن الدار لضمان استمرارهن في مسار الاستقرار.

2. الإحصائيات المتعلقة بعدد النزيلات

وفقًا لتقرير عام 2022، أُشير إلى أن دار الإيواء في عدن استقبل حوالي 200 نزيلة على مدار العام. تضمنت هذه الحالات:

- ← نساء وفتيات تعرضن للعنف الأسري.
- ← حالات زواج مبكر وهروب من الزواج القسري.
- ← نساء نزحن من مناطق النزاع بسبب الحرب.

من بين هؤلاء النزيلات، حوالي 75% تعرضن للعنف الجسدي أو النفسي، بينما 25% كانت لديهن حالات تتعلق بالنزوح أو فقدان المأوى.

هذا التقرير يوضح الدور الكبير الذي تلعبه دار الإيواء في عدن في توفير الحماية والدعم المتكامل للنساء والفتيات اللاتي يواجهن تحديات خطيرة في حياتهن، سواء من حيث الحماية الجسدية أو إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي.

جدول رقم (18) يبين المستفيدين والفئات المستهدفة والخدمة المقدمة

عدد المستفيدين	الفئات المستهدفة	الخدمة المقدمة
1500 استشاره قانونية **300 حاله تمثيل قضائي**	النساء ضحايا العنف الاسري، التحرش، الزواج القسري	خدمات الدعم القانوني والقضائي
2000 مستفيدة	النساء المتعرضات للعنف، النساء الناجيات من النزاعات	الدعم النفسي والاجتماعي
200 نزيلة	النساء النازحات، ضحايا العنف	خدمات الإيواء
1200 مشاركة	النساء في المناطق الريفية والحضرية	ورش العمل التوعوية
10,000 مستفيد	المجتمع العام، خاصة المناطق النائية	حملات التوعية
1000 مستفيدة	النساء ذوات الدخل المحدود، النساء المعيلات	برامج التأهيل المهني
2000 مستفيدة	النساء النازحات من مناطق النزاع	دعم النساء النازحات
500 حالة	الفتيات المتزوجات قسرياً أو مبكراً	دعم الفتيات المتزوجات قسرياً أو مبكراً
1200 مستفيدة	النساء المتضررات جسدياً او مادياً من الصراعات	دعم النساء المتأثرات بالصراعات المسلحة
800 فتاة	الفتيات اللاتي تركن التعليم بسبب النزاع او الفقر	التعليم غير الرسمي للفتيات

جدول (19) يلخص أبرز الخدمات التي قدمها اتحاد نساء اليمن في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال الفترة من 2018 إلى 2023:

السنة	نوع الخدمة ملاحظات وتفاصيل	عدد المستفيدات
2018	الدعم النفسي الاجتماعي (تقديم جلسات فريدة وجماعية للنساء المتعرضات للعنف)	2.500
2018	الاستشارات القانونية (قانوني شامل الضحايا العنف ومساعدتهم في تقديم الشكاوى)	800
2019	ورش عمل تدريبية (تدريب على حقوق المرأة والآليات القانونية لحماية النساء)	100
2019	مراكز استقبال (مراكز استقبال الدعم الاجتماعي والنفسي للنساء والفتيات)	3
2020	حملات توعية (حملات إعلامية حول مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي)	20
2020	حالات موثقة للعنف (توثيق الحالات ودراستها بتقديم الدعم المناسب)	3000
2021	استشارات نفسية (جلسات دعم نفسي للأمهات والفتيات لتعزيز الصحة العقلية)	2.000
2023-2022	توفير حماية ومأوى ودعم لنزيلات دار الايواء	.200
2022	دعم مالي لحالات الطوارئ (تقديم مساعدات مالية مؤقتة للنساء في حالات الماركات)	150
2024-2022	شراكات مع منظمات اخرى (التعاون مع منظمات محلية ودولية بتطوير الحماية)	5
2023-2021	ورش للعاملين في مجال الدعم (تدريب لمتطوعين وعاملين على كيفية التعامل في حالات العنف)	150
2023	تعزيز السياسات (السياسيات الحكومة لدعم المرأة وحقوقها، والمشاركة في المؤتمرات	10

20. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/أو التمييز و/أو التحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي

نفذت اللجنة الوطنية للمرأة حملتين للعامين (2022م – 2023م) ضمن حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة حملة توعية تخص المفاهيم النمطية حول علاقة أدوار الرجل والمرأة حول مفهوم النوع الاجتماعي زيادة الوعي الرسمي والمجتمعي حول مخاطر وتأثيرات العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ كما قامت بإنتاج عدد من الموارد التوعوية شملت الآتي:

(7) فيديوهات توعوية لحديث (6) شخصيات حول العنف.

إنتاج (2) موشن جرافيك

إنتاج (10) بوسترات توعوية.

انتاج حلقة إذاعية بودكاست

تدريب (25) إعلامي حول مفاهيم النوع الاجتماعي والمرأة الريفية.

فلاشات توعوية حول مفهوم النوع الاجتماعي وعرضها على السوشيال ميديا والترويج لها.

وعلاوة على ذلك؛ فأن الدور التي تقوم به منظمات المجتمع المدني وبخاصة المنظمات التي تقودها النساء يساهم بشكل كبير وفاعل في تبني حملات المناصرة والتوعية.

21. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية والمصمَّمة خصيصاً للتصدي للعنف ضد الفئات المهمشة من النساء والفتيات

نفذت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان استجابة إنسانية ميدانية لتقديم الدعم الإنساني ومنها دعم للمتضررين من حريق المنازل العشوائية للأسر الفقيرة في حي البساتين الشيخ عثمان لعدد 120اسرة عدد ذكور (220) عدد اناث (300) تم تقديم المساعدات النقدية والخيم والمساعدات الغذائية للمتضررين وأيضا احله الجرحى والمصابين الى المستشفيات الحكومية في عدن (دعم قطاع خاص).

تأهيل خبراء في وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان والجهات الحكومية والمجتمع المدني لعدد (25) منهم (5) اناث حول مفهوم العدالة الاجتماعية وعملية ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان في السياسات والخطط والبرامج العامة في اليمن نظمتها الوزارة بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الاسكوا القاهرة في ٢ مارس ٢٠٢٢م

نفذت الوزارة استجابة إنسانية ميدانية لتقديم الدعم الإنساني ومنها دعم للمتضررين من حريق المنازل العشوائية للأسر الفقيرة في حي البساتين الشيخ عثمان لعدد 120اسرة عدد ذكور (220) عدد اناث (300) تم تقديم المساعدات النقدية والخيم والمساعدات الغذائية للمتضررين وأيضا احله الجرحى والمصابين الى المستشفيات الحكومية في عدن (دعم قطاع خاص).

المجلس النرويجي

هناك جهود كبيرة من عدد من المنظمات المحلية والدولية لمساعدة عدد من المهمشين للحصول على بطائق مدنية وقانونية لتسهيل وصولهم للخدمات بما فيهم المجلس النرويجي الذي قام بتقديم مساعدة الفئات المهمشة للحصول على وثائق ثبوتية وقانونية في إطار محافظات عدن ابين لحج تعز وحتى في المناطق غير المحررة في تعز تم إعطاء بطائق شخصية وفي عدن ولحج وابين تم تقديم بطائق تعريفية.

اغلب النازحين من الفئات المهمشة في المخيمات ويتم التصدي للعنف الواقع على النساء والفتيات على حد سواء لجميع الفئات والطبقات دون استثناء كون القانون اليمني لا يفرق بين المواطنين ولا يوصم الفئات.

وتقوم الوحدة التنفيذية أيضا بالنسبة للنازحين بالتنسيق مع كالستر المأوى لضمان توفير مأوى آمن ويوفر الخصوصية للنساء النازحات ة في المخيمات إذ تشرف الوحدة التنفيذية على 20% من المشاريع لتوفير مأوى آمن وملائم ويوفر الخصوصية.

و17% من المشاريع التي تشرف عليها الوحدة التنفيذية لتوفير الحماية والمساعدة اللازمة للنازحين في المخيمات.

22. الإجراءات والتدابير المتخذة في السنوات الخمس الماضية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار

على الرغم من التحديات والصعوبات التي تواجهها النساء الناتجة عن تداعيات الصراع والحرب والتأثير على حياتهن في جميع المجالات، وضعف المشاركة لهن في العملية السياسية؛ إلا أن هنالك جهودًا مستمرة تبذل لوصول المرأة والمشاركة في صنع القرار؛ أكان ذلك في عملية بناء السلام؛ أو على جميع المستويات؛ وذلك من خلال اللجنة الوطنية للمرأة والعديد من الكيانات والمجموعات والمنظمات النسوية.

لم يُعد يوجد أي تمثيل للنساء في مجلس النواب المنتخب؛ منذ إجراء آخر انتخابات برلمانية في العام 2006 التي فازت بها امرأة واحدة فقط مقابل 300 رجل؛ ومع وفاتها في عام 2015 م؛ أصبح مجلس النواب حكراً للرجال.

في الوقت الذي اليمن منذ وقت مبكر مصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي تدعو الى اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة للتعجيل بتحقيق المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة؛ وباتخاذ خطوات تستهدف تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى تكريس التمييز ضد المرأة. ومن خلال اعتمادها للخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن التي تضمنت إحدى ركائزها تعزيز المشاركة للمرأة؛ الا أن ذلك لا نراه يظهر بشكل واضح؛ وبخاصة أمام تدني نسبة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار؛ وفيما يمكن اعتبارها سابقة خطيرة بأن نشهد الاستبعاد التام لمشاركة المرأة 0% ضمن قوام تشكيل الحكومة 2020 وحتى فترة التقرير 2024؛ باتجاه يعكس خسارة حتى المكتسبات المتواضعة التي تحققت خلال العقود التي مضت؛ ويمكن الإشارة إلى تفاوت كبير في المساواة بين الجنسين رجال والنساء. وفقاً للنتائج الصادمة في مؤشر الفجوة بين الجنسين بالمرتبة (155) عام 2021 -2023 مقارنة (115) في عام 2015. كما وصلت نسبة التحيز في اليمن ضد المرأة في البعد السياسي إلى 79 % في مؤشر المعايير الاجتماعية بين الجنسين GSNI للعام 2020.

هناك برامج خاصة تستهدف النساء في المجتمعات المحلية والنازحات، مثل:

1) **برامج الإرشاد للنساء النازحات:** تقدم هذه البرامج دعمًا خاصًا لتمكين النساء من المشاركة في صنع القرار في مجتمعاتهن. التدريب على مهارات الحياة: يتضمن مهارات القيادة والتفاوض.
2) **جمع وتحليل البيانات:** تم العمل على تحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بمشاركة النساء، من خلال:
   - إنشاء قواعد بيانات عن النساء في المناصب العامة.
   - استخدام أدوات تحليل البيانات لتحديد الفجوات في التمثيل.

كل هذه الجهود تهدف إلى تعزيز مكانة المرأة في الحياة العامة وتقديم فرص حقيقية للمشاركة في صنع القرار.

وعلى المستوى المحلي أظهرت نتائج البيانات والمعلومات التي تم جمعها لعام 2023م عن وضع المرأة في محافظة حضرموت الى أن هناك تحسناً ملموساً قد حصل في تقلد المرأة مناصب قيادية في هرم السلطة المحلية ففي المشاركة وصنع القرار بلغ عدد النساء بدرجة مدير عام (13) امرأة أي ما نسبة حوالي 10% من اجمالي عدد مدراء العموم في المحافظة مقارنة (3) في عام 2015م إلا أن هذه النسبة تقل في مديريات الوادي فهناك اثنتان فقط بدرجة مدير عام وعلى مستوى المديريات تم تعيين عدد (16)[30]مديرة لأداره تنمية المرأة في المديريات الرئيسية للمحافظة من مخرجات المؤتمر الأول للمرأة في حضرموت ساحلاً و وادياً ، بالإضافة الى الكثير من النساء يشغلن مدراء ادارات في فروع مكاتب الوزارات والمؤسسات الحكومية . ورغم ذلك التحسن إلا أنه لا زالت الفجوة كبيرة في هذا الجانب تقدر في حدود 90% في الجانب السياسي لا يزال تواجد ومشاركة المرأة محدود جدا ضمن الأطر القيادية للكيانات السياسية ويتركز تواجدها كمديرة ادارة المرأة لهذه الكيانات السياسية.

[30] الادارة العامة للمرأة ديوان المحافظة

23. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الإعلام، بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)

كفل دستور الجمهورية اليمنية حق الرأي والتعبير لكافة المواطنين دون تمييز للجنس كما قام النظام السياسي وفقا للدستور على مبدا التعددية السياسية والحزبية والديموقراطية والذي يعد حريه الراي والتعبير الركيزة الاساسية لهما، وفي السياق ذاته صدر القانون رقم ١٩ للصحافة والمطبوعات لينظم النشاط الصحفي وفي هذا السياق كله تعد منظومه التشريعات في البلاد ضامن اساسي لممارسه المرأة لحقها في حريه الرأي والتعبير، كما وضعت القوانين والضوابط المعنية بالحد من الإساءة بحريات الأخرين.

فيما يتعلق بحقوق المرأة بالتوظيف والاستحقاقات الوظيفية الأخرى في قطاع الإعلام فان الدستور ومختلف القوانين اليمنية بما فيها قانون الخدمة المدنية وقانون العمل لم يضع اي تمييز بالأجور والمكافأة والعلاوات او الترقيات بين الرجل والمرأة بل يضل المعيار الرئيسي لذلك هو المؤهل وفتره الخدمة والكفاءة بالعمل، ولقد شهدت البلاد منذ عام ١٩٩٠ تخرج وتأهيل مئات من الفتيات والنساء - العاملات في الاعلام - من اقسام الاعلام في جامعات صنعاء وعدن وحضرموت الذي شكل نقله نوعية في ايجاد كادر اعلامي نسوي مؤهل.

تجدر الإشارة الى ان المرأة اليمنية لديها مكانه متقدمة وقديمة في مجال الاعلام ، بدأ بالدور الذي لعبته في قناه عدن الفضائية والتي تعد اقدم تلفزيون بالجزيرة العربية تأسس في ستينات القرن الماضي حيث شغلت المرأة فيه مواقع مختلفة في فترة مبكره جدا (وكان حينها ظهور المرأة في وسائل الاعلام يعد من الامور المحرجة) وكانت القناة تضم ١٨٠ موظفه اعلاميه من اصل ٦٢٤ كادر، وكانت غالبيتهن يشغلن مواقع قياديه ومهنيه بحته في التصوير والاخراج واعداد البرامج وتقديم النشرات الإخبارية، هذا بالإضافة الى ان هناك العديد من الصحفيين والصحفيات في وزارة الاعلام

يساعد الإعلام النسائي في تسليط الضوء على تجارب النساء ومعاناتهن، ويعزز الوعي بالقضايا الاجتماعية. كما تسهم النساء في الإعلام في تغيير الصورة النمطية حول المرأة في اليمن، وطرح قضايا مهمة مثل حقوق المرأة والمساواة، كما تستخدم العديد من النساء منصات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى جمهور أوسع والتفاعل مع قضايا مجتمعية، والتعبير عن أنفسهن ومشاركة آرائهن وأفكارهن.

هناك عدد متزايد من النساء اللواتي يعملن في مجالات الإعلام، مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون، وبعضهن يشغلن مناصب قيادية فيها، ويشاركن بنشاط في تغطية الأحداث المحلية، وهدفا منا لحصر ما يمكن حصره من إنجازات تحققت للمرأة في وسائل الإعلام خلال الخمس السنوات الماضية؛ وكانت النتائج بالآتي:

1) **التمكين والتعيين الوظيفي لبعض النساء في المناصب العليا ضمن وزارة الإعلام والثقافة والسياحة وقطاعاتها، وتتصدر المرآه فيها المناصب القيادية التالية:**

- مدير عام مكتب الوزير (قطاع الإعلام).
- مدير عام مكتب الوزير (قطاع السياحة).
- نائب مدير مكتب وزير الإعلام (بدرجة مدير عام).
- مستشار وزير الإعلام.
- الوكيل المساعد لوزير الإعلام لشؤون الإذاعة والتلفزيون.

- وكيل الوزير (قطاع الثقافة).
- مدير عام إدارة المرأة في وزارة الإعلام.
- مدير عام مكتب رئيس مجلس الإدارة في مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر.
- مدير عام الرقابة والتفتيش في مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر.
- مدير عام مكتب رئيس مجلس الإدارة بالمؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون.
- مدير عام المرأة بالمؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون.
- مدير عام إذاعة المكلا.
- مدير مكتب مدير عام إذاعة مأرب.
- سكرتيرة مدير عام إذاعة مأرب.
- مدير إدارة المرأة والطفل في إذاعة مأرب.
- مدير الموارد البشرية في مؤسسة بأكثير (30) نوفمبر.
- سكرتير تحرير صحيفة شبام (مؤسسة بأكثير للإعلام)
- مدير إدارة التحرير الإخباري في إذاعة صنعاء.

2) **المرأة والطفلة في الخارطة البرامجية لقطاعات وزارة الاعلام والتكنولوجيا**:

- قناة عدن الفضائية حملة مكافحة جرائم الابتزاز الإلكتروني وإشهار شعبة مكافحة الجرائم في مكتب النائب العام (تنفيذ تكتل نون النسوي)
- إذاعة مأرب (برنامج من الواقع).
- إذاعة المكلا (عالم المرأة) (شقائق الرجال) (مجلة الأسرة) (واحة الأطفال).
- إذاعة سيئون (برنامج بيت العز).
- إذاعة صنعاء (برنامج المرأة والطفل).

توجد بعض المبادرات وبرامج التدريب المخصصة لدعم الصحفيات وتزويدهن بالمهارات اللازمة، وبعض المنظمات المحلية والدولية التي تعمل على تعزيز حرية التعبير في اليمن من خلال تقديم الدعم القانوني، والتوعية، والرصد، مما يساعد على خلق بيئة أكثر أمانًا للصحفيين والصحفيات ولوسائل الإعلام، كما ان الطفرة التي شهدتها وسائل الاتصالات في الآونة الأخيرة والمعروفة بثورة المعلومات كان لها عميق الاثر في توسيع مشاركة المرأة في المجال الاعلامي ليس فقط من خلال وسائل الاعلام التقليدية كالتلفاز والاذاعة ووسائل الصحافة المكتوبة ولكن في شبكات التواصل الاجتماعي التي وفرت مساحة لجميع النساء للتعبير عن الراي حتى من غير العاملات في قطاع الاعلام. مع ذلك لازال الواقع التنموي للمرأة في مختلف وسائل الإعلام الحكومية غير مرضي.

يمكن القول بان السياسات الإعلامية في اليمن تتأثر بشكل كبير بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، وذلك يتطلب توازنًا بين حماية حرية التعبير وضمان الأمن والاستقرار، وهو ما يمثل تحديًا كبيرًا في سياق النزاع المستمر والأوضاع الاقتصادية الصعبة، الى جانب التحديات الأخرى التي تقلل من انخراط المرأة في العمل الإعلامي مثل نقص التمويل والتهديدات التي تتعرض لها بعض الصحفيات وبعض القيود الثقافية والاجتماعية التي تحد من مشاركة النساء في مجالات الإعلام، ومن اجل تحسين وضع المرأة في الاعلام في بلادنا وتمكينًها في هذا المجال فان ذلك يتطلب:

- دعم السياسات التي تعزز من تعيين النساء في المناصب القيادية والإدارية في وسائل الإعلام، وتطوير القوانين التي تحمي الصحفيات من الاعتداءات والتمييز.

- اعتماد برامج تدريبية مخصصة للنساء في مجالات الصحافة والإعلام، تشمل تطوير المهارات الفنية والتقنية. وكذلك توفير منح دراسية أو فرص عمل مخصصة للنساء في مجالات الإعلام.
- تعزيز الإنتاج الإعلامي الذي يركز على قضايا النساء وتجاربهن.
- التعاون مع منظمات حقوق الإنسان والإعلام لتعزيز حقوق المرأة ودعم الصحفيات
- توعية المجتمع حول أهمية دور المرأة في الإعلام وتأثيره على المجتمع.

دور الإذاعة في قضايا المرأة

لعبت الإذاعات الخاصة منها (عدنية، راديو لنا، بندر عدن وإذاعة عجن الغد) دوراً هاماً في رفع صوت المرأة ومعاناتها سواء بالريف او المدينة؛ من خلال تصميم برامج إذاعية متخصصة في التوعية بحقوق المرأة أو عبر تخصيص مساحة لمناقشة القضايا المواضيعية؛ من ذلك برامج مناهضة العنف ضد المرأة والمرأة الأمن والسلام؛ برنامج مكاني وامن وسلام؛ كذلك برامج تناقش اوضاع الاقتصادية وانعكاسه على الفئات المستضعفة في اليمن ومنها المرأة.

24. وصف الأجهزة الوطنية الحالية المعنية بالمرأة؛ التدابير المتخذة على مدى السنوات الخمس الماضية لإنشاء هذه الأجهزة و/أو تعزيزها.

الجهات الحكومية:

المجلس الأعلى للمرأة:

يترأس المجلس رئيس الوزراء ويضم في عضويته عدد من الوزراء المعنيين؛ بالإضافة إلى رئيسة اللجنة ونائبتيها ورئيسات فروع اللجنة بالمحافظات وست شخصيات نسائية يصدر بتعيينهن قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض رئيسة اللجنة وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص.

أهم مهام المجلس:

- رسم وإقرار السياسات العامة والاستراتيجيات والبرامج اللازمة لتحقيق أهداف المجلس.
- إعداد مشاريع القوانين والتشريعات ذات العلاقة بشؤون المرأة بما يكفل مواكبتها للتطورات التي يشهدها المجتمع بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على المستوى المركزي والمحلي.

اللجنة الوطنية للمرأة:

هي الجهاز الاستشاري والتنفيذي للمجلس الأعلى للمرأة وتتكون من التالي:

- ممثلات الجهاز الإداري للدولة (الإدارات العامة للمرأة في الوزارات) منظمات المجتمع المدني (المؤسسات التي وصلت فيها المرأة إلى مواقع صناعة القرار) والقطاع الخاص (مجلس سيدات الأعمال).
- رئيسات فروع اللجنة في محافظات الجمهورية.
- الكوادر الإدارية العاملة في إدارة وتسيير الأعمال اليومية للجنة.

أهم مهام اللجنة:

تقوم اللجنة بتأدية العديد من المهام وفقا لما حددته القرارات الصادرة بشأنها ومن هذه المهام ما يلي:

1. إعداد مشاريع الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية الخاصة بالمرأة.
2. تلقى المقترحات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات من مختلف المؤسسات والمنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشئون المرأة ودراستها.

3. دراسة التجارب الرائدة في مجال استراتيجيات الدول حول تنمية المرأة على المستويات العربية والإقليمية والدولية والعمل على الاستفادة منها.
4. التوعية بقضايا المرأة وحقوقها في كافة مناحي الحياة ونشر الوعي القانوني.
5. تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المتعلقة بالمرأة بعد إقرارها من المجلس الأعلى ووفقا لتوجهات الدولة.
6. تلقى المساعدات والهبات غير المشروطة المقدمة للجنة والإشراف على توزيعها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة.
7. الإشراف على فروع اللجنة وتنسيق أنشطتها والمتابعة الدورية لتفقد سير عملها ودراسة أوضاعها ومشاكلها ورفع تقارير بذلك تتضمن المقترحات والمعالجات.
8. إعداد تقارير سنوية عن أوضاع المرأة ورفعها للمجلس الأعلى للمرأة.
9. إعداد التقارير عن مستوى تنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية النافذة والمتعلقة بالمرأة.

إنجازات اللجنة

- عملت على إعداد استراتيجية وطنية 2022م- 2026م. وضمن الاستراتيجية بخطة للعمل وفق القرار الاممي 1325م.
- تعزيز دور النساء الحزبيات في النهوض بالمشاركة السياسية الفاعلة والمساهمة في الحراك السياسي في العام 2022م.
- تنفيذ ورش عمل التمكين السياسي للنساء الحزبيات لتعزيز التمييز الإيجابي ودور منظمات المجتمع المدني للنهوض بمشاركة المرأة السياسية
- تحفيز النساء الحزبيات لمتابعة الإصلاحات ودمج قضايا النوع الاجتماعي في احزابهن في العام 2022م.
- ساهمت بتمكين النساء في مواقع صنع القرار.
- ساهمت في عملية بناء القدرات للنساء الحزبيات للعام 2022م.
- ساهمت في تأهيل عدد 100 من النساء من مختلف القطاعات لتعزيز قدرات النساء اليمنيات في دمج مبادئ الامن البشري في أنشطة المرأة والسلام والأمن.
- التوعية بالقرار الاممي 1325م في العام 2023م
- عملت قاعدة بيانات للنساء القياديات في الوزارات في المحافظات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً 2022م.
- تعزيز الديمقراطية الداخلية للأحزاب خاصة بقضايا ترشيح الحزب للنساء.
- معرفة واقع الكفاءات والقيادات في مختلف المجالات والعلوم والتخصصات.
- التوعية بقضايا العنف التي تتعرض لها النساء والفتيات ضمن الحملة الدولية 16 يوما لمناهضة العنف ضد المرأة للأعوام 2022 – 2023م.
- نفذت حملات إعلامية لمناهضة العنف ضد المرأة.
- ساهمت في تقييم دور المرأة في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومشاركتها في العمل السياسي؛ من حيث التمثيل في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار.
- ساهمت بالعمل بعدد من التقارير الإقليمية في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
- المساهمة في دعم جهود التنسيق والعمل المشترك بين الجهات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لتوحيد الجهود لتنفيذ القرار 1325.
- المساهمة في دعم المرأة لدى صناع القرار وانشاء إدارات للمرأة في الوزارات التي لم تكن بها إدارات خاصة بالمرأة.

مثال لنشاط فروع اللجنة الوطنية للمرأة في المحافظات فرع حضرموت الساحل: وهي تعمل بشكل جيد ولم يتوقف نشاطها خلال الفترة الماضية بسبب الحرب بل واصلت نشاطها وتعد تقارير سنوية عن وضع المرأة بالمحافظة.

الإنجازات التي حققتها:

1- اصدار قرا ر بتشكيل فريق الرصد والمتابعة لرصد مستوى التقدم المحرز من منظور النوع الاجتماعي بجميع مكاتب الوزارات والجامعات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني الداعمة.

2- اختيار مركز الارشاد الاسري بمحافظة حضرموت التابع للجنة الوطنية للمرأة عضواً في مجلس الارشاد الاسري على مستوى الوطن العربي.

3- اعداد اول دراسة في م/ حضرموت حول العنف الاسري ضد المرأة ساحلاً ووادياً عام 2023.

إدارات المرأة في الوزارات:

بموجب إعادة تفعيل اللجنة الوطنية للمرأة؛ تابعت ووضعت لهن العديد من المهام في إطار لائحة اللجنة الوطنية للمرأة، بالإضافة الى وجود مهام اخرى في إطار لوائح الوزارات من أهم تلك المهام:

- المشاركة في اقتراح وصياغة ومناقشة السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج التنفيذية في الجهة التي تعمل بها؛ وابداء الرأي فيها لضمان ادماج قضايا المرأة من منظور النوع الاجتماعي.
- المساهمة في اعداد التصورات المتعلقة بمتابعة المشروعات التنموية المختلفة المتعلقة بقضايا المرأة وتزويد اللجنة الوطنية للمرأة بالمقترحات الداعمة للمرأة.
- التنسيق بين اللجنة الوطنية وجهة عملها.
- المشاركة في اجتماعات اللجنة والعمل على تنفيذ ما أقر في تلك الاجتماعات في نطاق جهة عملها.
- جمع البيانات الخاصة بوضع المرأة والنوع الاجتماعي في الجهة التي تعمل بها وموافاة اللجنة بذلك.
- رصد كافة المتغيرات والتطورات التي تتعلق بقضايا المرأة كنتيجة للسياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المنفذة من قبل كل جهة ورفع تقرير بمؤشراتها لقيادة الجهة ونسخة للجنة الوطنية للمرأة مقرونا بالملاحظات والمقترحات المناسبة.

أبرز الإنجازات المحققة:

الإدارة العامة لحماية الاسرة في وزارة الداخلية

جدول رقم (20) يبين انجازات الإدارة العامة لحماية الاسرة في وزارة الداخلية في مجال بناء القدرات

م	المحافظة	عدد المتدربات	موضوع الدورة	العام
1	عدن	70	مشروع تعزيز الحماية من كوفيد19 – في إطار تمكين النساء من تحقيق العدالة	2021
	لحج	35		
	ابين	35		
2	تعز	60	قوانين الشرطة	2021
3	عدن	120	مهارات النهج القائم على النوع الاجتماعي	2021
	تعز	60		
	حضرموت	60		
4	عدن	60	احتياجات البحث الجنائي والمنافذ	2022
5	عدن	15	حول الحماية القانونية للاجئات	2022
6	عدن	30	تطوير مهارات العامل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	2023
7	عدن	30	كيفية التعامل مع السجينات وفق قواعد بانكوك وقواعد نلسون مانديلا	2023
8	عدن	20	التحقيق في قضايا الاسرة	2023
	لحج	3		
	ابين	7		
9	المهرة	30	تطوير مهارات التعامل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	2023
10	عدن	30	تعزيز دور المرآة في الامن والسلام وفق القرار"1325"	2023
11	عدن	30	تطوير مهارات الشرطة النسائية في مجال المهارات الإدارية واسس الحاسوب	2023
	لحج	15		
	ابين	15		
12	عدن	30	أساليب التحقيق	2023
13	عدن	30	مناقشة خطة العمل الوطنية حول القرار "1325" بشأن المرأة والامن والسلام ودورها في اطار وزارة الداخلية	2023
14	عدن	30	ببناء قدرات القاضيات والعاملات في مجال العدالة في التعامل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	2023
15	سقطرى	30	مهام واختصاصات الشرطة النسائية في اطار قانون هيئة الشرطة	2024
16	عدن	30	أهمية دور الأدلة الجنائية في كشف الجريمة	2024
17	عدن	30	الابنزاز الالكتروني وإجراءات الاستدلال المفترضة	2024
18	عدن	30	تعزيز المهارات الأمنية للشرطة النسائية	2024

الخطة الاستراتيجية لتنمية المرأة في المحليات 2024 – 2026، وزارة الإدارة المحلية

جاء تفعيل دور الإدارة العامة لتنمية المرأة في وزارة الإدارة المحلية والمحافظات استجابة لاحتياجات تنمية المرأة واشراكها في صنع القرار المحلي؛ بعد توقف عملها عدة سنوات بسبب الحرب والصراع. وتمحورت الخطة الاستراتيجية التي جاء اعدادها في اطار مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن SIERY؛ الممول من الاتحاد الأوروبي EU وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP عبر منظمة صناع النهضة NMO ؛ في أربعة محاور رئيسة:1) المشاركة في صنع القرار؛ 2) التمكين الاجتماعي والاقتصادي؛ 3) البيانات والمعلومات الداعمة لصناعة القرار؛ 4) التطوير المؤسسي؛ وانعكاس تلك المحاور في اهداف استراتيجية وتنفيذية والبرامج والمشروعات والأنشطة ومراحلها الزمنية والجهات المسؤولة والشريكة في التنفيذ والتمويل، وتحديد المخرجات والنتائج ومؤشرات الأداء وإطار المتابعة والتقييم. وفي الإطار تم إعداد الخطة التنفيذية للعام 2024 للإدارة العامة للمرأة.

كما تم صدور قرار وزاري رقم (1) 2023م بشأن لائحة التقسيمات التنظيمية الفرعية للإدارة العامة لتنمية المرأة لدواوين عام المحافظات وأمانة العاصمة، تهدف هذه اللائحة وفقاً للمادة (2) الى تنظيم الإدارة العامة لتنمية المرأة بأمانة العاصمة ودواوين عام المحافظات والمديريات وتحديد هيكلها ومهامها واختصاصاتها.

منظمات المجتمع المدني:

تنامى عدد منظمات المجتمع المدني؛ وبخاصة المنظمات التي تقوها نساء وأصبح نشاطها ملموساً على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من أبرز الأنشطة التي تقوم بها:

- المساهمة في تحسين الوضع المعيشي والتعليمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات. بما في ذلك العمل على توفير سبل العيش الكريم والامن الغذائي من خلال برامج بناء القدرات والمهارات الحياتية.
- حماية حقوق المرأة ومناصرة قضاياها السياسية والقانونية والاجتماعية.
- الدعوة الى تعميم وإدماج قضايا النوع الاجتماعي وتقليص الفجوة بين الجنسين.
- رفع مستوى الوعي الصحي والبيئي والقانوني لدى مختلف النساء والفتيات.
- قيادة حملات المناصرة لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- قيادة مبادرات بناء السلم المجتمعي.

علاوة على ذلك؛ فأن منظمات المجتمع المدني، وخاصة منظمات حقوق المرأة؛ تعد عاملا رئيسيًا في تحقيق التغيير الإيجابي للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وقد أُقرَّ بهذا الدور القيادي الأساسي لمنظمات المجتمع المدني مرارًا وتكرارًا على أعلى مستويات منظومة الأمم المتحدة، حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى منظمات المجتمع المدني، وخاصة منظمات حقوق المرأة، في مراجعة منهاج عمل بكين (2020) باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في النهوض بالنوع الاجتماعي وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

27. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لإقامة السلام والحفاظ عليه، وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن

خطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن 2020-2023

اتخذت الحكومة اليمنية في إطار الالتزام بتنفيذ القرار 1325 وأجندة المرأة والسلام والأمن في ظل ظروف الصراع والحرب إجراء تصميم خطة العمل الوطنية الأولى؛ قادت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل مهمة الإعداد لخطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن من خلال تشكيل فريق فني، وتم تشكيل اللجنة الوطنية بقرار مجلس الوزراء (106) لعام 2018 لمناقشة خطة العمل الوطنية برئاسة وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل وعضوية كلاً من عضوان يمثلان وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، والوزارات (الداخلية، الدفاع، العدل، حقوق الانسان، الخارجية، التخطيط والتعاون الدولي، التربية والتعليم، الصحة العامة والسكان، الإدارة المحلية، الشئون القانونية والاعلام) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، اللجنة الوطنية للمرأة، اتحاد نساء اليمن، بالإضافة الى عضوان يمثلان مؤسسات المجتمع المدني تختارهم وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل؛ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (75) لعام 2019 بالموافقة على الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام.

اهداف وأولويات خطة العمل الوطنية للمرأة والأمن والسلام

هدفت الخطة الى حماية النساء اثناء النزاعات وما بعد النزاعات وتعزيز مشاركتهن في عمليات حفظ السلام وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولويات الخطة ارتكزت خطة العمل التنفيذية لتفعيل القرار 1325 على الركائز التالية:

المشاركة: زيادة مشاركة النساء على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي الأمن والجيش وفي الاليات المحلية والدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان وفي السلك الدبلوماسي وفي التصدي للنزاعات وحفظ السلام.

الوقاية**:** انشاء اليات للإنذار المبكر تراعي النوع الاجتماعي وزيادة مشاركة المرأة في الوقاية من التطرف والعنف وتفعيل القوانين والتشريعات وتأهيل كوادر الشرطة والجيش للوقاية من العنف ضد النساء

الحماية: تقديم خدمات الدعم الصحي والنفسي والقانوني للنساء والفتيات ضحايا الانتهاكات والعنف، ووضع ادلة ارشادية لمقدمي الخدمات وتنفيذ برامج لتمكين النساء في اوقات النزاعات وما بعدها وتوفير التعليم للفتيات، وانشاء مراكز لتأهيل النساء والفتيات التي يتعرضن للعنف.

الاغاثة / الانعاش: تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من النساء والفتيات المشردات واللاجئات وضحايا العنف لاحتياجاتهن من الاغاثة وخدمات الرعاية واشراك المرأة في خطط نزع السلاح وفي جهود الاغاثة والمساعدات الانسانية، وتنفيذ برامج فورية لتمكين النساء للاندماج في المجتمعات المضيفة.

الاهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية

بنا ء على مخرجات المشاورات الوطنية والمحلية المبنية على المرجعيات الأممية حول المرأة والأمن والسلام والسياق الإقليمي والوطني، تم التوافق على أربعة أهداف استراتيجية للخطة الوطنية، المرأة والأمن والسلام، التي سيتم العمل على تحقيقها خلال الأعوام 2020 - 2024المتمثلة فيما يلي:

الهدف الاول: تعزيز مشاركة المرأة على كافة المستويات في مواقع صنع القرار

الهدف الثاني: ضمان الوقاية من النزاعات ومن كافة اشكال العنف الجنسي والتطرف والإرهاب

الهدف الثالث: تعزيز حماية النساء من كافة اشكال العنف

الهدف الرابع: توفير الاحتياجات الانسانية للنساء اثناء وبعد النزاعات مستجيبة ومراعية للنوع الاجتماعي

أبرز الإنجازات في تنفيذ الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام

بدأت أولى خطوات التنفيذ للخطة الوطنية في عام 2021؛ ومن خلال توفير الدعم الفني تم وضع إطار تشغيلي شامل (الهيكلية المؤسساتية وشروطها المرجعية) برئاسة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتمويل من الحكومة النرويجية، وبالشراكة مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP، وبالتنسيق مع مجموعة الشركاء شملت عدد من وزارات ومؤسسات الحكومة المعترف بها دولياً؛ منظمات المجتمع المدني؛ القطاع الخاص والأكاديميين/ت. تضمنت الهيكلية المؤسساتية وشروطها المرجعية العناصر التالية:

أولا: ما هي الخطة الوطنية لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في اليمن

ثانيا: لماذا الخطة الوطنية لأجندة المرأة والسلام والأمن في اليمن؟

ثالثا: المرجعية القانونية لتنفيذ الخطة
رابعا: مبادئ عمل تنفيذ الخطة

خامسا: الهيكلية المؤسساتية للخطة الوطنية

سادساً: آليات التنسيق والعمل بين الوحدات الثلاث لهيكلية الخطة الوطنية

سابعا: مدونة قواعد السلوك لكافة أعضاء الوحدات الثلاث للهيكلية
ثامنا: صلاحية عمل هيكلية الخطة الوطنية

الهيكلية المؤسساتية للخطة الوطنية

تضم الهيكلية المؤسساتية للخطة الوطنية لأجندة المرأة والسلام والأمن ثلاث وحدات رئيسية:

1. اللجنة الاستشارية (وحدة استشارية وتمثيلية)
تضم اللجنة الاستشارية برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل 18 عضو/ة ممثلين/ات عن الوزارات ذات العلاقة بتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، مكتب النائب العام والنيابة العامة لحج ومنظمات المجتمع المدني النسوية والشبابية، والقطاع الخاص وأكاديميات، ورئيسة الفريق الوطني. وشملت اللجنة الاستشارية القطاعات المختلفة والتي ستوفر قاعدة معلوماتية وسياساتية لدعم تصميم وتنفيذ فعاليات الخطة عبر القطاعية، وبالتحديد المتعلقة بقطاعات (الأمن، الصحة، التعليم والحماية الاجتماعية والعمل). وقد حددت الشروط المرجعية آلية عمل و المهام الرئيسية للجنة الاستشارية.

2. الفريق الوطني للتخطيط والتنسيق والمتابعة

يضم الفريق الوطني 9 عضوات: 6 منهن يترأسن الإدارات العامة للمرأة في الوزارات ذات العلاقة بتقديم الخدمات الأساسية للنساء مثل (الأمن، الصحة، التعليم، الإدارة المحلية، الخدمات الاجتماعية والعمل واللجنة الوطنية للمرأة)، و3 ممثلات عن منظمات مجتمع مدني نسوية وشبابية. يمثل فريق التخطيط والتنسيق والمتابعة الهيئة المسؤولة عن تشغيل خطة اليمن الوطنية لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في اليمن. يترأس الفريق الوطني ممثلة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وقد حددت الشروط المرجعية آلية العمل والمهام الرئيسية للفريق الوطني للتخطيط والتنسيق والمتابعة.

3. **مجموعات العمل المحلية (مجموعة في كل محافظة)**

تتشكل عضوية مجموعة العمل المحلية من 8 أعضاء: 5 ممثلات لدوائر المرأة في المكاتب التنفيذية في كل محافظة، بما في ذلك ممثلة عن اللجنة الأمنية في المحافظة، بالإضافة الي 3 ممثلات لمنظمات مجتمع مدني تعمل مع الفئات المهمشة من النساء والفتيات في القطاعات المختلفة. يتم ترشيح عضوية مجموعة العمل بالتشاور مع المحافظ والذي يقوم بالتصديق عليها. يترأس مجموعة عمل المحافظة المحافظ بشكل اعتباري، ولكنه يرشح من ينوب عنه لمتابعة عمل المجموعة وقيامها بمهامها.

وثيقة سياسة التنسيق والمتابعة لتنفيذ الخطة الوطنية لأجندة المرأة والسلام والأمن في اليمن

في إطار التزام الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتفعيل الخطة الوطنية لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في اليمن بتأثير عال ومستدام، يضع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والذي يترأس اللجنة الاستشارية للخطة الوطنية بمكونها الشامل– وزارات ومؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات أكاديمية ومؤسسات قطاع خاص – سياسة خاصة للتنسيق والمتابعة بهدف تنظيم عملية تنفيذ الخطة الوطنية الخاصة بأجندة المرأة والسلام والأمن وضمان أن كافة الجهود المبذولة من كافة الشركاء الدوليين والوطنيين والمحليين تعمل في إطار الشراكة، الشفافية والمساءلة والتكامل لتجنب الازدواجية. تهدف هذه السياسة أيضا إلى تمكين القائمين على تنفيذ الخطة الوطنية من تتبع أثر الجهود الدولية والوطنية والمحلية الهادفة إلى تحقيق أهداف أجندة المرأة والسلام والأمن وقياس مستوى التقدم التي تحققه هذه الجهود في واقع النساء والفتيات والشباب والشابات والرجال اليمن.

إجراء تقييم لمشاكل واحتياجات السكان الأمنية

في ديسمبر 2022، تم التوقيع على اتفاقية منخفضة القيمة (LVA) بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسةSOS؛ وهي عضو في الفريق الوطني للتخطيط والتنسيق والمتابعة الخاص بهيكلية الخطة، لإجراء تقييم لمشاكل واحتياجات لمخاوف الأمنية للسكان المحليين في الفترة من يناير إلى يوليو 2023. يعد هذا التقييم أحد الأنشطة الأساسية لخطة تنفيذ خطة العمل الوطنية في عام 2023. سيتم استخدام نتائج هذا التقييم كمصدر للمعلومات القائمة على الأدلة لإجراء التقييم الذاتي للنوع الاجتماعي (GSA) لمؤسسات قطاع الأمن وإنشاء خطط عمل مستجيبة للنوع الاجتماعي يتم تنفيذها من قبل مراكز شرطة العاصمة عدن بحلول أوائل عام 2024 .

يهدف تقييم المشاكل والاحتياجات الأمنية للسكان المحليين إلى:

- فهم التصورات المختلفة للأمن لدى النساء والرجال والفتيان والفتيات وكيف تغيرت تصوراتهم للأمن بسبب الصراع.
- التعرف على المشاكل الأمنية المختلفة التي يواجهها الرجال والنساء والفتية والفتيات وكيفية التكيف معها.
- فهم كيفية تقييم النساء والرجال لأداء المؤسسات الخدماتية المختلفة الرسمية وغير الرسمية، بالتحديد مراكز الشرطة.
- تحديد الاحتياجات الأمنية ذات الأولوية للنساء والرجال والفتية والفتيات ودور مراكز الشرطة في تلبية هذه الاحتياجات.

تم تصميم التقييم بطريقة تخدم أغراضًا متعددة: 1) توظيف 17 باحثًا ميدانيًا لإجراء التقييم لمدة 7 أشهر - يناير حتى نهاية يوليو 2023؛ 2) تحسين مهارات فريق التقييم (9 نساء و8 رجال) على أدوات جمع البيانات وتحليل النوع الاجتماعي وكيفية تطبيقها خلال عملية التقييم؛ و3) تجميع المعرفة والمعلومات حول الخدمات الاجتماعية المختلفة المقدمة للسكان المحليين في المديريات المحلية المستهدفة، بالإضافة إلى رسم خارطة اجتماعية لكل مديرية لتكون متاحة كمصدر معلومات لمختلف أصحاب المصلحة .

كجزء من عملية التعلم، تم تزويد فريق البحث بتدريب لمدة 7 أيام على مهارات وأدوات جمع البيانات وتحليل النوع الاجتماعي للبيانات التي يتم جمعها من الميدان. شارك الفريق بفعالية في كل مرحلة من مراحل التقييم: تصميم المنهجية، وجمع البيانات، وترميزها، وتحليل البيانات الأولية؛ إعداد النتائج؛ وكتابة التقرير.

تم إجراء التقييم تحت إشراف الفريق الوطني للتخطيط والتنسيق والمتابعة لخطة العمل الوطنية (NTPCM) الذي تقوده وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبالشراكة مع مؤسسة .SOS استهدف التقييم 4 من أصل 8 مديريات في محافظة عدن وجمع البيانات والتحليلات من 475 شخصًا (274انثى و201 ذكر) من مختلف الفئات العمرية (17-60). كان أكثر من نصف المشاركين في التقييم من النساء والرجال من النازحين داخلياً؛ والأقلية العرقية المهمشة اجتماعياً والتي تسمى *المهمشين*؛ أشخاص ذوي الإعاقة؛ الصيادين والمزارعين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمناطق الريفية. وكانت النساء المشاركات ربات بيوت، وطالبات المدارس والجامعات، والعاملات اليوميات (العاملات المنزليات)، والعاطلات عن العمل، أو العاملات في القطاع العام.

خدم تقرير التقييم ثلاثة أغراض:

- تناول أصوات السكان المحليين (النساء والرجال والفتية والفتيات من خلفيات طبقية وعرقية وإقليمية مختلفة) فيما يتعلق بفهمهم للأمن، المشاكل الأمنية التي يواجهونها في حياتهم اليومية، طريقة تكيفهم مع هذه المشاكل، احتياجاتهم الأمنية، وموقفهم من أداء مؤسسات الشرطة المحلية .
- إطلاع صناع السياسات والقرارات في المؤسسات الوطنية والمحلية حول مفهوم السكان متعدد الأبعاد للأمن والإجراءات المراعية للنوع الاجتماعي التي يتعين على المؤسسات عبر القطاعية اتخاذها لحماية النساء والفتيات والفتية والرجال من كافة أشكال العنف، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى الفئات المهمشة اجتماعيا في عدن مثل المهمشين والنازحين وذوي الإعاقة وسكان الريف الذين يعيشون في المناطق النائية.
- استخدام نتائج تقرير التقييم كقاعدة أدلة لتقييم أداء مؤسسة الأمن وتحديد أسباب عدم استجابتها للمشاكل والاحتياجات الأمنية المختلفة للنساء والرجال والفتية والفتيات ووضع خطط عمل تهدف إلى تحسين استجابة وشمولية وتمثيل مؤسسات الأمن في محافظة عدن للتوع الاجتماعي .

التقييم الذاتي لمسائل النوع الاجتماعي في مؤسسة الشرطة – محافظة عدن

تم تنفيذ التقييم الذاتي لمسائل النوع الاجتماعي (GSA) في مؤسسة الشرطة في محافظة عدن في إطار تفعيل الخطة الوطنية لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالشراكة مع وزارة الداخلية ووزارات أخرى ومؤسسات مجتمع مدني وبدعم فني ومالي من برنامج الأمم المتحدة UNDP ؛ أستند تصميم التقييم الذاتي على نتائج تقييم الاحتياجات الأمنية للسكان المحليين الذي نفذه الفريق الوطني المسؤول عن تنفيذ الخطة الوطنية في عام 2023؛ والذي تضمنت نتائجه الأساسية عدم رضى السكان المحليين عن أداء مراكز الشرطة في عدن وعدم استجابتهم لمشاكلهم الأمنية؛ يهدف التقييم GSA الى تحديد دقيق للمشكلات والمعيقات التي تحول دون دمج قضايا النوع الاجتماعي في عمل مؤسسة الشرطة وفي استجابتها للاحتياجات المختلفة للنساء والرجال من فئات عمرية واجتماعية مختلفة دون تمييز. وقد حدد الفريق المحلي للتقييم كافة مراكز الشرطة وعددها (20) مركز شرطة لتشكل النطاق المؤسسي للتقييم؛ وبناء على نتائج GSA؛ استخدم التقييم خليط من أدوات البحث منها، الاستبيان، المجموعة البؤرية، المقابلة المفتاحية وزيارة الموقع والمصادر الثانوية؛ مكن هذا التنوع في الأدوات من إشراك عدد كبير ومتنوع من ضباط وأفراد الشرطة (نساء ورجال) في التقييم والاستماع الى تجاربهم ومواقفهم المختلفة؛ ركز التقييم على خمس محاور أساسية وهي:

1. هيكلية مؤسسة الشرطة ونظام الانتساب وحقوق الموظفين؛
2. قوانين وإجراءات العمل الشرطي ودمج النوع الاجتماعي في عملية اتخاذ القرار والتخطيط؛
3. فعالية الأداء؛
4. العلاقة مع المجتمع المحلي؛
5. المساءلة والرقابة.

بينت نتائج التقييم GSA فيما يتعلق بهذه المحاور المحددة ان المعيقات الأساسية المتعلقة بدمج النوع الاجتماعي في هيكلية مؤسسة الشرطة ونُظم عملها تعود الى خضوعها الهيكلي وقراراتها المالية والإدارية واعتمادها على ميزانيات تشغيلية تقرها وزارة الداخلية؛ والتي لا تلبي الاحتياجات التشغيلية الأساسية لمراكز الشرطة في عدن؛ إضافة الى ذلك تتحكم الوزارة في نظام التعيينات والترقيات وفي متابعة حقوق الموظفين وفقاً لقانون هيئة الشرطة الذي لم يتم تفعليه منذ بداية الحرب؛ أما بالنسبة للشرطة النسائية فهي تعمل في إطار الإدارة العامة لحماية الأسرة الموجودة ضمن هيكلية وزارة الداخلية؛ ولكنها غير مدمجة في هيكلية مؤسسة شرطة عدن ولا يحكم عملها لائحة معتمدة من قبل الوزارة ذاتها؛ وبالتالي لا تضع خطط خاصة بعملها ولا تتوفر لها ميزانيات تشغيلية خاصة بها؛ كذلك تواجه مراكز الشرطة معيقات في تطبيق القوانين العقابية والإجراءات الجزائية أثناء التعامل مع البلاغات الجنائية؛ وأيضاً في تطبيق قانون هيئة الشرطة في عملهم ولضمان حقوق الموظفين؛ وهناك تضارب المهام بين مراكز الشرطة والحزام الأمني في عدن؛ ايضاً عدم وجود تصنيف دقيق للبلاغات الجنائية بما ينسجم مع القوانين العقابية والإجراءات الجزائية مما يدفع ضباط الشرطة الى إحالة بعض البلاغات للحل الودي بما يتضمنه ذلك بمخالفة للقانون وإفلات من العقاب، وبالإضافة الى عدم اتباع إجراءات شرطية ملائمة أثناء التعامل مع بلاغات العنف المبني على النوع الاجتماعي والتعامل معها على انها قضايا أسرية أو شخصية يتم حلها ودياً ولا يتم محاسبة مرتكبي هذا النوع من العنف في إطار القانون. كما أظهرت نتائج التقييم إن مشاركة الشرطة النسائية في اتخاذ القرارات ووضع الخطط تقريباً منعدمة وأن إدارة مركز الشرطة لا توفر الفرصة للقيام بمهام التحري والتحقيق لاعتقادهم أن الشرطيات غير مؤهلات للقيام بذلك؛ وبهذا يقتصر على مهام مساندة مثل تفتيش المتهمات ونقلهن الى السجون أو حراستهن في مراكز التوقيف أو المشاركة أثناء مداهمة المنازل للحفاظ على حرمتها؛ أو في احضارهن وقت الحاجة للتحري في قضايا حساسة تخص النساء. كما أشارت النتائج الى افتقار مراكز الشرطة الى الكادر المؤهل من الضباط والأفراد من الرجال والنساء على حد سواء؛ وبشكل خاص عدم معرفتهم بالقوانين العقابية والإجراءات الجزائية مع عدم توفر لديهم المهارات المطلوبة في

جمع الاستدلالات والتحقيق في القضايا الجنائية؛ ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى أن أغلبيتهم من المنتسبين الجدد الذين التحقوا بالشرطة بعد الحرب، كذلك بينت النتائج أن مراكز الشرطة تفتقر للقيام بالعمل الشرطي بكفاءة وفعالية؛ الى المعدات والموارد اللازمة والى بيئة العمل المحفزة، وخدمات البنية التحتية الأساسية؛ وايضاً عدم توفر كادر الشرطة النسائية المؤهل والكافِ في المجالات كافة والى توزيعهن بشكل متوازن في مراكز الشرطة مع توفير التسهيلات اللازمة التي تمكنهن من القيام بمهامهن الشرطوية بذات الفعالية التي يقوم بها الرجل. من ناحية أخرى أظهرت نتائج التقييم أن علاقة مراكز الشرطة بالمواطنين/ات في عدن تدهورت بشكل كبير خصوصاً بعد أحداث حرب 2015؛ وأن ثقة المواطن بالشرطة ضعيفة جداً؛ أما آليات التعاون والتشاور مع المجتمع المحلي من نساء ورجال تتم عبر اللجان المجتمعية ولجان الوساطة المحلية وهو ما ساعد في دعم ومساندة مراكز الشرطة وإعادة الثقة بها؛ الا أن هذه اللجان المجتمعية بحاجة الى التركيز على تحديد المهام لها ومراقبة أدائها في حل الخلافات وبوجه خاص في القضايا المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي لتجنب التحيز، كما تضمنت النتائج الإشادة بالنساء عضوات هذه اللجان ولجان الوساطة المجتمعية لدورها الإيجابي في حل قضايا بالعنف المبني على النوع الاجتماعي؛ كذلك بينت نتائج التقييم ضعف آليات الرقابة والمساءلة التي تتبعها مراكز الشرطة؛ بما فيها نظام صندوق الشكاوى. كما ان أغلبية أفراد وضباط الشرطة من النساء والرجال يعتمدون على الحل الودي في معالجة شكاويهم بشكل مباشر من قبل المسؤولين؛ وبالمقابل تتوجه معظم النساء الى وسيط محلي أو مجتمعي لحل شكاويهن نظراً لعدم وجود علاقة قوية بين نساء الشرطة والمسؤولين؛ رغم توفر تدابير ولوائح عقابية يتم اعتمادها ضد المشكو عليهم من أفراد وضباط الشرطة؛ مع ذلك فأن الحلول الودية للشكاوى لا تزال الأسلوب الأكثر انتشاراً والتي عادةً يتضمن التحيز؛ أيضاً لا يتم اعتماد هيئة رقابة خارجية نظراً لعدم استقرار مؤسسات الدولة. كذلك أن عدم فعالية نظام رفع الشكاوى؛ يدفع النساء بالتحديد الى تجاهل شكاويهم وتجنب التوجه الى الشرطة لطلب الحماية.

خرج التقييم الذاتي بمجموعة توصيات اعتمدتها قيادة مراكز الشرطة في تصميم وتنفيذ خطط عمل مستجيبة وشاملة للنوع الاجتماعي وتقاطعه مع عوامل التهميش الاجتماعي أخرى.

أما على مستوى المحافظات تم اعداد خطة العمل المحلية للمرأة والسلام والامن لمحافظة حضرموت بهدف توطين القرار 1325 على المستوى المحلي، والى تاريخه لم تتخذ أي إجراءات تنفيذية لبرامج ومشاريع الخطة.

29. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الأعمال الإنسانية أو الاستجابة للأزمات

- تم انشاء اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان، وهي الية وطنية شكلت وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم (140) لسنة بتاريخ 2012/9/22م صدر 2012م والقرار الجمهوري رقم 13 لعام 2015 م وقرار رقم 50 لسنة 2017 م لتقوم بأعمال التحقيق في كافة ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان التي حدثت في جميع محافظات الجمهورية اليمنية منذ يناير 2011م.

- يعتبر القضاء أحد الآليات الرئيسة لحماية حقوق الانسان والدفاع عنها، فالدستور قد منح المواطن الحق في اللجوء الى القضاء لحماية حقوقه ومصالحة المشروعة (مادة 51 من الدستور)، وكافة هيئات القضاء تمارس ادوارً متفاوتة في الحفاظ على حقوق الانسان وحرياته المختلفة انطلاقاً من مبدأ قانوني أوردته المادة (2) من القانون رقم (1) لسنة 1991 بشأن السلطة القضائية بالتأكيد ان المتقاضون متساوون أمام القضاء مهما كانت صفاتهم وأوضاعهم.

30. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث وانتهاكها بما في ذلك المراهقات

ان التعليم هو الركيزة الأساسية التي تبنى عليه المجتمعات المستقرة والمسالمة؛ ولا يمكن ان يستقيم التعليم وتعمل المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى الا إذا توفرت لها الحماية؛ حيث تواجه الخدمة الاجتماعية المدرسية صعوبة في القيام بدورها في حماية الأطفال من الجنسين من مختلف الظواهر السلبية والانحرافات وتوفير بيئة آمنة للأطفال في ظل شحة الإمكانيات والوضع المتردي في البلاد.

أمام هذه المشكلات والتحديات هناك العديد من التدابير والإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم ، وذلك في مجال الخدمة الاجتماعية المدرسية وفقا لمجالاتها الثلاثة (مجال خدمة الطفل / الطفلة – مجال خدمة الجماعات المدرسية – مجال خدمة تنظيم المجتمع المدرسي والمحلي) منها تنفيذ مشروع (الايكو)المدعوم من الاتحاد الأوروبي والذي نفذته منظمة رعاية الأطفال الدولية لحماية الطفل / الطفلة في ثلاث محافظات (عدن – لحج- الضالع) وذلك للوصول الى الأطفال الأكثر ضعفا واحتياجا للبرامج الإنسانية للاستجابة الطارئة للمجتمعات المتضررة من الحرب في اليمن وذلك بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، والمرفقات التالية توضح ابرز الأنشطة في المحافظات الثلاث:

جدول رقم (21) يوضح الخدمة الاجتماعية المدرسية (مجال خدمة الطفل / الطفلة – مجال خدمة الجماعات المدرسية – مجال خدمة تنظيم المجتمع المدرسي والمحلي)

المحافظة	غدد الذكور المستفيدين من إدارة الحالة	عدد الاناث المستفيدين من إدارة الحالة	اجمالي المستفيدين
عدن	119	82	201
لحج	199	137	336
الضالع	61	25	86
الإجمالي العام	379	244	623

ثانيا: تقديم خدمات مساعدة ضحايا الحرب للأطفال المصابين نتيجة للنزاع المسلح أو مخلفات الحرب.

قدمت منظمة رعاية الأطفال خدمات طبية منقذة للحياة لضحايا الحرب من الأطفال (عدد 102 طفل) الذين تعرضوا لإصابات جسدية بسبب النزاع المسلح أو مخلفات الحرب. ويشمل ذلك المصابين القصف العشوائي والألغام والقذائف غير المتفجرة؛ لقد تم تقديم خدمات مساعدة ضحايا الحرب عبر عدة المستشفيات متعاقدة مع منظمة رعاية الأطفال وتتضمن الخدمات التي استفاد منها الأطفال المصابين نتيجة للنزاع المسلح ما يلي:

- تحمل تكاليف العمليات الجراحية للأطفال المصابين.
- تحمل تكاليف الفحوصات الطبية والمعاينة.
- تكاليف العلاجات الطبية.
- توفير الأدوات المساعدة والأطراف الصناعية للأطفال الذين تعرضوا للإعاقة بسبب الإصابة.
- الدعم النفسي.
- خدمات إدارة الحالة المذكورة آنفا.

جدول رقم (22) يوضح عدد الطفال الذين استفادوا من هذه الخدمات بحسب المحافظة المستهدفة

المحافظة	عدد المستفيدين من مساعدات ضحايا الحرب	عدد الاناث المستفيدين من مساعدات ضحيا الحرب	إجمالي المستفيدين
عدن	44	15	59
لحج	15	10	25
الضالع	16	2	18
الإجمالي العام	75	27	102

الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

31. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظور الجنسانية والشواغل ذات الصلة في السياسات البيئية، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من تدهور الأراضي

المرأة والسياسات البيئية (المرأة والبيئة)

تعرض قطاع البيئة بشكل واضح للتدهور منذ العام ٢٠١٥ مع بدء الحرب من خلال تعطيل المؤسسات التي تشرف عليه وتوقف الكثير من البرامج والمشاريع المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجيات والخطط التي كانت معتمدة حينها، كما توقفت في نفس الوقت عمليات تحديث وتطوير التشريعات والقرارات واللوائح، وهو ما إثر على تأخر وصول المرآه لدور أكبر في السياسات والخطط البيئية. ومع اعادة بناء مؤسسات الدولة في العاصمة عدن ومنها وزارة المياه والبيئة وهيئة حماية البيئة بدا التنسيق مع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة اهم القضايا والمشكلات البيئية وتحديد اهم الأولويات بما فيها قضايا تغير المناخ وادراجها في الأجندات البيئية والتأثيرات المحتملة لها خصوصاً على الأمن الغذائي والمائي، كما تم السعي لإعلان محميات طبيعية وتحديد مناطق حساسة بيئيا (يوجد حالياً ست مناطق محمية رسمية من 40 منطقة حساسة بيئياً) بغرض المساعدة في حفظ التنوع الحيوي المهدد وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ، بالإضافة الى التنسيق مع الجهات والمراكز الاقليمية والعالمية فيما يتعلق بمواجهة مخاطر الكوارث و حوادث التلوث البحري.

للمرأة ارتباط كبير بالبيئة سواء من حيث الدور الذي تلعبه في استخدام الموارد الطبيعية كالمياه والزراعة خصوصا في المناطق الريفية، او من خلال الاعمال والوظائف التي تشغلها في المؤسسات التي تشرف على هذا القطاع او كذلك من خلال المشاريع التي تديرها او تشارك في ادارتها والتي تسهم في تامين سبل العيش لها ولأسرتها، او الرقابة على الموارد الطبيعية والمناطق الحساسة والمحميات، ومع ذلك تضل فرص وصول المرأة لصنع القرار غير كافية كما ان فرص وصولها الى التمويلات والمشاريع البيئية لا زالت ضعيفة وبحاجة الى تعزيز وتسهيل اكثر خصوصا التمويلات المناخية.

أولويات القضايا البيئية وتأثيرها على النوع الاجتماعي

تحتل التغيرات المناخية والاثار المترتبة عنها راس الاولويات الحالية لقضايا البيئة وحمايتها في اليمن، وبرغم ان اليمن تساهم بكميات محدودة جدا من الانبعاثات الغازية وتمثل الدولة رقم 119 من حيث انتاجها (24.39 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2021 وهو ما يمثل 0.05٪ من الانبعاثات العالمي)، الا انها من أوائل الدول المتضررة بتأثيرات تغير المناخ حيث يلخص المؤشر العالمي للضعف والاستعداد(ND-GAIN) تحتل اليمن المرتبة 22 بين الدول الأكثر تعرضاً للأخطار، والمرتبة 180 من حيث قدرات الاستعداد، ومن المتوقع أن تشهد زيادة سنوية في درجة الحرارة تبلغ حوالي 5 C° مقارنة بالفترة المرجعية التاريخية من 1995-2014. مع زيادة سنوية بالمقابل في متوسط المتساقطات قدرها 20 ملم خاصة في موسم الأمطار من يوليو إلى سبتمبر مما يجعل فرص تكرار الاخطار وشدتها تتعمق اكثرً.

ويهدد تغير المناخ اليمن بزيادة انتشار الأمراض والاوبئة ولا سيما الأمراض المنقولة بالمياه (مثل الكوليرا) الناجمة عن الفيضانات في الأماكن المعرضة لها، كما تواجه الفئات الضعيفة كالأطفال والمسنين والمرضى من الجنسين تهديد أكبر في توسع حالاتهم المرضية او وفاتهم. يقل نصيب الفرد من المياه المتوافرة (82 مترا مكعبا سنويا في المتوسط) عن المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع تضاؤل مستويات المياه الجوفية كثير من الأحواض، وهذا الانخفاض يهدد امدادات مياه الشرب بشكل كبير، كما ان انخفاض هطول الأمطار وتغير المناخ جعل اليمن سابع أكثر البلدان ندرة في المياه في العالم،

أدى الجفاف وارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة التصحر وإزالة الغابات من 90٪ في عام 2014 إلى 97٪ عام 2022م، وأدى التصحر إلى خفض 3-5٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، كما ادى إلى انخفاض حاد في المراعي وندرة اعلاف الماشية وارتفاع أسعارها، وبالتالي تهديد الماشية بسوء التغذية او موتها، وتفاقم الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها مربو الماشية الذين يعتمدون بشكل كبير على تربية المواشي في دخلهم.

تمثل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي يوفر 73.5٪ من فرص العمل، ولهذا القطاع حساسة للغاية للصدمات المناخية، خصوصا ما يتعلق بانخفاض غلة المحاصيل وتدهور نوعية التربة وتأثير ذلك على زراعة الحبوب، حيث أدت قلة المياه الى تقليص انتاجية القطاع الزراعي بنسبة 40٪، خصوصا مع الاستخدام المفرط للموارد المحدودة من المياه في

ري شجرة القات، وهو ما يمثل تقويض الأمن الغذائي وتحديا إضافيا لـ 75% من اليمنيين، كما يعتبر الصيد مهنة رئيسية لنحو 83,157 صياداً يدعمون بشكل مباشر حوالي 475,000 من أفراد أسرهم، مع انتشار مصانع معالجة الأسماك على طول المناطق الساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن والتي توظف العديد من الأشخاص، بما في ذلك النساء، في التعليب والأنشطة الأخرى (البلاغ الوطني الثالث لليمن، 2018)، تلعب النساء دور ا مهم ا في الإنتاج الزراعي حيث يشارك ما يصل إلى 87% من النساء الريفيات بطريقة ما في الأنشطة الزراعية (خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة 2022)، تعمل 45٪ من النساء في الزراعة (مقابل 27٪ فقط من الرجال)، ومع ذلك فان عدد النساء المشاركات في سوق العمل وفي العمالة المنتجة محدود جداً، كما أن عدم المساواة في الدخل مرتفع أيضاً فمقابل كل دولار يجنيه الرجل تجني المرأة 30 سنتاً فقط، كما تشير التقديرات إلى أن حوالي 13 ٪ من النساء هن من أصحا ب الأراضي الزراعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ورغم ذلك فان قطاع الأغذية والزراعة يعتبر قطاعا مهما لخلق فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي للمرأة ومع ذلك فإن وصول المرأة إلى الأصول والموارد والخدمات الزراعية أقل وهي أكثر عرضة للفقر وانعدام الأمن الغذائي.

ان ارتفاع منسوب سطح البحر والعواصف يهدد سبل العيش التي تعتمد على مصايد الأسماك التي توفر 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي، ويهدد النظم الإيكولوجية ومراكز التنمية والبنية التحتية في المناطق الساحلية واغراق لبعض المناطق بفعل الفيضانات، كما ان تسرب المياه المالحة يهدد المياه الجوفية وزيادة التأثير على الموارد المائية المحدودة.

كما ان التغيرات المناخية تسببت في ارتفاع معدات حدوث الكوارث وتزايد وتيرتها، وهو ما زاد من عملية النزوح الداخلي وتشريد السكان وتدهور الظروف المعيشية والأوضاع الإنسانية وزيادة التوترات الاجتماعية والصراع على الموارد والضغط على الخدمات.

وتمثل المخلفات الصلبة واحدة من الضغوط الحالية على البيئة جراء تدهور خدمات الجمع والنقل والتخلص، فغالباً ما يتم التخلص منها دون أي معالجة أو فرز، على الرغم من تركيز بعض مبادرات القطاع الخاص على فرز البلاستيك والمعادن لإعادة تدويرها وتصديرها، كما تشكل النفايات الطبية تحديًا كبيرًا في ظل عدم وجود منشئات فعالة لمعالجة النفايات الطبية والخطرة، وتشارك المرأة بشكل كبير في هذا القطاع سواء كعامله بالأجر اليومي او بالتعاقد في المجالات الفنية والادارية،

وعلى مستوى الاتفاقيات البيئة فقد انظمت اليمن الى عدد من المعاهدات والاتفاقيات والاطر العالمية مثل الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ - الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي - اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون - بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون - اتفاقية بازل لمراقبة النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود - الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر- الاتفاقيات الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنباتات البرية - اتفاقية الملوثات العضوية الثابتة pops - اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار) - اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية CMS - اتفاقية روتردام - بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية المتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي.

رغم القلة في تحديث او تطوير السياسات أو التشريعات خلال السنوات الاخيرة بالنسبة للقطاعات المعنية بحماية البيئة وصون التنوع الحيوي او ادارة الموارد الطبيعية خلال هذه الفترة، الا انه يتم حاليا بالتعاون مع المانحين تطوير بعضها حيث نظمت الهيئة العامة لحماية البيئة اجتماعات ومشاورات لتطوير الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠، كما اعدت وزارة الزراعة والري والثروة السمكية الاستراتيجية الوطنية للزراعة والري والثروة السمكية وتوجهات الاستثمار 2030 – 2024، وحددت رؤيته بالوصول إلى قطاع زراعي وسمكي تنافسي ومتكيف مع المتغيرات المناخية يساهم في النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي المستدام.، وهدفت الى تعزيز دور القطاع الزراعي والسمكي في التنمية المستدامة والإسهام في الحد من الفقر والقضاء على الجوع في اليمن بحلول 2030م.

عملت الاستراتيجية الوطنية للزراعة والري والثروة السمكية وتوجهات الاستثمار 2024 -2030؛ على تحليل للوضع الغذائي والزراعي والمائي والمناخي بالإضافة الى تحليل الوضع العام لدورو المرأة في قطاعات الزراعة والثروة السمكية والحيوانية والفجوات، وفرص تدخلها لتحسين وضعها الاقتصادي، كما ركزت الاستراتيجية على تعزيز النوع الاجتماعي ودمج منظور المساواة بين الجنسين في جميع ركائزها. كما ستعمل جميع الاستثمارات في إطار الاستراتيجية على اعتماد التدابير الاستباقية لضمان دمج النساء والضعفاء في المجتمع والحياة الاقتصادية. وذلك من خلال الأهداف التي وضعتها والركائز الاستراتيجية وبرامج الاستثمار الخاص بالاستراتيجية.

التحديات التي تواجه دمج المرآه في السياسات والعمل البيئي

يواجه دمج المرأة في السياسات البيئية والعمل البيئي عدة تحديات رئيسية أهمها: الاوضاع الحالية التي تمر بها البلاد وتأثيرها على المؤسسات وعدم تطوير السياسات الوطنية التي تراعي احتياجات واهتمامات المرآه، خصوصا مع قلة ضعف تمثيلها في مواقع صنع القرار، كما ان الأزمات البيئية وعلى راسها تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية تزيد من التحديات التي تواجهها، وكذلك قلة البيانات والمعلومات المتعلقة بتأثير تغير المناخ عليها وعلى والفئات الضعيفة الاخرى، مما يجعل من الصعب تطوير سياسات مستندة إلى الأدلة، بالإضافة الى نقص الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ البرامج والمشاريع التي تعزز من دورها، كما تتمثل اهم العوائق التي تقف امام انخراط المرأة في قطاع الأعمال التجارية الزراعية والحيوانية والسمكية بالعوائق الثقافية ونقص التدريب والمهارات ونقص العمل الجماعي (التعاونيات/ الجمعيات) والوصول إلى رأس المال والخدمات المالية.

32. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف البيئي والمناخي

المرأة وللحد من مخاطر الكوارث ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته (المرأة والبيئة)

اليمن مهدد بعدد من الاخطار والتي تتحول اغلبها الى كوارث في ضل ارتفاع مستويات التعرض وقابلية التضرر؛ وتكون الفئات الضعيفة أكثر تأثراً بالكوارث خصوصاً المرآه والاطفال وكبار السن وذوي الإعاقة؛ وهو ما يفرض تحديد اولويات لتدابير الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف والاستثمار في نظم الانذار المبكر واستراتيجيات التأهب القائمة على سجلات الاخطار الاكثر تكراراً والتي تؤثر على عدد أكبر من السكان؛ والاخذ في الاعتبار ادراج الفئات الضعيفة في استراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث؛ توضح دراسة المشهد لمخاطر الكوارث في اليمن بان اكثر انواع الاخطار التي تهدد المحافظات اليمنية هي الاخطار المتعلقة بالإرصاد والهيدولوجي (الاعاصير والعواصف - الفيضانات - ارتفاع درجات الحرارة) والجفاف والتي تزايدت بفعل التغيرات المناخية ، بالإضافة الى الانهيارات الأرضية والزلازل والتسونامي والأوبئة.

الأعاصير والعواصف: يعاني اليمن من الأعاصير؛ لا سيما في المناطق الساحلية؛ وتؤدي إلى هطول أمطار غزيرة ورياح قوية وعواصف؛ ويمكن أن تؤدي لفيضانات وانهيارات أرضية وأضرار بالمباني والبنية التحتية والزراعة مما يجعلها مخاطر مركبة. وتعتبر معظم الأراضي اليمنية معرضة للفيضانات؛ (كما يتضح من خريطة التعرض للفيضانات المقابلة)؛ ومن المرجح أن يزداد تواتر وشدة هذه الاخطار في ظل تغير المناخ؛ مما يزيد من تفاقم التحديات التي تواجهها البلاد.

الزلازل: يقع اليمن في منطقة نشطة زلزالياً؛ ويُعزى السبب الرئيسي للزلازل إلى مناطق الاصطدام بين الصفائح العربية والأوراسية؛ وتنشأ المخاطر الزلزالية داخل البلاد بشكل أساسي من القرب من صدع البحر الأحمر.

البراكين: تعتبر اليمن موطن لثمانية حقول بركانية كبيرة؛ ثلاثة منها تقع في المناطق الغربية؛ وأربعة تقع على طول السهل الساحلي لخليج عدن؛ والأخيرة تشكل مجموعات الجزر في جنوب البحر الأحمر؛ وتعتبر موطناً لعدد 13 من البراكين؛ واخر الثورات البركانية كانت في ديسمبر 2011 في البحر الأحمر.

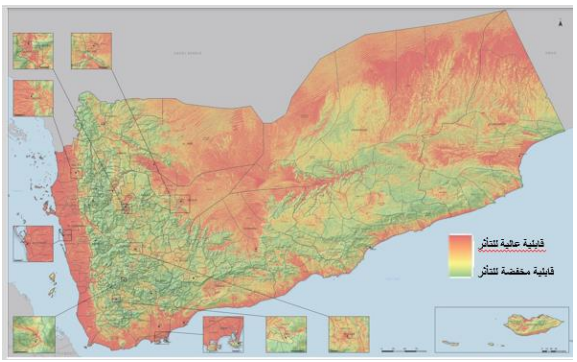

الانهيارات الأرضية: تدمر الانهيارات الأرضية المستوطنات الجبلية بعد هطول أمطار غزيرة أو اضطرابات في الأراضي؛ وبسبب تنوع التضاريس والمناخ في اليمن فان المجتمعات الواقعة بالقرب من الجبال أو المنحدرات عرضة للانهيارات الأرضية؛ حيث يمكن أن ينتج فشل المنحدرات عن عوامل طبيعية مثل الجيولوجيا وتقلبات الطقس جنبًا إلى جنب مع الأنشطة البشرية مثل البناء والتعدين.

الجفاف: يعاني اليمن من دورة جفاف مناخي كل 10-15 سنة وتستمر 2-3 سنوات؛ (وكان العام 2006 اكثر السنوات جفافاً منذ العام 1985م) ولكن نادراً ما يتم توثيق آثار الجفاف أو لفت الانتباه له على عكس الفيضانات؛ رغم انه يؤثر بشكل كبير على حوالي 60٪ من الأراضي المستخدمة للزراعة البعلية وتؤثر على حوالي 65٪ من السكان الذين يعتمدون عليها؛ كما

يوثر على 1.3 مليون رأس من الماشية وعلى أكثر من 17 الف من مربي العسل؛ وبحسب البلاغ الوطني الثالث لتغير المناخ فان هناك تفاوتات كبيرة بين الجنسين مع وجود فجوات كبيرة في وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث تواجه النساء والأطفال تحديات أثناء فترات الجفاف؛ حيث تسافر النساء لمسافات أطول للحصول على الماء وتضطر بعض الفتيات إلى ترك المدرسة للمساعدة في جلب المياه وهذا يؤثر سلباً على معدل الأمية الذي يتجاوز 65 في المائة بين الإناث الريفيات.

ووفقا لقواعد بيانات الكوارث الوطنية DesInventar تم تقييم الخسائر البشرية في اليمن جراء الكوارث والاصابات والمفقودين وكذا تسجيل الخسائر في الأصول، وتبين معدلات الوفيات على الترتيب الأوبئة 3742 حالة وفاة؛ الزلزال 2510 حالة وفاة؛ الحوادث 446 حالة وفاة؛ و**أعلى أضرار في المساكن** الزلزال 21336 منزلاً؛ الانهيارات الارضية 15869 منزلاً؛ الفيضانات 9248 منزلاً؛ https://www.desinventar.net/DesInventar/profiletab.jsp

يتشكل ملف المخاطر في اليمن) المصنف على أنه مرتفع جدًا حسب مؤشرINFORM RISK) من خلال سلسلة من العوامل :

- ✓ عدم الاستقرار السياسي
- ✓ الصراعات المستمرة
- ✓ نظام الرعاية الصحية الهش
- ✓ الأعداد الكبيرة من المهاجرين والسكان النازحين
- ✓ تفشي الأمراض المعدية
- ✓ التعرض العالي للأخطار الطبيعية
- ✓ تغير المناخ
- ✓ تخلف الأسواق المالية
- ✓ الاعتماد على الواردات الغذائية

ولمواجهة تحديات مخاطر الكوارث فقد صدر أمر مجلس الوزراء رقم (8) لعام 2023م بشأن تشكيل لجنة لإعداد مشروع إنشاء جهاز الإغاثة والطوارئ والأزمات برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية وزير الزراعة والري والثروة السمكية ووزير المياه والبيئة ووزير الصحة العامة والسكان ووزير الإدارة المحلية ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الشؤون القانونية وحقوق الإنسان والأمين العام لمجلس الوزراء.

كما عملت وزارة المياه والبيئة (نقطة الاتصال الوطنية لإطار سنداي) خلال العام 2024 بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية؛ على **مشروع تعزيز تدابير الوقاية لبناء القدرة على الصمود في اليمن** وبمساعدة حكومة اليابان؛ **هدف الى** تحسين الحوكمة وفهم المخاطر والقدرة المؤسسية للتصدي لمخاطر الكوارث على المستوى الوطني؛ من أجل الاستعداد والاستجابة لها بشكل أفضل وتقليل نقاط الضعف والخسائر الأرواح والأضرار الاقتصادية. وتصب مخرجات هذا المشروع في سد الفجوات المعلقة بتوفير البنية المؤسسة والتشريعية من خلال إنشاء آلية تنسيق وطنية تختص بإدارة مخاطر الكوارث؛ واعداد استراتيجية وطنية تدمج مخاطر الكوارث مع تغير المناخ (يتم متابعة اعتمادها)؛ وهذا يشكل اللبنة الأولى للسيطرة على مخاطر الكوارث وادارتها بشكل منهجي؛ وارساء قواعد سليمة للتنسيق وتنظيم الجهود وتحديد المسئولية والمسائلة، والالتزام في جميع القطاعات، وبناء شراكات فعالة:

- **الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ 2024 – 2030**

حددت الدوافع الموجبة لوضع الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في اليمن بالآتي:

- الدوافع الاقتصادية والاجتماعية
- الدوافع البيئية
- تكرار وشدة الاخطار الطبيعية
- الدوافع المتعلقة بالفقر
- التوسع الحضري غير المنظم والتعرض المتزايد للمخاطر والهشاشة.
- التأثيرات الطويلة الأمد والمعقدة الكوارث
- تزايد التكاليف المرتبطة بالكوارث
- التداخل المعقد بين النزاعات والحد من مخاطر الكوارث

كما حددت الاستراتيجية رؤية وأهداف وأولويات تتماشى على نطاق واسع مع الأطر العالمية التي تبنتها الجمهورية اليمنية خاصة اطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وخطة 2030 للتنمية المستدامة واتفاق باريس للتكيف مع المناخ؛ كما حددت الاستراتيجية عدد من المبادئ التوجيهية واربع أولويات للعمل تتماشى مع أولويات اطار سنداي وهي فهم مخاطر الكوارث - حوكمة مخاطر الكوارث من اجل ادارتها بشكل افضل - والاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث - تعزيز التأهب للكوارث من اجل الاستجابة لها بفعالية؛ وعلى ضوء هذه الأولويات تم صياغة مجموعة الاهداف الاستراتيجية للعمل حتى العام 2030م؛ وفي سياق النوع الاجتماعي فقد أعطت الاستراتيجية أهمية لتعزيز دور المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرار للحد من مخاطر الكوارث.

- **<u>الية التنسيق الوطنية للحد من مخاطر الكوارث</u>**

وهي جهة تنسيق وتوجيه السياسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث؛ وتتميز بأنها متعددة القطاعات والتخصصات؛ مع مشاركة القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛ وتضم جميع الجهات ذات الصلة داخل البلد.
وقد حددت مسودة الآلية أولويات العمل والمهام والاهداف والعضوية بحيث تضم في عضويتها جميع الوزرات الحكومية والجهات المختصة والجهات الاستشارية وأصحاب المصلحة؛ وقد تم الأخذ في الاعتبار أهمية ودور المرأة في الآلية وتخصيص مجموعة خاصة بالمرأة كمجموعة رئيسية بالإضافة الى مجموعات أخرى كمجموعة الأطفال والشباب من الجنسين ومجموعة ذوي الاحتياجات الخاصة.

بالإضافة الى ذلك فقد تم خلال العام ٢٠٢١ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNDRR تدريب فريق وطني على قواعد بيانات خسائر الكوارث، والإبلاغ على مرصد اطار سنداي بغرض الجمع المنتظم والتحليل والمعالجة للبيانات، المطلوبة لتعزيز فهم المخاطر وتوفير البيانات المتعلقة بتأثيرات الكوارث على مختلف الفئات وتصنيفها بناء على الجنس والسن والاعاقة، الا ان هذا الامر مازال يواجه عدة تحديات اهمها عدم توفر البيانات داخل القطاعات المعنية بشكل مكتمل ، والحاجة الى مزيد من الجهود في بناء القدرات وتوفير المساعدات من اجل جمع وتصنيف خسائر الكوارث التاريخية وتصنيفها بناء على الجنس والسن.

<u>القسم الرابع: المؤسسات الوطنية والإجراءات</u>

33. الاستراتيجية الوطنية أو خطة العمل التي اتبعتها دولتك لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك اسم الاستراتيجية أو خطة العمل والفترة التي تغطيها وأولوياتها وتمويلها ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الغايات الواردة في إطار الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

خطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن

يركز تفعيل خطة العمل الوطنية على ثلاثة أهداف: 1) إنشاء هيكل مؤسسي شامل لتنفيذ خطة العمل الوطنية وتحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الوزارات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة والشباب ومنظمات القطاع الخاص؛ 2) بناء قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية حول كيفية دمج منظور النوع الاجتماعي والمرأة والسلام والأمن في هياكل المؤسسات وسياساتها وممارساتها وتحديد أولويات التدخلات الموجهة نحو السياسات التي تلبي أهداف جدول أعمال المرأة والسلام والأمن؛ 3) توطين خطة العمل الوطنية في اليمن من خلال إجراء الاستبعاد الاجتماعي وتحليل عدم المساواة بين النوع الاجتماعي على المستوى المحلي (المحافظات والمديريات) وتحديد وتصميم إجراءات الاستجابة التي تلبي احتياجات النساء والفتيات للأمن والسلام على المستويات المحلية.

34. نظام تتبع النسبة المخصصة من الميزانية الوطنية للاستثمار في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (وضع ميزانية مراعية للمنظور الجنساني)، بما في ذلك النسبة التقريبية من الميزانية الوطنية التي تُستثمر في هذا المجال.

لا توجد ميزانية مراعية للمنظور الجنساني.

35. الآليات الرسمية القائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

- ☐ الجهات الحكومية
- ☐ منظمات المجتمع المدني
- ☐ المنظمات المعنية بحقوق المرأة
- ☐ الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث
- ☐ القطاع الخاص
- ☐ منظومة الأمم المتحدة

وتُعتبر اللجنة الوطنية للمرأة جهاز تنسيقي بين الوزارات حول ادماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات والخطط.؛ ومن خلال الإدارات العامة للمرأة في الوزارات؛ كما تتضمن الآليات الرسمية لمشاركة الجهات المعنية في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 عدة جوانب:

1. اللجان الوطنية: تشكيل لجان وطنية تضم ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لرصد التقدم وتنسيق الجهود.

2. التقارير الدورية: تقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي والدولي.

3. المجتمع المدني: دور منظمات المجتمع المدني من خلال آليات تشاركية.

في السنوات الخمس الماضية، تم تعزيز الآليات والأدوات لتعميم المساواة بين الجنسين على مستوى القطاعات من خلال:

1. جهات التنسيق الوطنية: إنشاء أو تفعيل لجان أو هيئات وطنية مختصة بتنسيق السياسات التي تركز على النوع الاجتماعي، سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية.

2. آليات التنسيق بين الوزارات: تشكيل مجموعات عمل مشتركة بين الوزارات لتبادل المعلومات والتجارب حول السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، مما يعزز التكامل بين القطاعات المختلفة.

36. وصف كيفية مساهمة الجهات المعنية في إعداد هذا التقرير الوطني

تمثلت المساهمة الكبيرة التي قدمتها الجهات المعنية في إعداد هذا التقرير الوطني من عدة أوجه من ذلك:

- الدعم التي تلقته اللجنة الوطنية المرأة من قبل منظمة مبادرة السلام ساهم في تنفيذ المشروع الخاص بإعداد التقرير الوطني في توفير فريق العمل الميداني والإعداد للتقرير.
- تشكيل الفريق لإعداد التقرير من ممثلي الجهات والمؤسسات المعنية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- تزويد التقرير بالبيانات والمعلومات؛ بما في ذلك الإحصاءات من الجهات المصدرية والوثائق المكتبية من التقارير والاستراتيجيات والقرارات الوزارية والخطط والبرامج.
- المشاركة في رشة العمل الرئيسية والتي شاركت فيها الجهات ذات الصلة والمزودة لبيانات ومعلومات التقرير بما فيها الحكومة ممثلة بمكتب رئاسة الوزراء الوزارات الحكومية ومؤسسات السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الأخرون والقطاع الخاص؛ وبالإضافة الى توسيع المشاركة من خلال عرض ومناقشة التقرير واثرائه من خلال تنفيذ ورش عمل في يوم موحد على مستوى المحافظات تعز، لحج، أبين، الضالع، شبوة، حضرموت، مأرب، المهرة وسقطرى. وقد ساهم ذلك في إعلاء صدى المعرفة بشأن التقرير الوطني.

كما ساهمت مشاركة الجانب الرسمي في عرض ومناقشة التقرير في توفير فرصة تبادل المعلومات وجوانب الالتزام من خلال المسؤوليات المختلفة لهذه الجهات المعنية ليس من حيث تسليط الضوء على أهمية تزويد التقرير بالبيانات والمعلومات المتعلقة بالجهود الحكومية والهيئات المؤسسية وضمن أطر الشراكة الواسعة.

37. يرجى وصف خطة العمل والجدول الزمني اللذين اتبعتهما دولتك لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (إذا كانت دولة طرفاً)، أو توصيات الاستعراض الدوري الشامل أو آليات أخرى لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة وتعالج عدم المساواة بين الجنسين/التمييز ضد المرأة.

رفعت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان الملاحظات والتوصيات حول التقريرين السابع والثامن 2020؛ المقدمة من اللجنة المعنية بمتابعة اتفاقية القضاء على التميز ضد المرأة cedaw/c/gc/35؛ إلى الحكومة لاستيعابها في سياسات الحكومة. وتضمنت توصيات اللجنة تعزيز المساواة ووضع تدابير لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي وانهاء الزواج المبكر وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة والتمكين الاقتصادية ومكافحة الفقر وانهاء ختان الإناث

إضافة الى ذلك؛ أشارت اللجنة الى عدم تقديم الدولة معلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات المحددة لاتخاذ إجراءات فورية في ملاحظاتها الختامية الأخيرة، وطلبت من الدولة ان تقدم، في غضون عامين، معلومات خطية عن الخطوات المتخذة لتنفيذها. التوصيات الواردة في الفقرات 11 (ج) و14 (أ) و18 (أ) و50 (ب)
11 (ج) تسهيل وصول المساعدات الإنسانية و14 (أ) ضمان المشاركة الهادفة والشاملة للنساء و18 (أ) زيادة الوعي بالاتفاقية و50 (ب) تسهيل سفر المرأة مع أطفالها.

إعلان ومنهـاج عمـــل بيجين

دعت اللجنة الدولة إلى استخدام إعلان ومنهاج عمل بيجين ومواصلة تقييم تنفيذ الاتفاقية في سياق استعراض بيجين + 25 لتحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل.

كما رفعت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان نتائج وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل 2024؛ الى مجلس الوزراء لأحالتها الى الجهات ذات العلاقة للتنفيذ بحسب الاختصاص؛ وطلب من وزير حقوق الانسان الرفع بتقرير متابعة لمستوى التنفيذ.

القسم الخامس: البيانات والإحصاءات

38. المجالات التي حققت فيها أكبر قدر من التقدم على مدى السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق بإحصاءات الجنسين على المستوى الوطني

تم الاهتمام بشكل مباشر ببيانات الصحة حيث كان هناك فقر شديد في تلك البيانات من خلال بعض المسوحات المنفذة واهمها مسح الـ(MICS) المسح العنقودي متعدد المؤشرات حيث تم تغطية العديد من المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي؛ على مستوى جميع المحافظات والخروج بمؤشرات وطنية تعكس الحالة الصحية للسكان وبالأخص النساء. يتم ارفاق نسخة الكترونية من مسح الميكس.

هذا بالإضافة الى السعي المتواصل من قبل الجهاز المركزي للإحصاء للحصول على البيانات من قبل المصادر (وزارة الصحة العامة والسكان) وتم تزو يد الجهاز ببعض التقارير السنوية التي تصدر من قبل الوزارة.

لابد من التنويه ان هناك ضعف الى حدٍ ما في بعض البيانات كالإعاقة والمصابين بفيروس نقص المناعة الايدز نظراً لحساسية الموضوع، وبعض الامراض التي تصيب الأمهات والنساء مثل (فقر الدم) ولكن جاري العمل على تحسين هذه المؤشرات وتوفيرها عبر مسوحات صحية ومسح وفيات الأمهات.

كما تم الاهتمام ببيانات التعليم المصنفة حسب الجنس من خلال المسوحات التي تمت مؤخراً بالإضافة الى السجلات الإدارية لوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والتدريب المهني، ولكن يوجد الكثير من النقص في بيانات معدل الامية بين الشباب ومعدل الامية بين البالغين ونسبة السكان الغير ملتحقين بالتعليم او العمل او -التدريب، نظرا لعدم وجود مسح للتعليم يغطي تلك المؤشرات.

هناك مشكلة عدم وجود ميزانية لتغطية المسوحات المصنفة حسب النوع الاجتماعي حتى على مستوى المشاركة في القوى العاملة تم اجراء مسح القوى العاملة في 2013-2014 وهو اخر مسح اجري ولكن أظهرت الحاجة الى إقامة مسوحات حديثة لمعرفة الفجوة النوعية في هذه البيانات.

39. الأولويات لتعزيز الإحصاءات الجنسانية الوطنية خلال السنوات الخمس المقبلة

هناك العديد من الأولويات أهمها:

اجراء مسح استخدام الوقت لمعرفة الفروق بين الجنسين في قضاء اوقاتهم بالإضافة الى معرفة الاعمال الغير محسوبة الاجر التي تقوم بها النساء ولا يتم حسابها ضمن الحسابات القومية، العمل على اجراء مسح او استبيان حول عدد النساء في المرافق الحكومية والخاصة ومعرفة درجاتهن الوظيفية في مختلف المؤسسات لقياس الفجوة النوعية، اجراء مسح القوى العاملة ومسح وفيات الأمهات وهناك حاجة ملحة لإقامة المسح الديموغرافي الصحي الذي سيزودنا بالعديد من المؤشرات الجنسانية.

ومن ضمن الأولويات العمل على انشاء نظام وطني احصائي يربط بين الجهاز المركزي للإحصاء وبين مختلف مصادر البيانات لتسهيل انسيابية البيانات من المصادر الى الجهاز المركزي للإحصاء لتغذية البيانات المصنفة حسب الجنس وانشاء قوالب أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي في مختلف المجالات.

العمل على التنسيق والتشبيك مع مختلف الجهات الحكومية والمنظمات الدولية لتوفير مسوحات ودراسات تعكس مؤشرات النوع الاجتماعي بشكل مباشر نظراً للحاجة الملحة لتلك المؤشرات.

40. المؤشرات الجنسانية ضمن أولوياتها لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة

تم وضع 247 مؤشر؛ منها 1106 مؤشر تتعلق بالنوع الاجتماعي؛ المتوفر منها 14 للهدف الخامس؛ بالإضافة الى 14 للهدف العاشر لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة.

41. تصنيفات البيانات التي توفرها المسوحات الرئيسية عادةً

تشكل البيانات التي توفرها على النحو التالي:

- الموقع الجغرافي
- الدخل
- الجنس/النوع الاجتماعي
- العمر
- التعليم
- الحالة الاجتماعية
- الإعاقة

القسم السادس: الاستنتاجات والخطوات القادمة

أن الظروف المحيطة بالسياقات المختلفة لليمن تجعل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يزال بعيد المنال في العديد من المجالات الحاسمة في تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين؛ وما من شأنه تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وان تمتد جذورها نحو تحقيق الهدف الخامس في تعزيز المساواة بين الجنسين، ويصبح واقعاً في تمتع المرأة بحقوق متساوية؛ وبمكننا النظر فقد كان هناك بعض التراجع في هذه القضايا في السنوات الأخيرة. لا يزال منح الرجال والنساء فرصًا متساوية في العمل مقارنة بأدنى معدل مشاركة في القوى العاملة من الإناث؛ ويبدو أن هذا المستوى المنخفض من تشغيل النساء له تأثيرات كبيرة على جوانب أخرى من الحياة. ونجد انخفاضا أكبر عند النظر في الدعم الذي يحظى به تمتع المرأة بأدوار متساوية في الحياة العامة وصنع القرار، ولضمان إحراز التقدم على مسار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ يقتضي توفر الإرادة السياسية؛ في المضي قدماً بالعمل على الأولوية لتسريع تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عمل عام 2030 وعلى وجهه الخصوص **الهدف الخامس تعزيز المساواة بين الرجال والنساء وتمكين المرأة؛** تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في التعليم الابتدائي والأساسي؛ وتقليص الفجوة بين الجنسين في مراحل التعليم الأخرى بنسبة 25 بالمائة؛ وتمكين المرأة اقتصاديا من خلال زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي؛ وزيادة نسبة مساهمة المرأة في المجالس التمثيلية على المستوى الوطني والمحلي؛ وتطوير الإطار التشريعي المساعد على تمكين المرأة؛ والعمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة والرجل في المجتمع؛ ومعالجة مسألة الزواج المبكر.

التوصيات:

1. وضع إطار تسريع لمعالجة التحديات التي لا تزال تعرقل التنفيذ الكامل للمجالات الحاسمة إعمالاً بتنفيذ اعلان ومنهاج بيجين والتنمية المستدامة 2030؛ بما يضمن تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وتمكين المرأة؛ وتأمين تمتعها الكامل وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية طوال حياتها.
2. دعم حصول المرأة؛ طوال حياتها؛ على فرص لتنمية مهاراتها والحصول على العمل اللائق في الميادين الجديدة والناشئة من خلال توسيع نطاق فرص التعليم والتدريب في مجالات منها العلوم؛ والتكنولوجيا؛ والهندسة؛ والرياضيات؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ والاتصالات؛ ورائدات أعمال.
3. اتخاذ التدابير ووضع السياسات اللازمة للقضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعي. وإلغاء العمل بالقوانين واللوائح والأحكام الإدارية التمييزية؛ وسد الفجوة بين الإطار القانوني والتنفيذ على أرض الواقع؛
4. إدماج حقوق المرأة والمساواة والالتزامات المتصلة بتمكين المرأة في السياسات المحلية والأطر القانونية الوطنية؛ فضلاً عن ضمان ومراقبة تنفيذها الكامل والفعال.
5. تطوير آليات الحماية للمرأة والطفلة من جميع اشكال التمييز والعنف والانتهاكات ضد حقوقها؛ بما في ذلك تلك التي ترتكب خلال الصراع والحرب؛ والعنف الأسري؛ والعنف الإلكتروني في الأماكن الخاصة؛ والعامة؛ وأماكن العمل؛ والاتجار بالبشر؛ والممارسات المؤذية والضارة؛ مثل الزواج المبكر؛ والزواج القسري؛ وختان الإناث.
6. وضع استراتيجيات نوعية وبنية تحتية لحماية الفئات الأكثر تعرضًا للخطر أو الأكثر تهميشاً مثل النساء والفتيات بما في ذلك الفقيرات؛ والريفيات؛ والنساء ذوات الإعاقة؛ والنساء المعرضات للخطر والاستغلال؛ والاتجار بالبشر؛ والفتيات المعرضات لخطر العنف الجنسي.
7. معالجة الأفكار الشائعة حول النوع الاجتماعي والمعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون المساواة بين الجنسين. والتي تتأثر بها المرأة بشكل كبير وتحرمها من الخيارات والفرص؛ وإدراجها في القضايا المحورية في كافة السياسات؛ ومجال العمل.
8. توفير الموارد المالية المطلوبة في تخصيص ميزانية كافية وكذلك وضع آليات قوية للرصد ومراقبة مدى التقدم في عملية التنفيذ وإرساء نظام قوي للمساءلة بما يضمن التنفيذ الفعال وتحقيق نتائج أفضل وأكثر اتساقاً واستدامةً.
9. مأسسة الشراكة والتعاون والعمل المشترك والمسئولية المتبادلة بين الجهات المعنية الرئيسية من القطاعين العام والخاص؛ بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأممية والدولية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتشجيع المشاريع والمبادرات الواقعية التي حققت نتائج إيجابية في مواصلة العمل من أجل النهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن وخطة التنمية المستدامة 2030.
10. ضرورة توفير البيانات والمعلومات الإحصائية الوطنية والمحلية المصنفة على أساس النوع الاجتماعي؛ وتطوير نظام المراقبة والتقييم
11. إجراء دراسات لجمع البيانات الإحصائية ورصد دور المرأة في قضايا السلام والأمن وتشجيع البحوث للتعرف بصورة أفضل على الظروف التي تمنع المرأة من المشاركة في بناء مجتمعات شاملة ومسالمة؛ والعمل على معالجتها.

المصادر والمراجع

- الجمهورية اليمنية- تقرير المسارات الوطنية النظم الغذائية: نحو نظم غذائية مستدامة أغسطس 2022
- تقرير مسا رات النظم الغذائية للجمهورية اليمنية نحو نُظم غذائية مستدامة 2022
- الدليل الوطني للترابط التنموي الإنساني في الجمهورية اليمنية 2023
- تقرير التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية
- التقرير الوطني الرابع لآلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة 2024
- التقرير الوطني الطوعي الأول للجمهورية اليمنية – مقدم الى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة 2024- وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- اليمن MICS المسح العنقودي متعدد المؤشرات- تقرير نتائج المسح 2022-2023 - الجهاز المركزي للإحصاء
- ورقة بحثية الاقتصاد اليمني في ظل الحرب 2015- 2023 - د. سامي محمد قاسم
- الائتلاف اليمني للتعليم للجميع - تقرير واقع التعليم في اليمن 2023
- مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في اليمن 2024 – الجهاز المركزي للإحصاء
- الحماية الاجتماعية في اليمن.. واتجاهات الانفاق الاجتماعي) في ظل الفقر والحرب) (الجزء الأول) د. يحيى صالح محسن- المرصد اليمني لحقوق الإنسان 2023
- الخطة الوطنية لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن – وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل- تقرير التقييم الذاتي لمسائل النوع الاجتماعي في مؤسسة الشرطة – محافظة عدن
- المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي- قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية العدد (59) التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة اليمنية ودورها في بناء السلام - آثار الحرب.. دور المرأة في بناء السلام.. التدخلات المطلوبة.
- المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي- قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية العدد (67) دعم سبل العيش (المفهوم .. الوضع الراهن.. التقييم.. المقترحات)
- المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي- قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية العدد (68) النازحون داخليا في اليمن (الوضع الإنساني والاقتصادي ..الاحتياجات .. التحديات)
- المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي- قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية العدد (75) الفقر في اليمن الفقر النقدي .. فقر الغذاء للأطفال
- المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي- قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية العدد (78) الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في اليمن (الوضع الراهن.. التداعيات .. الجهود.. المعالجات)
- المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي- قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية العدد (79) القطاع الصحي في اليمن التعافي الصحي أولوية لمستقبل التنمية الشاملة
- المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي- قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية العدد (81) سوء التغذية ومستقبل التنمية في اليمن المؤشرات.. الآثار.. التحديات.. الأولويات
- المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي- قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية العدد (82) التعليم العام في اليمن الواقع والتطلعات نحو التطوير

فريق اعداد التقرير

1.	د. شفيقة سعيد عبده صالح	الإشراف العام
2.	أ.مها محمد عوض محمد	الخبير الوطني معدة التقرير
3.	أ.أنسام سالم حسين حيدرة	المنسق العام مساعدة الخبير الوطني

رؤساء الفرق

1.	أ.جميل عبده سعيد مقبل	وزارة المياه والبيئة
2.	د.الهام جميل عوض الرشيدي	اللجنة الوطنية للمرأة
3.	د. سلوى عبدالله سالم بريك	وزارة العدل
4.	د. روزا جعفر محمد الخامري	اللجنة الوطنية للمرأة
5.	أ.انتصار محمد عبدالله شاكر	اللجنة الوطنية للمرأة

أعضاء فريق جمع المعلومات والبيانات

1.	أ.رجاء علي علي النميري	الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء
2.	أ.علياء صالح عمر سالم	وزارة الداخلية
3.	د.دينا عوض ناصر صدقة	وزارة التربية والتعليم
4.	أ.فائزة عبدالمجيد محمد صالح	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
5.	نادية حميد سلطان المدحجي	وزارة الزراعة والثروة السمكية
6.	أمين أحمد شمسان المشولي	وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان
7.	سميحة عمر ياسين عبدالرحيم	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والفني والتدريب المهني
8.	أ.فاطمة حسن علي صيفان	وزارة الإدارة المحلية
9.	أ.كفاح علي عثمان عبادي	وزارة الصناعة والتجارة
10.	أ.روزين ياسين عبدالمجيد حسن	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
11.	أ.زينب محمود احمد حسن	وزارة الصحة العامة والسكان
12.	أ.نعمت عيسى عبده محمد	وزارة الاعلام والثقافة والسياحة
13.	د.رؤى حسن محمد زين	الجهاز المركزي للإحصاء
14.	أ.سماره محمد هزاع عراسي	اتحاد نساء اليمن
15.	أ.مها عبدالرحمن قاسم سعيد	الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين

فريق السكرتارية

1.	ايسار عبدالله عوض الجواسي	اللجنة الوطنية للمرأة
2.	رنا فهد محمد علي	اللجنة الوطنية للمرأة